الاقتصاد المصري في سباق مع الدولار

إجراءات لـ «المركزي» لتوفير العملة الأجنبية أمام الشركات بالاتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٢٨ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢١ يناير ٢٠٢٤

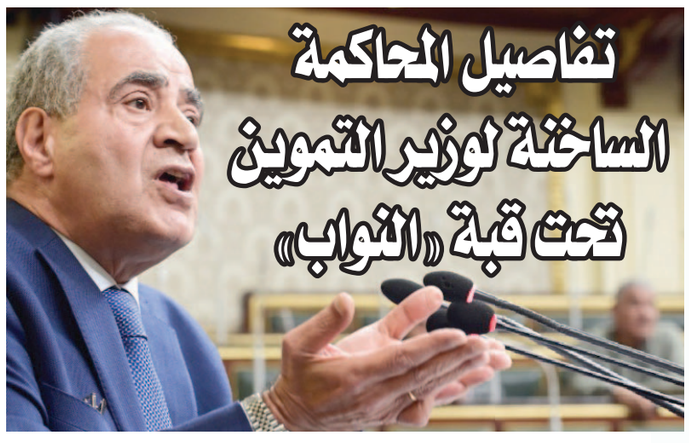

تفاصيل المحاكمة الساخنة لوزير التموين تحت قبة «النواب»

الاستثمار في المطارات

الحكومة تعلن الاستعانة بالقطاع الخاص في إدارة وتشغيل الموانى الجوية

«التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري» علي طاولة الحوار الوطني الشامل

شركات البترول .. الرقم الصعب فى الموازنة العامة

حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة تؤكد مجددا إنحياز الرئيس السيسي لدعم محدودي الدخل

ورقة بردى 03

أبراج «العاصمة الإدارية» علي رادار التسويق

«الحصاد» تكشف تفاصيل منح «المصرية للاتصالات» رخصة خدمات الـ5G لمدة ١٥ سنة

التجاري الدولي يطرح شهادات ادخار ثلاث سنوات بعائد يصل إلى ٢٢٪ سنويًا

وفقا لبلومبرج العالمية..

البنك الأهلي المصري الأول بالسوق الأفريقية والمصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة بنهاية ٢٠٢٣

بنك مصر يحصد ٩٠ جائزة ومركزا متقدمًا من كبرى المؤسسات العالمية خلال عام ٢٠٢٣

البنك الزراعي المصري يحقق طفرة تاريخية في محفظتي القروض والودائع بنهاية ٢٠٢٣

المصرف المتحد يحصد جائزة أكثر البنوك الإسلامية استدامة The Most Sustainable Islamic Bank 2023 من مؤسسة جلوبال إيكونوميست البريطانية

بنك القاهرة يطرح حساب ميجا توفير بعائد يصل إلى ٢٣٪

وزير الصحة يوجه بإقالة مدير الرعاية الأساسية بالجيزة وتحويل العاملين بالوحدة الصحية بقرية «العطف» للتحقيق لعدم تواجدهم خلال مواعيد العمل الرسمية

كتب – أحمد ابراهيم

وجه الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان، بإقالة مدير الرعاية الأساسية في مديرية الصحة بمحافظة الجيزة، وإحالة جميع العاملين بوحدة الرعاية الصحية الأولية بـ«العطف» بمركز العياط محافظة الجيزة، للتحقيق الفوري، وتوزيعهم على المنشآت الطبية المختلفة.

جاء ذلك خلال زياراته الميدانية المفاجئة لعدد من المنشآت الطبية، أمس السبت، والتي شملت محافظتي القاهرة والجيزة، لمتابعة سير العمل على أرض الواقع، والتأكد من توافر وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذلك الوقوف على التحديات والمشكلات لاتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور.

أوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن قرار الوزير جاء بناءً على ما لمسه -خلال جولته الميدانية- على أرض الواقع من عدم التزام الفريق الطبي، بداية من مدير الوحدة، خلال ساعات العمل الرسمية.

شكري لوزير الخارجية الإيطالي : الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار هو السبيل الأوحد لإنهاء أزمة غزة

كتبت – داليا احمد

صرَّح السفير أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية المصرية، بأن السيد سامح شكري وزير الخارجية تلقى أمس السبت اتصالا هاتفياً من أنطونيو تاياني نائب رئيس الوزراء وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، تناول الأوضاع في غزة، والمستجدات على الساحة الإقليمية.

وذكر المتحدث الرسمي للخارجية، أن الاتصال بين الوزيرين يأتي في إطار حرص الجانب الإيطالي على تبادل التقييمات والرؤى حول مستجدات الأوضاع الإقليمية، خاصة مع بدء الرئاسة الإيطالية لمجموعة السبع، وكذلك قبيل زيارة وزير الخارجية الإيطالي إلى المنطقة، مشيرا إلى أن مناقشات الوزيرين تركزت على تناول مختلف جوانب الأوضاع الإنسانية والأمنية المتدهورة في قطاع غزة، حيث وُجه وزير الخارجية الإيطالي من جانبه الشكر لمصر عن الدور المحوري الذي تضطلع به لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية الإيطالية إلى قطاع غزة.

٢٠ طن لحوم و٢٠ طن سلع غذائية من الأوقاف المصرية لأهالي غزة

في إطار جهود الدولة المصرية لمساعدة أهالي غزة قررت وزارة الأوقاف المصرية تقديم دفعة مساعدات إضافية جديدة لأهالي غزة عبارة عن (٢٠ طن لحوم من صكوك الإطعام و ٢٠ طن سلع غذائية)، يتم إرسالها عاجلا خلال شهر رجب الجاري. وبذلك يصل إجمالي ما تم تقديمه من الأوقاف لأهالي غزة ٧٠ طنا من لحوم الإطعام و ٢٢٠ طنا من السلع الغذائية فضلا عن ثلاثين مليون جنيه تم تنفيذها بمعرفة تحيا مصر و ٦٠ مليون جنيه تم تقديمها في صورة سلع غذائية سابقًا؛ ليصل إجمالي ما قدمته الأوقاف المصرية لأهالي غزة من مساعدات عينية أكثر من مائة مليون جنيه في صورة مساعدات غذائية.

جهاز حماية المنافسة يُثبت مخالفة شركتي بترول لإساءة استخدام الوضع المسيطر في سوق توزيع مادة البيتومين

كتب – أسامة السيد

في إطار قيام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بتنفيذ استراتيجيته ٢٠٢١-٢٠٢٥ والاستراتيجية الوطنية للحياد التنافسي؛ قرر مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ثبوت المخالفة على شركتين مملوكتين لإحدى الهيئات العامة بالدولة من العاملين في سوق توزيع المنتجات البترولية، وذلك لإساءة استخدام الوضع المسيطر في السوق بالمخالفة لأحكام المادة ٨ من قانون حماية المنافسة.

حيث تبين للجهاز من خلال إجراءات البحث والتقصي وجمع الاستدلالات أن الشركتان المخالفتان تتمتعان بوضع مسيطر في سوق توزيع مادة البيتومين ٦٠/٧٠ في مصر التي تستخدم في رصف الطرق، وتعد الشركتان من قبيل الأطراف المرتبطة من خلال معيار الملكية باعتبارهما مملوكين بالكامل إلى إحدى الهيئات العامة، وقد تم إساءة استخدام الوضع المسيطر من خلال ربط بيع مادة البيتومين ٦٠/٧٠ بشراء المستحلبات والمحاليل البيتومينية، وهو ما يعد مخالفة لأحكام المادة ٨/د من قانون حماية المنافسة.

رئيس الوزراء من أسوان : تجهيزات بكافة مرافق المحافظات لسُرعة التعامل مع أي أزمة

كتب – وائل خطاب

تفقد رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي يوم أمس السبت ، عددا من المشروعات التنموية والخدمية بمحافظة أسوان ، وأكد في تصريحات له علي هامش الزيارة التفقدية أن الحكومة تعمل علي توفير المعدات والتجهيزات المطلوبة بجميع محافظات الجمهورية، لسُرعة التعامل مع أي أزمة، وبما يكفُل حماية أرواح المواطنين والحفاظ على سلامتهم ، مشددا علي ضرورة المتابعة المستمرة لكفاءة عمل الأجهزة والمعدات المستخدمة، والعمل على صيانتها بشكل دائم بكافة محافظات الجمهورية، بما يضمن التعامل السريع مع أي أزمات طارئة.

كما تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، مشروع محطة الطاقة الشمسية التابعة لشركة "أكوا باور" بمنطقة "كوم أمبو"، مؤكدا اهتمام الدولة بالمشروعات القومية والتي يأتي على رأسها مشروعات الطاقة المتجددة لزيادة مشاركة الطاقة النظيفة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ من القدرة الكلية لشبكة الكهرباء القومية، والتي تندرج ضمن أهداف التنمية الشاملة للدولة، كما أكد على التشجيع التام من قبل الدولة لشركات القطاع الخاص ، كي تتمكن من الدخول بقوة في قطاع إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، موضحًا أن الدولة تترك ذلك القطاع بالكامل لاستثمارات القطاع الخاص وإدارته وتشغيله، بحيث تستفيد الدولة من الطاقة المولدة.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي إن محافظة أسوان تُعد من أفضل المواقع لإنتاج الطاقة الشمسية نتيجة طبيعة الطقس في تلك المحافظة المميزة، ما يدعم مزيدًا من المشروعات في ذلك القطاع خلال المرحلة القادمة.

وتفقد رئيس الوزراء كذلك مجمع الخدمات الحكومية بالمركز التكنولوجي بقرية فارس، التابعة لمركز كوم أمبو، بمحافظة أسوان، وذلك ضمن مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بالمحافظة.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن مجمعات الخدمات الحكومية حققت نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالريف المصري، حيث سهلت عليهم مشقة الذهاب للمدينة للحصول على الخدمات المطلوبة.

ومن جانبه، أوضح اللواء هشام أمنة، وزير التنمية المحلية، أن الحكومة تبذل جهودا كبيرة لتجهيز وتشغيل مجمعات الخدمات الحكومية بكافة القرى بمحافظات الجمهورية، مشيراً إلى أن تلك المجمعات تضم مختلف الخدمات الحكومية التي يحتاجها المواطن، وذلك من خلال منظومة متكاملة.

كما تفقد مدبولي مشروع محور بديل خزان أسوان على النيل، و استمع لشرح من مدير المشروع حول تقدم أعمال تنفيذ وإنشاء المحور، الذي أشار إلى أن المحور يبلغ طوله ٥,٤ كم وعرضه ٢٩ مترا، بواقع ثلاث حارات مرورية لكل اتجاه، ويشمل تنفيذ المحور ٣ أعمال صناعية تتمثل في عدد ٢ كوبري و عدد ١ نفق، بالإضافة إلى أعمال طرق بطول ٣,٣٥ كم، لافتا إلى أن نسبة تنفيذه بلغت ٩٥٪.

وأكد وزير النقل الأهمية الكبيرة لهذا المحور التنموي، حيث يسهم في نقل الحركة المرورية من على جسم الخزان إلى المحور الجديد؛ وذلك من أجل المحافظة على الخزان وإطالة عمره الافتراضي، بالإضافة إلى خلق مناطق تنموية جديدة غرب النيل.

90 جائزة ومركزًا متقدمًا خلال عام 2023

ما وصلنا إليه من نجاح يرجع إلى ثقة عملائنا الغالية

Euromoney Magazine
Global Finance
The European Magazine
finance award
Global brands
Financial Times

19888
www.banquemisr.com

بنك مصر
BANQUE MISR

الحصاد

الرؤية الثاقبة أمام عينيك

ميناء دمياط يستقبل أكبر غاطس لسفينة حاويات منذ افتتاحه

استقبل ميناء دمياط السفينة (ONE MEISHAN) التابعة للخط الملاحي (ONE)، والتي ترفع علم اليابان ويبلغ طولها ٣٦٦ م وبعرض ٥١ م قادمة من إسبانيا بحمولة كلية ١٥٢٠٦٨ طن، والتي يصل غاطسها إلى ١٥,٤٠ م وهو أكبر غاطس لسفينة حاويات ترتاد الميناء منذ افتتاحه، ومن المنتظر أن تقوم بتفريغ ١٩٣١ حاوية على أرصفة شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع.

يأتي ذلك في إطار توجيهات الفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل، باستمرار جاهزية ميناء دمياط لاستقبال أحدث أجيال سفن الحاويات ذات الاعماق الكبيرة، واستمرارًا لجهود هيئة ميناء دمياط لتقديم خدمات متميزة للخطوط الملاحية العالمية.

ومن جانبه أوضح اللواء بحرى أركان حرب أحمد حواش، رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط، أن نجاح الميناء في استقبال السفن العملاقة باختلاف أنواعها وأحجامها يأتي نتاجًا لخطة التطوير والتحديث الجارية حاليًا وخاصة المشروع الجاري لتعميق المجرى الملاحي وحوض الدوران للوصول إلى ١٨,٥ م، إلى جانب خبرة مرشدي الهيئة وجاهزية اسطول وحدات الخدمات البحرية وحرفية طواقمها، والمزايا التنافسية والمعدلات المعيارية للشحن والتفريغ.

الاستثمار في المطارات

الحكومة تعلن الاستعانة بالقطاع الخاص في إدارة وتشغيل المطارات .. ومدبولي : نستهدف تحسين الخدمات وزيادة الإيرادات .. و وزير الطيران المدني : دراسة لتمويل إنشاء مبنى ركاب جديد بطاقة ٣٠ مليون راكب بمطار القاهرة

حظي المطارات المصرية باهتمام متصاعد من قبل الحكومة ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً خلال الأسبوع الماضي ، لاستعراض استراتيجية تطوير المطارات المصرية، وذلك بحضور الفريق محمد عباس حلمي، وزير الطيران المدني، والمهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، ومسئولي وزارة الطيران المدني.

و أشار رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة مواصلة الجهود المكثفة للنهوض بقطاع الطيران المدني، بما يسهم في الارتقاء بوضعيته التنافسية إقليمياً وعالمياً، وبما يتكامل مع عملية التنمية الشاملة بالدولة، ولاسيما من خلال الاعتماد على الدراسات المنهجية ذات المستوى العالمي للتطوير والتحديث ورفع كفاءة أداء العمل.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي ضرورة الاستعانة بشركات القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المطارات، بما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للركاب، وزيادة الإيرادات.

من جانبه استعرض وزير الطيران المدني، خلال الاجتماع، رؤية واستراتيجية الوزارة لتطوير صناعة النقل الجوي بأنشطته المختلفة، بما يتماشى وتحقيق رؤية وأهداف الدولة المصرية في شتى المجالات، وفي هذا السياق، أشار الوزير إلى أن استراتيجية الوزارة تتضمن عددا من المحاور تتمثل في تعزيز معايير السلامة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاستدامة، بالإضافة إلى توطيد أطر التعاون الدولي، وتفعيل التحول الرقمي، فضلا عن تحسين التواصل الجوي، وتطوير الموارد البشرية والاهتمام بالتدريب، وغيرها من المحاور الأخرى.

وتطرق وزير الطيران المدني إلى جهود الوزارة لتطوير المطارات المصرية، مشيرا في هذا الصدد إلى عدة ركائز لتطوير المطارات تتضمن السعي لتحقيق رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠، وتطوير البنية التحتية للمطارات، ومتابعة تطور حركة الركاب والطاقات الإستيعابية الحالية والمنتظرة، وكذلك تطوير أسطول شركة مصر للطيران وباقي الشركات الأخرى.

وفي هذا السياق، لفت الوزير إلى أن الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣ شهدت ضخ استثمارات بأكثر من ٢٨ مليار جنيه، متطرقا إلى الإيرادات والمصروفات التشغيلية لمطار القاهرة وباقي المطارات خلال العامين الماليين الأخيرين ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، و٢٠٢٢ -٢٠٢٣، والتي أظهرت نموا ملموسا خلال العامين.

وتحدث الوزير، عن تطور حركة الركاب والطاقة الاستيعابية للمطارات التي تم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢٣، والمخطط لها خلال الفترة من ٢٠٢٤ – ٢٠٣٠ .

تجهيزات لطرح تشغيل وإدارة 3 مطارات من بينها بورسعيد والخارجة على شركات خاصة محلية وأجنبية أو تحالفات فيما بينها وذلك بعقود محددة المدة

رفع كفاءة مطار القاهرة

كذلك شهد الاجتماع تناول الإجراءات المتخذة لرفع كفاءة مطار القاهرة وتحسين تجربة الراكب وزيادة موارد المطار، حيث أشار الوزير إلى التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة لتقديم خدمات استشارية لهذا الغرض، وذلك لمتابعة مراجعة حركة تدفق الركاب، وتقديم مقترحات الحلول التكنولوجية الحديثة.

و عرض وزير الطيران المدني، نتائج الدراسة المالية المبدئية التي تم إعدادها لتمويل إنشاء مبنى ركاب جديد بطاقة ٣٠ مليون راكب بمطار القاهرة، وذلك من خلال عدة بدائل سواء بالتمويل الذاتي، أو عن طريق تمويل تجاري؛ مشيرا في هذا الصدد إلى افتراضات التكلفة الاستثمارية ومعدلات التنفيذ حتى العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وفي هذا السياق، عرض الوزير الآثار المترتبة على إنشاء المبنى الجديد على نمو الإيرادات المتوقعة، حيث أشار إلى توقع نمو الإيرادات بنسبة كبيرة.

طرح ل ٣ مطارات

وككانت تقارير إعلامية عربية نقلت قبل أيام عمن وصفته بمسؤول حكومي مطلع قوله إن الحكومة المصرية تجهز لطرح تشغيل وإدارة ٣ مطارات من بينها بورسعيد والخارجة على شركات خاصة محلية وأجنبية أو تحالفات فيما بينها وذلك بعقود محددة المدة.

وقال المسؤول إن عملية الطرح ستتم تحت إشراف مجلس الوزراء المصري، وبالتنسيق مع المحافظات التي تقع بها هذه المطارات ، وتابع : "يجري حاليا الاتفاق المبدئي على قائمة أولويات يتعين على الشركات التي ستتقدم بعروض الإدارة تنفيذها، من المرجح أن يكون بينها الترويج لجذب شركات طيران وخطوط خارجية جديدة، وتقديم خدمات كبار الشخصيات (في.آي.بي) وغيرها».

وأوضح أنه تم استبعاد طرح المطارات الرئيسية وعلى رأسها مطار القاهرة الدولي، ومطارات شرم الشيخ والعلمين والأقصر والغردقة، مشيرا إلى أن تشغيل وإدارة تلك المطارات يسير بشكل منتظم وجيد ولا تحتاج إدارتها للتطوير، كما أنها تشكل مصدرا للنقد الأجنبي ، وتتبع المطارات الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية.

ويخدم مطار بورسعيد، الواقع على مساحة تقترب من ١,٢ مليون متر مربع، محافظات قناة السويس الثلاث الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، وبه مبنى للركاب يسع ٥٠٠ راكب.

أما مطار الوادي الجديد أو الخارجة فتبلغ مساحته ٣,٥ مليون متر مربع. وفي يناير/كانون الثاني من العام الماضي، استقبل المطار أول رحلة مباشرة قادمة من مطار القاهرة الدولي بعد توقف دام لسنوات.

وقال المصدر إن مطار الخارجة من المتوقع أن يخدم عددا كبير من شركات الاستصلاح الزراعي التي أجرت توسعات منذ عام ٢٠١٤.

من جانبه، قال مسؤول بمحافظة بورسعيد في تصريحات إعلامية إن عقد الشركة المشغلة لمطار بورسعيد مع المحافظة انتهى منذ ما يقرب من شهرين ، وأضاف "نحن في انتظار إخطارنا رسميا بشروط وملامح طرح الإدارة والتشغيل على القطاع الخاص، وفقا لتوجه الحكومة».

وتعاقدت شركة تي شورى تورز للسياحة في ٢٠٢١ على تشغيل مطار بورسعيد بالتعاون مع شركة الخدمات البترولية الجوية، وأعلنت حينها عن نيتها ضخ استثمارات لتنشيط الحركة الجوية بالمطار.

ولمصر تجربة محدودة في إدارة القطاع الخاص للمطارات تتمثل في مطار مرسى علم الدولي، الذي تشغله مجموعة الخرافي الكويتية، والذي تم إنشاؤه بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية المعروف باسم (بي أو تي).

وأعلنت الحكومة العام الماضي عن وثيقة ملكية الدولة والتي تتضمن سعيها للتخارج من عدة قطاعات اقتصادية عبر بيع أصول كلي أو جزئي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في هيكل الملكية.

من جانبه ، قال الخبير الاقتصادي الدكتور أحمد منصور، نائب رئيس حزب المؤتمر عن المصريين بالخارج، إن اتجاه الحكومة لإشراك القطاع الخاص في تطوير المطارات المصرية، يستهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتطوير المطيران المصري وزيادة الإيرادات.

وأوضح منصور، في تصريحات له، أن الدولة تسعى إلى تطوير المطارات المصرية من خلال تعزيز معايير السلامة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاستدامة من خلال توطيد أطر التعاون الدولي وتفعيل التحول الرقمي.

وأكد أن تطوير المطارات المصرية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص سيسهم في تحسين التواصل الجوي وتطوير الموارد البشرية وتدريبها علاوة على خلق فرص عمل جديدة.

وأشار الدكتور أحمد منصور إلى أن إشراك القطاع الخاص في تطوير المطارات المصرية يستهدف رفع كفاءتها وطاقتها الاستيعابية وجودة الخدمات المقدمة، بالمطارات الحالية، وما انتهت إليه أعمال التطوير في المطارات المصرية وزيادة طاقتها الاستيعابية لتحقيق التوازن والتكامل في توزيع الحركة الجوية ، لافتا إلى أن الدولة تعمل وفق استراتيجية واضحة لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة والاتجاه نحو بناء الجمهورية الجديدة.

أحمد ابراهيم

السيسي يوجه بتعزيز الاستثمارات المصرية في القارة الإفريقية

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالعمل على تعزيز الاستثمارات المصرية في دول القارة الأفريقية في العديد من المجالات، وخاصة الاستثمار الزراعي، والمناطق اللوجستية، والأنشطة ذات الصلة مثل التصنيع الزراعي.

وشدد السيسي على إعطاء الأولوية للقطاع الخاص المصري لريادة تنفيذ مشروعات التعاون في هذا الصدد، موجهًا بقيام الحكومة بدراسة وإعداد الآليات المناسبة لخفض المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وتقديم الدعم للمستثمرين، بما يحقق المصالح المشتركة لمصر وأشقائها في القارة الأفريقية.

جاء ذلك خلال اجتماع السيسي مع مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والسيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وهاني سويلم وزير

جائزة مصر للتميز الحكومى تعلن حصاد أعمالها عن عام ٢٠٢٣

أصدرت جائزة مصر للتميز الحكومى تقريرا حول حصاد اعمالها وابرز ما قامت بها خلال عام ٢٠٢٣.

وأكدت د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن جائزة مصر للتميز الحكومى تهدف إلى تحفيز روح التنافس والتميز على مستوى الموظفين من جهة، وعلى مستوى المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، حيث يتم تكريم المتميزين في أداء الخدمات العامة مما يرسّخ قيم العطاء والانتماء، ويحفز الجميع على الارتقاء بمستويات الأداء والالتزام بمعايير الجودة، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ خاصة هدف «حوكمة مؤسسات الدولة وتعزيز الشراكات»، ومن أجل ترسيخ قيم الحوكمة.

من جانبه أوضح السفير هشام بدر، مساعد وزيرة التخطيط للشراكات الاستراتيجية والتميز والمبادرات والمشرف العام على الجائزة، أن جائزة مصر للتميز الحكومى تعمل على تحفيز ثقافة الإبداع والتميز بين موظفي الجهاز الإدارى للدولة، مؤكدًا أن الجائزة تهدف إلى خلق روح التنافس بين المرشحين بما سيعود على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وزيادة تنافسية الدولة.

وأشار التقرير إلى أن الربع الأول من العام ٢٠٢٣ شهد إعلان أسماء الفائزين بالدورة الثالثة لجائزة مصر للتميز الحكومى ٢٠٢٢، خلال فعاليات حفل توزيع جوائز التميز الحكومى، تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، وبحضور رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولى، ود. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومريم الحمادى، وزيرة دولة، والأمين العام لمجلس الوزراء بالإمارات، وبمشاركة عدد من الوزراء والمحافظين والسفراء وعدد من أعضاء المجالس النيابية، وممثلى دولة الإمارات العربية الشقيقة، حيث بلغ عدد الفائزين ٦٠ فائزا (٤٢ فائزًا بالفئات المؤسسية و١٨ بالفئات الفردية)..

المشاط تتابع مع البنك الدولي نتائج أعمال البعثة الفنية للتعاون في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي محافظ مصر لدى البنك الدولي، ستيفان جيمبرت، المدير الإقليمي للبنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي، وذلك بحضور مارك أهيرن، كبير الاقتصاديين بالمكتب القطري للبنك في مصر، بحضور فريق عمل وزارة التعاون الدولي.

واستهدف الاجتماع مناقشة جهود التعاون بين الحكومة المصرية والبنك الدولي والتعرف على أهم ما انتهت إليه أعمال بعثة البنك الدولي التي عقدت على مدار الأسبوع الماضي عدد من الاجتماعات وورش العمل مع فريق عمل وزارة التعاون الدولي، والجهات الحكومية المختلفة من بينها وزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ووحدة الطروحات بمجلس الوزراء، وغيرها من الجهات.

كما ناقش الجانبان محاور التعاون الفني مع الحكومة بشأن تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في إدارة الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص، والإجراءات والسياسات الإصلاحية التي تقوم بها الدولة، كما تم التطرق إلى الخطوات المستقبلية من أجل بلورة التعاون الفني مع الحكومة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة الأصول.

وأكدت المشاط، على أهمية التعاون مع مجموعة البنك الدولي لتعزيز التعاون المشترك فيما يتعلق بتمكين القطاع الخاص، مؤكدة أن وزارة التعاون الدولي تعمل على التنسيق مع الجهات الوطنية ومتابعة نتائج البعثة الفنية من أجل وضع ملامح التعاون المرتقب لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

وتعد مصر إحدى الدول المؤسسة للبنك الدولي، وثالث أكبر مساهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعد البنك الدولي أحد أهم شركاء التنمية لمصر، حيث بدأ في دعم برنامج التنمية في عام ١٩٥٩ ومنذ ذلك الحين، مول البنك الدولي ١٧٥ مشروعًا ، بإجمالي ما يقرب من ٢٦ مليار دولار في العديد من القطاعات الهامة من بينها البنية التحتية ورأس المال البشري وإصلاحات القطاع العام وتقديم الخدمات وتنمية القطاع الخاص.

التنمية المحلية تستضيف وفدا من البنك الدولي لمتابعة أعمال مبادرة المدن المستدامة

استضافت وزارة التنمية المحلية، اجتماعا برئاسة الدكتور هشام الهلباوي مساعد وزير التنمية المحلية للمشروعات القومية مع وفد رفيع المستوى من البنك الدولي يضم زيشان كريم كبير اخصائيين الحضر، والسيدة فيديريكا رانجيري مدير برنامج التنمية المستدامة في مكتب القاهرة وهارش جويال، كبير اخصائي المياه ورئيس فريق العمل، وعدد من الخبراء البنك الدولي ومسئولي وزارة التنمية المحلية.

وأوضح اللواء هشام أمنة وزير التنمية المحلية، أن الحكومة المصرية تسعى إلى دعم مسار جديد لتعزيز قدرة المدن على الصمود ودفع دور الإدارة المحلية والمدن في المساهمة في النمو الاقتصادي المحقق للشمول الاجتماعي من جهة، وفي التعامل مع التبعات السلبية لتغير المناخ والتحديات الأخرى التي تحول دون التحول المنشود بشكل مستدام من جهة أخرى.

وأضاف أمنة، أن الحكومة المصرية تبنت مبادرة "المدن المصرية المستدامة" خلال رئاسة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين؛ بهدف جعل المدن المصرية القائمة شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود في مواجهة التحديات الناتجة عن النمو الحضري المتسارع وتحقيق مساهمتها المحددة وطنيا.

وأوضح أن الوزارة تتعاون مع جميع الوزارات المعنية وبدعم من البنك الدولي في دفع مراحل مبادرة المدن المصرية المستدامة التي تأتي على المستوى المحلي؛ لحصر وتحليل وإيجاد حلول لتحديات الاستدامة في المدن من خلال الاستدامة متعددة الأبعاد (البيئية- العمرانية - الاقتصادية – الاجتماعية).

ومن جانبه، أشار الدكتور هشام الهلباوي مساعد وزير التنمية المحلية، إلى الانتهاء من "أطلس المدن المصرية، وحالة الاستدامة وتأثير التغير المناخي" والذي يتضمن رصد الوضع الراهن للاستدامة بالقطاعات الأساسية بالمدن المصرية، والتي تتمثل في البيئة العمرانية وجودة الحياة والإنتاجية والتنافسية والاستدامة البيئية والاستدامة المالية.

وأضاف أن أطلس المدن المصرية يعد أساس قوي يساعد في تقييم ورفع كفاءة أداء الجهود الحكومية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية السبعة عشر من خلال دعم اتخاذ القرارات وتحديد أولويات التنمية العمرانية للمدن المصرية.

شيماء مرسي

وزير السياحة يناقش مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها

عقد أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، اجتماعا، لمناقشة مواد مسودة اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٣، بشأن إصدار قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها، والذي يتكون من ثلاث مواد للإصدار وعدد ٥٩ مادة تناولت تنظيم كافة المسائل التي أحالها القانون للائحة التنفيذية لتنظيمها.

وشارك في حضور الاجتماع، أحمد عبيد مساعد الوزير لشئون الديوان والوكيل الدائم للوزارة، و يمنى البحار مساعد الوزير للشئون الفنية وشئون مكتب الوزير، والمستشارين القانونيين للوزير.

شهد الاجتماع، عرض ومناقشة بشكل تفصيلي لمواد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون، حيث أبدى الوزير عدداً من الملاحظات على بعض مواد اللائحة في ضوء ما ورد برأي كل من الاتحاد المصري للغرف السياحية، وقسم التشريع بمجلس الدولة، موجها بسرعة الانتهاء من هذه اللائحة بعد تدقيقها وعرضها عليه لإصدارها في أسرع وقت.

وفي هذا الإطار، أكد الوزير، على أهمية هذا القانون في تعزيز دور وقوة القطاع الخاص في صناعة السياحة في مصر، وتمثيله بصورة أكبر من خلال مؤسسات عمل مدني قوية وفعالة، والتي تتمثل في الاتحاد والغرف السياحية ليكون دورها أكثر فعالية وعلى درجة كبيرة من الكفاءة لتمثيل الصناعة أمام الوزارة.

«الري» تحصر أصولها من الأراضي لبحث استثمارها

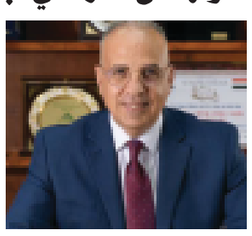

عقد الدكتور هانى سويلم وزير الموارد المائية والري إجتماعاً مع الدكتور خالد وصيف مساعد الوزير للشركات والإستثمار لمتابعة إجراءات استثمار أملاك الوزارة وتعظيم الاستفادة منها، وموقف البروتوكولات الموقعة مع محافظات الغربية والمنوفية والدقهلية وأسوان للإستفادة من أملاك الوزارة، والخطة المستقبلية لإنفاذ بروتوكولات لباقى المحافظات للإستفادة من أملاك الوزارة بها.

وصرح الدكتور سويلم أن أجهزة الوزارة تبذل مجهودات كبيرة فى مجال حصر الأملاك والأصول والأراضي المملوكة لها وإزالة التعديات الواقعة عليها، مع العمل على إختيار أفضل السبل لاستثمار وإستغلال هذه الأملاك فى مشروعات تنموية تتسق مع خطة الدولة للتنمية المستدامة ووفقا للقوانين المنظمة لذلك، وذلك من خلال قيام الادارة المركزية للأملاك بعمل معاينات على الطبيعة والتنسيق مع أجهزة الوزارة بالمحافظات المختلفة لحصر هذه الأملاك ودراسة عروض المستثمرين الراغبين فى استغلالها .

وأضاف أن الاستفادة من قطع الأراضي غير المستغلة يتماشى مع التوجهات العامة للدولة نحو تعظيم الاستفادة من الأصول ذات النفع العام ، بهدف تحقيق أفضل عوائد ممكنة تعود بالنفع على المواطنين وتعظم موارد الدولة بعوائد إستثمار أموالها .

وشدد على حرص الوزارة على ضمان عدم السماح بإقامة أية أعمال على هذه الأملاك يكون من شأنها التأثير على سريان المياه بالمجارى المائية أو التأثير على جسورها أو التغطيات أو إعاقة أعمال الصيانة الدورية أو الطارئة التي تقوم بها أجهزة الوزارة للمجاري والمنشآت المائية أو التأثير على سلامة الأراضي والمنشآت أو الإضرار بالبيئة.

وقد تم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون المشترك بين وزارة الموارد المائية والرى وعدد من المحافظات لتعظيم الاستفادة من أملاك الري بهذه المحافظات، حيث تم في شهر مارس ٢٠٢٣ توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة الغربية، كما تم فى شهر أغسطس ٢٠٢٣ توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة المنوفية ، وفى شهر سبتمبر ٢٠٢٣ وتم توقيع بروتوكول تعاون آخر مع محافظة الدقهلية ، وفى شهر إكتوبر ٢٠٢٣ تم توقيع بروتوكول تعاون آخر مع محافظة أسوان ، كما يجرى الإعداد لعدد٢ بروتوكول تعاون إضافي جديد بين وزارة الموارد المائية والرى ومحافظتى القليوبية والبحيرة ، لتعظيم الاستفادة من أملاك الري بهذه المحافظات .

اسلام عبدالفتاح

الضرائب: إنهاء كل المنازعات الضريبية لأي منشأة لا تتجاوز أعمالها ١٠ ملايين جنيه في يونيو المقبل

قالت رشا عبدالعال القائم بأعمال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إنه سيتم في يونيو المقبل الانتهاء من كل المنازعات الضريبية في ملفات أية منشآت أو شركات لا يتجاوز حجم أعمالها ١٠ ملايين جنيه.

وأشارت عبد العال، في بيان للوزارة المالية، إلى بدء المأموريات بالفعل التعامل مع هذه الملفات القديمة والمتراكمة بنظام الضريبة القطعية المبسطة كما هو معمول به في قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مردفة: "إننا نستهدف الانتهاء من أعمال الفحص الضريبي سنويا، من خلال التوسع في المنظومات الإلكترونية والاستفادة من بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي".

وأوضحت أنه لا مجال للحديث عن التقديرات الجزافية مع تكامل الأنظمة الضريبية الإلكترونية، حيث تسهم في الحد من تدخل العنصر البشرى وتسريع إجراءات الفحص الضريبي وفق معايير وممارسات أكثر حوكمة وعدالة وشفافية وتيسيرا، بما يلبي طموحات الممولين والمكلفين ويضمن استيداء مستحقات الخزانة العامة للدولة؛ على نحو يتسق مع السياسات الضريبية المحفزة للاستثمار والداعمة لمجتمع الأعمال، ويدفعهم لتوسيع أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

وأضافت: "لدينا التزام راسخ في مصلحة الضرائب المصرية بعدم اللجوء للفحص الميداني إلا مع ارتفاع نسبة المخاطر.

وزيرة التخطيط تفتتح المائدة المستديرة بعنوان «تمكين القيادة في عصر الذكاء الاصطناعي والاستدامة»

افتتحت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس أمناء المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة؛ المائدة المستديرة حول الاستدامة للقطاع الخاص والشباب المهنيين والتي عقدها المعهد بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية بعنوان "تمكين القيادة في عصر الذكاء الاصطناعي والاستدامة" بحضور د. شريفة شريف المدير التنفيذي للمعهد، د. السيد تركي عضو مجلس أمناء المعهد وبمشاركة السيد دجورجيجا بيتكوسكي، محاضر وكبير زملاء بكلية وارتون لإدارة الأعمال بجامعة بنسلفانيا.

وخلال كلمتها أوضحت د. هالة السعيد أن الجلسات تهدف إلى مساعدة المشاركين في الانطلاق نحو رحلة التحول، حيث تتقاطع القيادة مع الاستدامة، بما يساعد في إدراك التحديات الحالية والمستقبلية والتي تتطلب استيعاب مساهمة الذكاء الاصطناعي في الابتكار، وكيفية أن يصبح كل عضو في المؤسسة قوة دافعة للتغيير الإيجابي.

وتابعت السعيد أن المائدة تهدف كذلك إلى تنمية المواهب وإعادة تحديد الأدوار الاستراتيجية للمديرين والشباب المهنيين، لفتح الآفاق أمام إمكانيات جميع المشاركين، ليتمكنوا من تعزيز الابتكار وتوجيه المبادرات الاستراتيجية، متابعه أنه لتحقيق كل تلك الأهداف تمت الاستعانة بالبروفيسور بيتكوسكي، الذي شغل مناصب رفيعة المستوى في البنك الدولي على مدى ٢٠ عامًا، كمدرب واستشاري ومحاضر، حيث قام بتدريس برامج تنفيذية في كليتي وارتون وهارفارد لإدارة الأعمال.

كما أشارت السعيد إلى دور المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة والذراع التدريبي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، موضحة أن المعهد شهد نقلة نوعية في مجالات التنمية والشراكات مع المنظمات والمعاهد الدولية المختلفة، فضلا عن تنظيم أكثر من ٥٠ برنامج تدريبي لتدريب الالاف من المشاركين في مصر من مختلف القطاعات والفئات من طلاب مدارس وجامعات والقيادات والمنظمات المختلفة.

وأضافت السعيد أن الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعهد تسهم في المساعدة على إدارة التغيير المؤسسي وتطوير مهارات التدريب، والتطوير الاستراتيجي، وخدمات تحسين الأداء العلمي، متابعه أن المعهد يستضيف كذلك مركز ريادة الأعمال والابتكار في مصر الذي تم تأسيسه في يونيو ٢٠٢٣ برئاسة د. هبه زكي بهدف دعم ريادة الأعمال والابتكار ودعم تحول الاقتصاد المعرفي.

وأوضحت السعيد أن إطلاق هذا الحدث يأتي في ضوء التركيز على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستخدام الذكاء الاصطناعي، استراتيجيات الشركات، والثقافات المؤسسية التي تعزز التنمية المستدامة بأثر فعّال.

٦ أشهر مهلة أمام متعاقدي وحدات "سكن لكل المصريين" لتسلمّها وشغلها

شدد عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على المواطنين الذين قاموا بالتوقيع وحصلوا على عقود التمويل العقاري الخاصة بوحداتهم السكنية ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي - سكن لكل المصريين، ولم يتسلموا الوحدات السكنية المتعاقدين عليها، سرعة تسلم وحداتهم وشغلها في مدة حدها الأقصى ٦ أشهر.

وأشار الوزير إلى أنه يجب على هؤلاء المستفيدين سرعة التوجه لأجهزة المدن أو مديريات الإسكان التابعة لها الوحدات، للتعاقد على المرافق وتسلم الوحدات السكنية والتوقيع على محاضر الاستلام، وذلك خلال المدة المحددة من تاريخ الإعلان.

وأوضحت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن الصندوق يقوم بدراسة دورية شاملة لوضع الوحدات السكنية التي يستفيد بها المواطنون ضمن المبادرة الرئاسية سكن كل المصريين، للتعرف على الوضع القائم على أرض الواقع ومعالجة مواطن القصور، وكان من الملاحظ تأخر عدد من المستفيدين عن استلام وحداتهم السكنية رغم إتمام التعاقد عليها.

وأشارت عبدالحميد إلى أنه تم دراسة هذا الوضع عن كثب، خصوصًا وأنه يؤثر على تحقيق الأهداف الفعلية الخاصة بالمشروع ووصول الوحدات المدعومة من قبل الدولة للفئات المستحقة، لذا كان لابد من وضع حلول سريعة للتعامل معه ومعالجته.

وأضافت أن تأخر هؤلاء العملاء عن استلام وحداتهم السكنية خلال المهلة المحددة لهم بعد ذلك عدولا عن التعاقد ومخالفة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

اقتصادية قناة السويس: الموانئ الشمالية سجلت حركة تداول ٢٥٠ سفينة بحمولة ٤,١ مليون طن خلال ديسمبر

أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن موانئ شرق وغرب بورسعيد والعريش بالمنطقة الشمالية قد سجلت حركة تداول للسفن خلال شهر ديسمبر الماضي بإجمالي حمولات بلغ ٤,٠٨٤,١١١ طن كطاقة محققة، وعدد حاويات ٣٥٠,١٨٨ حاوية مكافئة من خلال استقبال عدد ٢٥٠ سفينة متنوعة خلال الشهر.

وبحسب بيان اعلامي ، إن ميناء غرب بورسعيد التابع للمنطقة الاقتصادية استقبل عدد ٣١ سفينة حاويات، بطاقة محققة بلغت ٢٩٤,٤٦٠ طن، وعدد حاويات ٢٩,٠١٢ حاوية مكافئة، كما استقبل الميناء ١٠ سفينة بضائع عامة، وعدد ٩ سفن صب سائل، و١ سفينة رورو و٢ سفينة تحولت ساحلي وعدد ٣٣ قاطرة متعددة الأغراض خلال الشهر ذاته.

وقد استقبل ميناء شرق بورسعيد خلال شهر ديسمبر عدد ١١٣ سفينة حاويات وعدد ٦ سفن كلينكر وسفينة اسمنت، و١٠ سفينة ملح و٣ سفينة فحم وسفينة طرود وسفينة بارج وسفينه تابعة لهيئة قناة السويس ، بطاقة محققة ٣,٦٢٧,١٦٩ طن، وعدد حاويات ٣٢١,١٧٦حاوية مكافئة.

مصر وبيلاروسيا تبحثان سبل تعميق أوجه التعاون الثنائي في عدة المجالات

عقد وزير الخارجية سامح شكري اجتماعاً ثنائيا مع وزير خارجية بيلاروسيا "سيرجي اليينك"، وذلك على هامش اجتماعات قمة دول عدم الانحياز التي تستضيفها العاصمة الأوغندية كمبالا.

وكشف السفير احمد ابو زيد المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، أن الوزير شكري أشاد بوتيرة الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات، حيث قام رئيس الجمهورية بزيارة "مينسك" في يونيو ٢٠١٩، فيما قام الرئيس البيلاروسي بزيارة مصر مرتين في عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، ووجه دعوة للرئيس لزيارة بيلاروسيا مجدداً. كما تم الترحيب بانعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المصرية البيلاروسية المشتركة للتعاون في المجال الصناعي الذي عُقد في يوليو ٢٠٢٣، وكذا استضافة القاهرة للدورة السابعة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري في نوفمبر من العام الماضي.

وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية، أن اللقاء تناول كذلك سبل تعميق أوجه التعاون الثنائي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يشمل قطاعات الصناعات الثقيلة والسكك الحديدية والتصنيع الغذائي والميكنة الزراعية.

الجزار: مبيعات الأراضي بالدولار في ٢٠٢٣ تخطت ٣ أضعاف النسبة المستهدفة

قال الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان، إن عام ٢٠٢٣ شهد ارتفاعا كبيراً من المستثمرين للحصول على قطع الأراضي بمختلف الأنشطة في جميع المدن الجديدة، موضحاً أن إجمالي عدد طلبات الاستثمار خلال العام المنصرم بلغت ٤٤٥٠ طلبا على ٢٤١٥ فرصة استثمارية، بخلاف مبيعات مشروعي "بيت الوطن" للمصريين بالخارج، و"مسكن"، بالجنيه المصري والدولار الأمريكي.

وأشار الجزار، في بيان لوزارة الإسكان، إلى أن زيادة حجم الإقبال على الفرص الاستثمارية بمختلف الأنشطة بجميع المدن الجديدة بعد "دليلا على نجاح توجه الدولة، ممثلة في وزارة الإسكان، لتنمية المدن الجديدة، التي تسهم في استيعاب الزيادة السكانية، وتوفير الفرص الاستثمارية وفرص العمل، وتحقيق جودة الحياة للمواطن المصري"، مستشهداً بزيادة حجم الإقبال على الفرص الاستثمارية بمدينة بدر، وهو ما عده أحد الآثار الإيجابية المباشرة لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة، وما حققه من عامل جذب للاست

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة تؤكد مجددا إنحياز الرئيس السيسي لدعم محدودي الدخل

الرئيس يستهل ٢٠٢٤ بتكليفات لـ"المالية" بحزمة جديدة للحماية الاجتماعية تشمل تحسين الأجور والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي

مجددا يثبت الرئيس عبد الفتاح السيسي أن محدودي الدخل من أبناء مصر هم قلب اهتماماته وانشغالاته ، وأنه يوجه كل جهود الدولة وأجهزتها ومشروعاتها نحو تحقيق هدف تحسين الأحوال المعيشية للمصريين ، وتوفير الحماية الاجتماعية لمختلف الفئات ، أخذا في الاعتبار ما تبذله الدولة المصرية من جهود لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ، والتي طالت وتطال مصر ، مثلها في ذلك مثل كل دول العالم .

في هذا الإطار استقبل الشارع المصري رسميا وشعبيا وبرلمانيا بالترحيب ، ما أعلنه الدكتور محمد معيط وزير المالية، بشأن مجموعة من التطورات التي من شأنها تخفيف الأعباء عن المواطنين، حيث أكد أن هناك تكليفا رئاسيا بإعداد حزمة جديدة للحماية الاجتماعية تتضمن تحسين الأجور والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي مرة أخرى؛ لتخفيف الأعباء عن المواطنين، مشيرًا إلى حرصه على إطلاق حوار مجتمعي حول مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ؛ لتحديد أولويات الإنفاق العام؛ بما يتوافق مع المستهدفات الاستراتيجية للجمهورية الجديدة.

وأكد الدكتور معيط أن الرئيس عبدالفتاح السيسي وجَّه بزيادة الإنفاق العام على مسار تحسين أحوال المواطنين، والعمل المستدام على تلبية احتياجاتهم الأساسية ورفع مستوى معيشتهم، مع الالتزام أيضًا بمسار تحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات، في مشروع الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، لتخفيف الأعباء عن المواطنين؛ على نحو يسهم في الحد من الآثار التضخمية بقدر الإمكان جنبًا إلى جنب مع تحقيق المستهدفات الاقتصادية وإعطاء الأولوية لقطاعات الصحة والتعليم؛ باعتبارهما الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، إضافة للتوسع في مد مظلة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، مع مراعاة التوزيع العادل للاعتمادات المالية؛ بما يُلبي الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية لكل المناطق والشرائح المجتمعية.

وفي هذا السياق تحرص الدولة على استكمال تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»، ذلك المشروع الأضخم في تاريخ مصر؛ للارتقاء بمعيشة ٦٠٪ من المصريين ممن يعيشون في الريف، لإرساء دعائم حياة كريمة، تحقق تطلعات المواطنين في "الجمهورية الجديدة " .

وقال الوزير، إننا ماضون في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية القوية لمساندة القطاعات الواعدة في إطار جهود الدولة لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها، وتحفيز تنافسية الاقتصاد المصري دوليًا، من خلال السعي الجاد لتحسين بيئة الأعمال بتبسيط الإجراءات وإرساء دعائم نظام ضريبي أكثر تحفيزًا للاستثمار، وأكثر ملاءمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يرتكز على ضريبة قطعية مبسطة، ومن ثم الدفع بمعدلات الإنتاج والتصدير وتعميق المكون المحلى مع التوسع في جذب المزيد من الاستثمارات الخضراء، على ضوء ما توفره الحكومة من محفزات لتوطين الهيدروجين الأخضر بما في ذلك الإعفاء من بعض أنواع الضرائب والرسوم.

وقال معيط :" ملتزمون بمسار تحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات خلال عام ٢٠٢٤، على نحو يتسق مع جهود الدولة بتوسيع إجراءات ومبادرات ومخصصات الدعم والحماية الاجتماعية الهادفة للارتقاء بالأوضاع المعيشية للمواطنين، وتخفيف الأعباء عن كاهلهم؛ بما يسهم في احتواء أكبر قدر ممكن من تبعات الموجة التضخمية غير المسبوقة؛ تأثرًا بتداعيات جائحة كورونا، وما أعقبها من توترات جيوسياسية"، لافتًا إلى أنه تم بالفعل في عام ٢٠٢٣ ، رفع إجمالي الدخل للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات، من خلال حزمتي «تحسين الأجور» في أبريل وأكتوبر الماضيين الذي يبلغ إجمالي تكلفتهما ٢١٠ مليارات جنيه، تحملتها الخزانة العامة للدولة رغم ما تعانيه موازنات مختلف الاقتصادات الناشئة بما فيها مصر من ضغوط ضخمة نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار السلع والخدمات الأساسية من غذاء ووقود وغيرهما، وزيادة تكاليف التمويل على نحو بات معه الوصول للأسواق الدولية أكثر صعوبة وكلفة.

أضاف الوزير، إننا نراعي في مسار تحسين الأجور، العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تنعكس أي زيادات مالية للعاملين بالدولة في رفع الحد الأدنى للأجور، وهذا ما تجسد بالفعل خلال الأربع سنوات الماضية؛ إذ شهدت زيادة الحد الأدنى للأجور من ١٦٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه، لافتًا إلى رفع حد الإعفاء الضريبي مرتين خلال عام ٢٠٢٣ من ٢٤ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه للعاملين بالقطاعين الحكومي والخاص، وذلك في إطار حرص الدولة على اتخاذ كل ما من شأنه تخفيف الضغوط المعيشية.

أشار الوزير، إلى أنه تم أيضًا خلال عام ٢٠٢٣، زيادة حافز الأداء للمعلمين بالتربية والتعليم والأزهر الشريف، وحافز الجودة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، وكذلك زيادة مكافأة التدريب لخريجي كليات: الطب، وطب الأسنان، والعلاج الطبيعي، والمعاهد العليا للتمريض، والتمريض المتوسط، والفني الصحي، بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومستشفيات جامعة الأزهر التي تُصرف لهم خلال فترة التدريب «الامتياز»؛ على نحو يعكس جهود الدولة في الاهتمام بتحسين أجور العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.

أوضح الوزير، أنه تم خلال عام ٢٠٢٣ أيضًا زيادة الفئات المالية الممنوحة لخمسة ملايين من المستفيدين من برامج «تكافل وكرامة» مرتين بنسبة تتجاوز ٤٠٪، بما يساعد في مساندتهم وتخفيف الأعباء عن كاهلهم، مشددًا على أننا نعمل دائمًا على رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحديد الأولويات الموازنية وفقًا للاحتياجات التنموية والمتطلبات الأساسية للمواطنين؛ بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية، ويساعدنا في هذا المسار ميكنة إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة التي تمكننا من التحول اللحظي لحجم الإيرادات والمصروفات، ومن ثم الإدارة الرشيدة للمالية العامة للدولة.

أداء متوازن

بحسب البيانات والإحصاءات الرسمية ، فقد حققت الموازنة العامة للدولة أداءً متوازنًا خلال النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ في الفترة من يوليو حتى ديسمبر الماضيين، وبحسب تصريحات وزير المالية ، فإنه تم تسجيل فائض أولى كبير ١٥٠ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٥ مليار جنيه عن ذات الفترة من العام المالي الماضي، رغم توفير كل احتياجات أجهزة الموازنة، وزيادة حجم المصروفات بنسبة ٥٦٪ لتخفيف الأعباء عن المواطنين بقدر الإمكان، في ظل التحديات العالمية الراهنة، بما تتضمنه من ضغوط تضخمية بالغة الشدة، والصدمات المؤثرة على النشاط الاقتصادي، موضحًا أن العجز الكلي بلغ ٤,٩٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالى الحالى.

وأوضح وزير المالية أن الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفع إلى ١٩٥,٦ مليار جنيه بنسبة نمو سنوي ٤١,٥٪ حيث تم سداد ٩٥,٤ مليار جنيه، لصندوق التأمينات والمعاشات، وتزايد الدعم النقدي لبرنامجي «تكافل وكرامة» إلى ١٩ مليار جنيه بنسبة نمو سنوي ١٤٪ وبلغ دعم السلع التموينية ٥٥ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٧٤,٤٪، وتزايد الإنفاق على أجور العاملين بالدولة بنحو ٢٤٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩٤ مليار جنيه عن ذات الفترة من العام المالي الماضي، بمعدل نمو ٢٤,٢٪ إضافة إلى الوفاء بمخصصات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري، موضحًا أن الإنفاق على القطاع الصحي ارتفع إلى ٨١,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٩,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٥,٨٪، عن ذات الفترة من العام المالي الماضي، وتزايد الإنفاق على قطاع التعليم إلى نحو ١٢٠ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٢,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٦,١٪

وقال الوزير، إن الستة أشهر الأولى من العام المالي الحالي شهدت زيادة الإيرادات العامة بنحو ٤١,٦٪ عن نفس الفترة من العام المالى الماضي حيث تحسنت الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٣,٤٪ نتيجة لأعمال الميكنة التى تساعد على تعزيز جهود الحوكمة ودمج الاقتصاد غير الرسمي، بينما تزايدت الإيرادات الأخرى بنحو ٣٦,٤٪، مشيرًا إلى أن إجمالي ما يؤول للخزانة العامة للدولة من قناة السويس ارتفع إلى ١٠٣,٣ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ١٢٦,٨٪ ، مؤكدا أنه يتم استهداف رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعظيم الإيرادات، وترشيد الإنفاق العام، بالجهات الموازنية والهيئات العامة الاقتصادية، ووضع دين أجهزة الموازنة في مسار نزولي.

حماية اجتماعية مستمرة

بحسب تصريحات سابقة للدكتورة ميرفت صابرين مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لشبكات الحماية والأمان الاجتماعي، فإن الدولة المصرية تبني شبكات حماية اجتماعية شاملة طوال ١٠ سنوات للعمل على الفئات الأكثر احتياجات، إضافة إلى اطلاق برامج للاستثمار في الرأس المال البشري.

الأرقام ترصد حرص القيادة السياسية علي توسيع مظلة الحماية الاجتماعية .. و ارتفاع الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية إلى 195,6 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 41,5 %

ارتفاع الإنفاق على أجور العاملين بالدولة بنحو 240,9 مليار جنيه مقارنة بـ 194 مليار جنيه بمعدل نمو 24,2 % .. وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي إلى 81,1 مليار جنيه مقارنة بـ 59,7 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 35,8 %

أشارت صابرين، إلى أن هناك ٥,٢ مليون أسرة تستفيد من معاشات تكافل وكرامة، موضحة أن برنامج تكافل وكرامة بدأ في عام ٢٠١٥ إلى جانب معاش التضامن الاجتماعي وكان يستفيد في البداية ١,٧ مليون أسرة ، وأضافت : تم التوسع في برنامج تكافل وكرامة ومد شبكات الأمان الاجتماعي ووصلنا لـ٥,٢ حاليا بما يعني ٢٢ مليون مستفيد بمبلغ ميزانية ٣٦ مليار جنيه"، مؤكدا أن الدولة مستمرة في التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي ومشروعا التمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجا.

وأوضحت أن هناك ٢,٥ مليون مستفيد من برامج التمكين الاقتصادي والميزانية تقدر بـ٦ مليار جنيه، ويتم تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي من خلال عدة مؤسسات مختلفة أبرزها بنك ناصر الاجتماعي والمؤسسة العامة للتكافل والمؤسسة القومية لتنمية المجتمع وغيرهم.

وبذلت الدولة المصرية جهودا كبيرة في مجال الدعم الاجتماعي في ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ ودعم وزيادة مخصصات القطاعات الحيوية، حيث عملت على رفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي لتعزيز التنمية البشرية، وزيادة المخصصات الموازنية للقطاعات الحيوية ببرامج أكثر تأثيرا.

وبحسب الأرقام الرسمية ، فقد ارتفع الإنفاق الفعلي للدعم بنحو ٥٠,٩٪ بالعام المالي الماضي، و تمت زيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى ٣٥٠ مليار جنيه، وتخصيص ٣٥,٥ مليار جنيه لعاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة، ودعم السلع التموينية بقيمة ١٢٨ مليار جنيه ، ورفعت الدولة موازنة الدعم والحماية الاجتماعية بقرابة ٤٩٪ إلى ٥٢٩,٧ مليار جنيه، فضلا عن زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية لتصبح ٦٠٠ جنيه بدلا من ٣٠٠ جنيه.

كما تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع مخصصات تمويل الإسكان الاجتماعي إلى ١٢,١ مليار جنيه، وتمت زيادة المخصصات المالية للقطاع الصحي بنسبة ٣٠,٤٪، و ٣٩٧ مليار جنيه للقطاع الصحي و ٥٩١,٩ مليار جنيه للتعليم، ولأول مرة منذ ٣٧ عاما نجحت الدولة فى تغطية مصروفاتها بمواردها.

وتمت زيادة الحد الأدنى الإجمالي للدخل للدرجة السادسة ليصبح ٤ آلاف جنيه، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من تكافل وكرامة بنسبة ١٥٪ لأصحاب المعاشات وبإجمالي ٥ ملايين أسرة .

كما تم إطلاق مبادرة التخفيف عن كاهل صغار الفلاحين والمزارعين من المتعثرين مع البنك الزراعي المصري، وزيادة مخصصات معاش الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة إلى ٥,٣٥ مليار جنيه، وتخصيص "معاش الطفل" لدعم الأسر الأكثر احتياجا.

وفي تصريحات سابقة أيضا أكدت الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي أنه في غضون عام ٢٠٢٣، تم زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" بإجمالي مليون أسرة، بالإضافة إلى زيادة قيمة الدعم بنسبة تصل إلى ٤٠٪ من قيمة الدعم المخطط له في عام ٢٠١٥ وأن المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" وصلوا إلى ٥,٢ مليون أسرة بعد إضافة المليون أسرة الذي وجه بهم الرئيس، وبعد إضافة ٦٠٠ ألف أسرة تدعمهم المنظمات الأهلية تحت مظلة التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.

وأوضحت أن الرئيس السيسي يهتم بدعم الصناعات الحرفية بكافة أشكالها، مع تنشيط التسويق المحلي والدولي لتعزيز الثقافة والتراث المصري، ولتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول. ، مشيرة إلى أن بنك ناصر الاجتماعي له دور إيجابي في تعزيز الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المحلية، خاصة أنه يطلق منتجات مصرفية ميسرة، ومدعمة، تشجيعا لتنشيط الإنتاج المحلي وتوطين الصناعات البسيطة والصغيرة.

"تحيا مصر " على الخط

ويساهم صندوق "تحيا مصر" في مبادرات وبرامج الحماية الاجتماعية، حيث ساهم في دعم القطاعات المختلفة بنحو ٢٢ مليار جنيه منذ إنشائه وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، حسبما تؤكد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من وزيرة التخطيط الدكتورة هالة السعيد للسنة المالية الجارية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ووافق عليها البرلمان بغرفتيه (النواب، الشيوخ). وفي هذا الصدد، ساهم الصندوق في تمويل برنامج "مستورة" لدعم المرأة المعيلة واستفادت (٣٦ ألف عام سيدة ، كما استفاد ١٣٠٠ شاب من تمويل مشروعات النقل المبرد والعادي واستفاد ألف مشروع توفير ألف تاكسي للشباب بقيمة ٧٩ مليون جنيه.

ووفر الصندوق ٥٠ مليون جنيه لرعاية ٤٢ ألف صياد ضمن مبادرة "بر أمان" لرعاية صغار / الصيادين.

ويهدف صندوق تحيا مصر إلى تحسين جودة حياة المواطنين الأولى بالرعاية، تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة بالريف المصري، توفير برامج الرعاية الصحية لغير القادرين، حماية اطفال بلا مأوى والمشردين، المساهمة الفورية والفعالة لمواجهة الكوارث والأزمات.

يأتى ذلك إلى جانب العمل علي توحيد وتنسيق الجهود مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد من مختلف المصادر، وتوفير أدوات تمويل مرنة لتنمية الأسر الأولى بالرعاية اقتصادياً.

شبكات أمان

حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف الآثار الاقتصادية التي تمر بها مصر نتيجة للظروف العالمية بحيث ارتفعت مخصصات الحماية الاجتماعية خلال خطة ٢٠٢٤/٢٣ بنسبة ٤٨,٨٪ ، و بلغت مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية ٥٢٩,٧ مليار جنيه، بزيادة تقدر بنحو ٤٨,٨٪ عن العام المالي الماضي.

كما تم تخصيص ١٢٧,٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ، و٣١ مليار جنيه لتمويل برامج "الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة" ، و تخصيص ١٤,١ مليار جنيه للتأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة .

وتعمل الدولة المصرية تعزيز الموارد المالية الموجهة لتوسيع نطاق وشمولية شبكات الأمان الاجتماعي بما لا يقل عن ١٠٪ خلال الفترة من ٢٠٢٤ - ٣٠٣٠.

وتتمثل أبرز مستهدفات الحماية الاجتماعية ، في توسيع النطاق المستهدف للإنفاق على الحماية الاجتماعية خاصة في ظل الأزمات الدولية لامتصاص الصدمات الخارجية ، إلي جانب استهداف تصنيف مصر من بين الدول العشرين الأولى في العالم الأكثر إنفاقا على برامج الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتصنيفها من بين الخمسين دولة الأولى عالميا بحسب أحدث بيان.

كما تستهدف زيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى ٢٣٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٢٤ – ٢٠٣٠ ، مقارنة بنحو ١٨٪ خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠٢٣ . ، كما تستهدف زيادة مخصصات برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة إلى ٢٤٠ مليار جنيه، بإجمالي عدد مستفيدين بنحو ٢٧ مليون مواطن خال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٤.

وتشمل المستهدفات أيضا زيادة تكلفة برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة لذوي الاحتياجات الخاصة إلى ٧٠ مليار جنيه بإجمالي عدد مستفيدين بنحو ٣ مليون مواطن خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٣٠ مقارنة بنحو ١,٢ مليون مواطن خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠٢٣ ، كما تشمل زيادة عدد إجمالي الأطفال في سن التعليم المستفيدين من تكافؤ الفرص التعليمية دون تحمل تكاليف المدارس إلى ٥,٥ مليون طفل خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٥,٣ مليون طفل خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠٢٣ .

وتسعي أيضا إلي زيادة أعداد المستفيدين من المسنين من خدمات الرعاية والدعم النقدي خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٣٠ إلى ٧٠٠ ألف مستفيد، مقارنة بنحو ٥٨٠ ألف مستفيد خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠٢٣ ، و زيادة أعداد المواطنين المستفيدين من المعاشات التأمينية بنسبة ٦٪ ليصل الي ١١ مليون مواطن خلال الفترة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٣٠ مقابل ١٠,٤ مليون مواطن خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠٢٣ .

وتستهدف كذلك زيادة أعداد المواطنين المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر من الأسر الفقيرة إلى نحو ٢ مليون مواطن بتكلفة ٦ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ، كما تسعي إلي تحقيق شمولية نحو ٥٠٠ ألف من العمالة غير المنتظمة بالحماية الاجتماعية والتأمينية خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٣٠ ، و زيادة أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الأسرية والمؤسسية البديلة إلى نحو ٦٠٠ ألف فرد من الأيتام خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٢٣٠ .

وتستهدف أخيرا تحقيق شمولية ١٠ مليون أسرة بالتوعية المجتمعية والمعارف الأساسية من خال الرائدات الاجتماعيات خلال الفترة ٢٠٢٤ -٢٠٣٠ .

اهتمام رئاسي

وبإجماع الخبراء الاقتصاديين وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية ، فإن توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسي لوزير المالية الدكتور محمد معيط، بإعداد حزمة جديدة للحماية الاجتماعية تشمل زيادة المرتبات والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبي، يؤكد حرص القيادة السياسية على تخفيف وطأة ارتفاع نسبة التضخم وغلاء الأسعار عن كاهل المواطنين ، وتؤكد مجددا إيمان القيادة السياسية الراسخ بضرورة التخفيف عن المواطنين خاصة الأكثر احتياجا.

كما أن تلك التوجيهات تؤكد متابعة الرئيس المتواصلة والجيدة للشارع المصري وما يدور به، منوها إلى أن تلك التوجيهات تساعد الفئات الأكثر احتياجا على تحسين سبل معيشتها وتحمل التبعات السلبية الناجمة عن الصراعات والحروب والأوبئة المنتشرة في المنطقة ومعظم دول العالم.

ويلفت الخبراء إلي أن الازمات العالمية تسببت في غلاء الأسعار في كل دول العالم الغنية والفقيرة منها، و أن مصر كبقية دول العالم تأثرت بشكل كبير بتلك الازمات المتلاحقة ، لافتين إلي أن الازمات العالمية المتلاحقة والتي بدأت بفيروس كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة والأوضاع في السودان، ألقت بظلالها على كل دول العالم ، والجميع تأثر بتلك الأحداث على مختلف المستويات ومن كل جانب، خاصة أنها أثرت على سلاسل التوريد والإمداد مما تسبب في نقص كثير من السلع والمنتجات ونقص العملة الصعبة.

ويشيرون إلي أنه دائما ما يخرج علينا الرئيس عبد الفتاح السيسي بمثل هذه التوجيهات التي تدعم الفئات الأكثر احتياجا، لتحمل تبعات الأزمة الاقتصادية الراهنة والتي نتجت عن الأحداث المحيطة بنا من كل اتجاه ، كما أن الدولة المصرية والقيادة السياسية ممثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي تبذل جهودا حثيثة للخروج من الازمة الراهنة ، والتخفيف عن المواطنين من حدتها وخفض نسبة التضخم، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني للامام من خلال ما تقدمه من تسهيلات للمستثمرين ورواد الأعمال.

أزمة الصومال و الدور المصري

مسافة السكة .. مصر دائما حصن الأمة العربية وقلب أفريقيا

منذ اللحظة الأولي لانكشاف المؤامرة الإثيوبية علي وحدة واستقلال دولة الصومال، بتوقيع أديس أبابا مذكرة تفاهم مع « أرض الصومال « تتيح لها استغلال ميناء «بربرة» واستئجار ٢٠ كيلو مترًا من الساحل لقاعدة عسكرية ، بدت القاهرة متيقظة تماما للأهداف الإثيوبية ، وسارعت إلي حشد الجهود العربية والإفريقية لإجهاض مخططات أديس أبابا ، وتقديم الدعم للصومال ومؤسساته الشرعية ، في مواجهة تهديد أديس أبابا للأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ، عبر البوابة الصومالية .

إقليم «صوماليلاند» يقع شمالَ غربيَ الصومال، وهو أكبر قليلاً من رُبع مساحة الدولة وأقل قليلاً من ربع السكان، أعلنَ استقلاله من طرفٍ واحد بعد الإطاحة بالجنرال سياد بريّ ١٩٩١، ولا جديدَ له في المجتمع الدولي رغم بنائه سُلطةً ذاتيّة بمؤسّسات وعُملة وجوازات سفر، والاتفاق الذي تُسوّقه إثيوبيا شراكةً اقتصادية، تنتفي دعايته بالنظر لامتلاكها ١٩٪ من ميناء «بربرة» بموجب تفاهم ثلاثي مع موانئ دبي، رفضته الحكومة الشرعيّة أيضا؛ لكن المشروع لم يتوقّف، إمّا سُوء النيّة فدليله أن الورقة جاءت بعد أيّام من مُباحثات بين الإقليم ووطنه الأمّ لتقريب الرؤى وُقفز الخلافات، والأخطرُ أن التحرُّك ينبني على تهديد سابقٍ؛ إذ قال أبي أحمد في أكتوبر إن وصولهم للبحر قضيّةُ وجودية، مُلوّحًا بأنه لا سِلمَ ولا استقرار للمنطقة كلها دون ذلك .

إثيوبيا بلدٌ حبيس عن البحر؛ وفي نفس الوقت يعوم فوق بحار من الأزمات، بعضها أنشأته الطبيعة أو شكلته مَواضيعُ بعيدة وكثيرة نتاج صراعات السياسة وسُوء الإدارة ، دون أن تتوقف حكومة أبي أحمد عن تصدير مُشكلاتها للآخرين ، وهو ما ظهر في علاقاتها مع جيبوتي وأريتريا ومصر والسودان ورواندا ، في حين تعيش أثيوبيا حراب وحشية ضد عرقية تيجراي ، وسبق أن شهد إقليم أمهرة مواجهات دموية .

وفي إطار الدعم المصري المتواصل للأشقاء العرب والأفارقة جاءت زيارة الرئيس الصومالي الدكتور حسن شيخ محمود، القاهرة، أمس ، على رأس وفد رفيع المستوى بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة (في زيارة رسمية لمصر ، هي الثانية من نوعها منذ توليه الحكم) بحسب اعلان السفير إلياس شيخ عمر أبو بكر سفير جمهورية الصومال الفيدرالية لدى مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الزيارة جاءت في توقيت شديد الحساسية نظرا لما تواجهه الصومال من انتهاك إثيوبي لسيادتها على أراضيها، عقب إبرام مذكرة التفاهم غير القانونية بين اثيوبيا و اقليم أرض الصومال الواقع شمال غرب الصومال بحسب بيان لسفير الصومال بالقاهرة حيث أكد على أهمية الزيارة، مشددا على أن اقليم أرض الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الصومالية.

وأكد سفير الصومال حرص بلاده على تنسيق المواقف مع مصر، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه مصر في المنطقة، مثمنا في الوقت ذاته الدعم المصري الكبير للصومال في أزمته الراهنة وهو أمر ليس مستغربا على مصر التي كانت دائما سباقة في اتخاذ المواقف المقدرة بدعم الأشقاء ، موضحا في الوقت ذاته أن مصر كانت من أوائل الدول التي أعلنت موقفها صراحة فور اندلاع الأزمة بالتأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لوحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية على كامل اراضيها، ومعارضتها لأية إجراءات من شأنها الافتئات على السيادة الصومالية، وكذلك حق الصومال وشعبه دون غيره في الانتفاع بموارده.

وأشار سفير الصومال بالقاهرة إلى أن برنامج زيارة الرئيس الصومالي لمصر جاء شاملا لقاء مع الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وكذلك الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وذلك لبحث مستجدات الأوضاع في المنطقة .

وقال سفير الصومال لدى مصر ، إن زيارة الرئيس الصومالي للقاهرة من شأنها أن تدفع قدمًا بمسار العلاقات بين البلدين في كافة المجالات في ظل الرؤية الحكيمة التي ينتهجها رئيس الصومال لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق مع مصر وكذلك التشاور وتبادل الرؤى ووجهات النظر مع القيادة المصرية إزاء سبل التعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة .

وكانت رفضت القاهرة والأسرة الدولية في القلب منها دول القارة الأفريقية، بشكل صارم الانتهاكات الأثيوبية لأراضيها، بعد توقيع اتفاق مفاجئ مع زعيم أرض الصومال موسى بيهي عبدي يمنح إثيوبيا، لمدة ٥٠ عاما منفذا على البحر الأحمر بطول ٢٠ كيلومترا يضم خصوصا ميناء بربرة وقاعدة عسكرية، وذلك مقابل أن تعترف أديس أبابا رسميا بأرض الصومال جمهورية مستقلة.

كما جاء الموقف المصرى ايضا في المحافل الدولية حيث شددت القاهرة على دعمها التام لوحدة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة وسيادة الصومال على كامل ترابه ، خلال إلقائه وزير الخارجية سامح شكري كلمة مصر أمام القمة التاسعة عشر لدول عدم الانحياز المنعقدة بالعاصمة الأوغندية كمبالا، الجمعة الماضية.

وشجبت مصر بشدة أية إجراءات أحادية يتخذها أى طرف إقليمي لتهديد وحدة وسلامة الصومال، كما تؤكد معارضتها الحاسمة لأية إجراءات من شأنها التعدى على سيادة وحق الصومال - دون غيره - فى الانتفاع بموارده، محذرا من التحركات التى تقوض الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقي، وتزيد من حدة التوتر بين دوله، وندعو لتكاتف الجهود لاحتواء أزمات المنطقة، بدلا من الاستمرار فى سياسة تأجيج النزاعات على نحو غير مسئول، وفق وزير الخارجية.

وكانت أكدت وزارة الخارجية أيضا على ضرورة الاحترام الكامل لوحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية على كامل اراضيها، ومعارضتها لأية إجراءات من شأنها الافتئات على السيادة الصومالية، مشددة على حق الصومال وشعبه دون غيره في الانتفاع بموارده.

وقدرت مصر خطورة تزايد التحركات والاجراءات والتصريحات الرسمية الصادرة عن دول في المنطقة وخارجها، التى تقوض من عوامل الاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى، وتزيد من حدة التوترات بين دولها، في الوقت الذي تشهد فيه القارة الإفريقية زيادة فى الصراعات والنزاعات التى تقتضى تكاتف الجهود من أجل احتوائها والتعامل مع تداعياتها، بدلا من تأجيجها على نحو غير مسئول.

وشددت على ضرورة احترام أهداف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومنها الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، ومبادئ الاتحاد التى تنص على ضرورة احترام الحدود القائمة عند نيل الإستقلال وعدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى. وطالبت مصر بإعلاء قيم ومبادىء التعاون والعمل المشترك من أجل تحقيق مصالح شعوب المنطقة، والامتناع عن الانخراط في إجراءات أحادية تزيد من حدة التوتر وتعرض مصالح دول المنطقة وأمنها القومى للمخاطر والتهديدات.

وأمام قمة عدم الإنحياز ، أكد وزير الخارجية سامح شكري على دعم مصر التام لوحدة أراضى جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، وسيادة الصومال على كامل ترابه، وتشجب مصر بشدة أية إجراءات أحادية يتخذها أى طرف إقليمى لتهديد وحدة وسلامة الصومال، كما أكد معارضة القاهرة الحاسمة لأية إجراءات من شأنها التعدى على سيادة وحق الصومال - دون غيره - فى الانتفاع بموارده، محذرا من التحركات التى تقوض الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقي، وتزيد من حدة التوتر بين دوله، وندعو لتكاتف الجهود لاحتواء أزمات المنطقة، بدلا من الاستمرار فى سياسة تأجيج النزاعات على نحو غير مسئول، وفق وزير الخارجية.

ولفت وزير الخارجية إلى أن مصر تنوه بما تواجهه منطقة الساحل الأفريقى من مخاطر الإرهاب، وتهديد الأمن الغذائي، فضلا عن تغير المناخ وندرة المياه، خاصة بمصر، وهو الأمر الذى يتطلب إعلاء روح التعاون واحترام قواعد القانون الدولى للمجارى المائية العابرة للحدود، بدلا من اتباع إجراءات أحادية، لا تأخذ فى اعتبارها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كافة الأطراف، مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

كذلك جدد وزير الخارجية أمام اجتماع الجامعة العربية على مستوي وزراء الخارجية ، دعم مصر الكامل لجمهورية الصومال الشقيقة، ودعوتها لكافة الأطراف العربية والدولية للاضطلاع بمسئوليتها فى التعبير عن احترامها لسيادة الصومال ووحدة أراضيها، لاتساق ذلك مع المبادئ الرئيسية بميثاق الأمم المتحدة، ورفض أية اجراءات من شأنها الافتئات على تلك السيادة أو على حق الشعب الصومالي الأصيل والحصري فى الانتفاع بموارده ووفقًا لإرادته بأية صورة.

كما شدد الوزير شكرى، على أن مصر لن تآل جهدًا فى دعم دولة الصومال الشقيقة فى هذا الظرف الهام، اتصالا بالعلاقات التاريخية بين البلدين وعمق أواصر الترابط على المستويين الشعبى والرسمي، حيث يجرى التنسيق لتوفير

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢١ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٨

البنك المركزي يعلن تراجع الدين الخارجي إلى ١٦٤,٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر

كشف البنك المركزي المصري، عن تراجع الدين الخارجي لمصر ليسجل ١٦٤,٥٢١ مليار دولار بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مقابل ١٦٤,٧٢٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٣، بتراجع قدره ٢٠٦ مليون دولار.

وكشف البنك المركزي فى تقرير صادر عنه، عن تسجيل الدين الخارجي طويل الأجل ١٣٤,٢ مليار دولار، و الديون قصيرة الأجل ٣٠,٢٦ مليار دولار.

وسجل الدين الخارجي على الحكومة ٨٢,٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل ٨٣,٤ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بأرصدة المديونية على البنك المركزي، فقد سجلت ٤٤,٢٨٦ مليار دولار مقابل ٤٣,٦١٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٣.

وفقا لبلومبرج العالمية..

البنك الأهلي المصري الأول بالسوق الأفريقية والمصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة بنهاية ٢٠٢٣

أكدت نتائج التقييم السنوي الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بأداء القروض المشتركة، حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية الأفريقية والمصرية عن قيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة.

كما أظهرت النتائج أيضاً حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات والمركز الثاني كمسوق للقروض المشتركة والمركز الثالث كمرتب رئيسي والمركز الرابع عن دوره كوكيل التمويل وذلك على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك ضمن عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة ٢٨ صفقة تمويلية، وهو أكبر عدد صفقات تم إدارتها وتسويقها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية وصلت الى ٣٢٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣.

وتعقيباً على تلك النتائج المتميزة أكد هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن التقييم يعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي، كما تؤكد على ريادة البنك في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسًا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى، من خلال قيام البنك الأهلي المصري بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التي تؤدي لزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد المصري في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل النقل، البنية التحتية، الصناعة، التطوير العقاري، المقاولات، البترول، السياحة، الأسمدة، مواد البناء، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأشار عكاشة إلى أن ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي، خاصة أن البنك الأهلي المصري هو الأكبر حجمًا والأكثر انتشاراً بالقطاع المصرفي والقادر على منح تمويلات للمشروعات الكبرى كما يتصدر البنك الأهلي السوق المصرفي في تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة بحصة سوقية بلغت نحو ٣٦ ٪ من إجمالي تمويلات قطاع تمويل الشركات بالقطاع المصرفي.

و أعرب يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري عن اعتزازه بالاستمرارية في الحفاظ على المكانة المميزة للبنك، مؤكداً على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة اهتماماً كبيراً، مستنداً في ذلك على شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة وقوية تسمح للبنك بتوفير التمويلات اللازمة والتي تتماشى مع احتياجات العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع، إضافة إلى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة وتحقيق المزيد لدعم المشروعات الكبرى.

وأكد على قدرة البنك الأهلي المصري على منح تمويلات للعملاء تخدم المشروعات القومية الكبرى وكذلك المشروعات بمختلف القطاعات التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، حيث وصلت محفظة قروض الشركات إلى نحو ٢,١ تريليون جنيه بنهاية ٢٠٢٣، تم منحها لعدد من المشروعات التي تخدم قطاعات مختلفة منها مشروعات صناعية، زراعية، سياحية وخدمية والتي تضم العديد من الصناعات والخدمات بمختلف تخصصاتها.

وأشار أبو الفتوح إلى مواكبة توجه الدولة نحو دعم التنمية المستدامة والتمويل الأخضر من خلال حرص البنك على تنشيط تمويل تلك المشروعات (كفاءة استغلال الطاقة – الطاقة الجديدة والمتجددة – مكافحة التلوث الصناعي – إعادة تدوير المخلفات)، حيث تم تمويل مشروعات تنمية مستدامة خلال عام ٢٠٢٣ لعدد ٣٧ شركة في البرامج التمويلية التي تم تسويقها بإجمالي مبلغ ١٨٣ مليون يورو.

كما صرح شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري بأن تلك المكانة تعكس احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مشيرا إلى أهمية التعاون الفعال والمثمر مع كافة البنوك المصرية الأخرى الذي يعكس أيضاً التفاهم والتناغم وقوة العلاقة بين كافة البنوك العاملة في مصر وقدرة القطاع المصرفي على توفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما يعكس صلابة القطاع المصرفي المصري، حيث قام البنك الأهلي المصري بدور وكيل التمويل في ٢٣ صفقة تمويلية من إجمالي ٢٨ قرض مشترك، وأن هذا النجاح يعتبر تتويجاً للجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي استطاعت بحرفية إبرام صفقات تمويلية في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة تتناسب مع احتياجات تلك القطاعات.

- نجح في إدارة 28 صفقة تمويلية بقيمة 322,5 مليار جنيه
- وصل بمحفظة قروض الشركات الى نحو 2,1 تريليون جنيه
- قام بتمويل مشروعات تنمية مستدامة لعدد 37 شركة بإجمالي 183 مليون يورو.

البنك التجاري الدولي CIB و الإسكان الأجتماعي يوقعان بروتوكول تعاون لتوفير التمويل العقاري للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل

وقع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري وبنك CIB بروتوكول لتعزيز التعاون فيما يخص توفير التمويل العقاري للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، وقام بالتوقيع كل من مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ورشوان حمادي، الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والشمول المالي لبنك CIB.

وشهد مراسم توقيع البروتوكول عدد من المسئولين في الجهتين، حيث حضر كلا من عبد الله رشدي، نائب الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، و احمد الشافعي رئيس قطاع التمويل العقاري بالبنك.

وعقب توقيع البروتوكول، أوضحت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن بنك CIB من الشركاء المهمين للصندوق في مجال تقديم وإتاحة التمويل العقاري للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل المتقدمين للحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات المختلفة التي يطرحها الصندوق من خلال المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين".

وأضافت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري أن البروتوكول الجديد يهدف لإتاحة تمويل عقاري إضافي للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل المتقدمين للحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات التي يطرحها الصندوق بقيمة ثلاثة مليار جنيها مصري، وبذلك يصبح إجمالي المبلغ المخصص من البنك التجاري الدولي سبعه مليار جنيه مصري.

ومن جانبه، قال رشوان حمادي، الرئيس التنفيذي لـ بنك CIB، إن توقيع بروتوكول التعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي يأتي استكمالا للجهود التي بذلها الجانبان لتوسيع نطاق عمليات التمويل العقاري المدعوم لجميع العملاء من محدودي ومتوسطي الدخل بفائدة ٣٪و٧٪ و٨٪، بما يساهم في مساعدتهم على تملك السكن الملائم وبشروط ميسرة.

وأعرب عن تقديره للدور الذي يقوم به صندوق الإسكان في تلبية احتياجات الشباب الطامحين في الحصول على وحدات سكنية في مختلف المحافظات، مشيراً إلى حرص CIBعلى دعم مبادرات التمويل العقاري منذ انطلاقها تماشيا مع توجيهات البنك المركزي المصري في هذا الصدد .

وأضاف رشوان حمادي أن البنك حقق نجاحًا في قطاع التمويل العقاري، حيث بلغت محفظة التمويلات العقارية ٣, ٤مليار جنيه استفاد منها أكثر من ٢٦ الف عميل.

وفي ختام توقيع البروتوكول، عبر الطرفان عن رغبتهما المتبادلة في استمرار التعاون الوثيق فيما بينهما، مؤكدين علي أن بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه يعتبر بمثابة بداية فقط للمزيد من التعاون في الفترة المقبلة بما يعود بالنفع على المواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل الراغبين في الحصول على وحداتهم السكنية بالإعلانات المطروحة من قبل الصندوق.

البنوك العاملة بالسوق المصري تعدل حدود استخدام البطاقات البنكية الائتمانية في الخارج

أعلن البنك الأهلي المصري- عبر موقعه الالكتروني الرسمي - قيامه بتعديل حدود استخدام البطاقات البنكية الائتمانية في الخارج.

وقال البنك إنه في حال رغبة العميل في استخدام البطاقات الائتمانية بالعملة الأجنبية خلال السفر برجاء التواصل مع مركز الاتصال او زيارة أقرب فرع حتى يتسنى إتاحة حدود الاستخدام الدولي مع اخطار البنك بمدة السفر.

ولفت البنك الأهلي المصري، إلي أنه سيتم إتاحة استخدام البطاقات الائتمانية في الخارج وفقا والمحددات الخاصة بالاستخدام الدولي لكل منتج بطاقة خلال مدة السفر.

وأوضح البنك الأهلي المصري، أنه في حالة التواصل عن طريق مركز الاتصال، يتم إرفاق صورة ضوئية من جواز السفر (صفحة البيانات الشخصية – صفحة ختم المغادرة والوصول من وإلى مصر) على البريد الإلكتروني CC-GE.MOC.EBN@SNOITAREPO بمساحة للمستندات المرسلة بحد أقصى ٤ ميجابايت, في مدة أقصاها ٠٩ يوم (٣ أشهر) من تاريخ إتاحة استخدام بطاقتكم الائتمانية خلال السفر.

وتابع البنك الأهلي المصري، أنه في حالة تقديم الطلب من خلال فروع البنك، يمكن التوجه للفرع او ارسال صورة من جواز السفر فقط على البريد الإلكتروني GE.MOC.EBN@SNOITAREPO-CC بختم المغادرة والوصول إلى مصر في مدة أقصاها ٠٩ يوم (٣ شهور) من تاريخ إتاحة استخدام بطاقتكم الائتمانية خلال السفر .

ولفت إلي أنه حال تواجد العميل بالخارج لفترة جاوزت ال٠٩ يوما (٣ شهور) يتم ارسال ما يثبت استمرار تواجده بالخارج على البريد الإلكتروني CC-GE.MOC.EBN@SNOITAREPO

وفي حالة عدم ارسال مستندات السفر في مدة اقصاها ٠٩ يوم (٣ شهور) من تاريخ اتاحة استخدام بطاقتكم الائتمانية، فسوف يقوم البنك بابلاغ الشركة المصرية للاستعلام الائتماني-erocS لإدراج حامل البطاقة في القائمة السلبية، كما سيتم إدراجه ضمن قائمة العملاء الذين يحظر إصدار بطاقات ائتمانية لهم أو استفادتهم من الخدمات المصرفية مستقبلا، فضلا عن إبلاغ الجهات المعنية لاتخاذ اللازم.

وأكد البنك الأهلي المصري، أنه بالنسبة لعملاءه من حاملي بطاقات الائتمان الحاليين داخل مصر وكذلك المتواجدين خارجها والذين لم يقوموا بالتواصل مع مركز الاتصال قبل أو اثناء فترة السفر أو زيارة أقرب فرع لطلب اتاحة الحدود، يمكنهم استخدام بطاقاتهم الائتمانية بالعملة الأجنبية وفقا و الجدول التالي أو بما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى.

حدود استخدام البطاقات البنكية الائتمانية في الخارج من البنك الاهلي المصري ..

١- بطاقات ائتمان : فيزا كلاسيك / ماستركارد استاندرد / ماستركارد مصر للطيران الحد الأقصى للاستخدام بالعملة الأجنبية يبلغ ٠٥ دولار أمريكي

٢- بطاقات ائتمان: فيزا جولد / ماستركارد تيتانيوم الحد الأقصى للاستخدام بالعملة الأجنبية يبلغ ٥٧ دولار أمريكي

٣- بطاقات ائتمان: فيزا بلاتينم / ماستركارد بلاتينم الحد الأقصى للاستخدام بالعملة الأجنبية يبلغ ٠٥١ دولار أمريكي

٤- بطاقات ائتمان: ماستركارد وورلد / فيزا سيغنتشر ماستركارد وورلد ايليت / فيزا انفينيت/ وبطاقات ائتمان الشركات الحد الأقصى للاستخدام بالعملة الأجنبية يبلغ ٠٥٢ دولار أمريكي.

وأشار البنك الأهلي المصري، إلى أن الحد الأقصى لمبلغ الحركة الواحدة في المشتريات بالعملة الأجنبية هو الحد الائتماني للبطاقة كاملا بما لا يزيد عن المحددات الخاصة لكل منتج بطاقة.

وأوضح البنك الأهلي المصري، في حالة وجود أكثر من بطاقة ائتمانية للبنك الأهلي المصري، لدى العميل الواحد فان الحد الأقصى الشهري لمجموع الاستخدامات بالعملة الأجنبية لكافة بطاقاتك الائتمانية هو الحد الأقصى الشهري لأعلى منتج بطاقة بحوزته.

وأكد البنك الأهلي المصري، أن حدود الاستخدام بالعملة الأجنبية للبطاقات تخضع للحد الائتماني للبطاقة أو المحددات الخاصة بها (أيهما أقل)، موضحا أنه تم إيقاف استخدام البطاقات المصدرة من البنك عند بعض المتاجر من فئات معينة على سبيل المثال حركات شحن المحافظ الالكترونية بالعملة الأجنبية ومتاجر المجوهرات بهدف استمرار البنك بإتاحة الاستخدام بالعملة الأجنبية للبطاقات في باقي المعاملات سواء المشتريات أو السحب النقدي.

ولفت البنك الأهلي المصري، إلي أن عمولة الاستخدام لجميع البطاقات بالعملة الأجنبية ٠١٪ - pukraM seeF، ويتم احتساب كافة المعاملات التي يتم إجراؤها باستخدام خاصية تحويل العملة الديناميكي (DcimanyD noisrevnoC ycnerruC) ضمن محددات استخدام البطاقات بالعملة الأجنبية، وبالتالي يتم احتساب عمولة تدبير العملة (pukraM seeF) على كافة تلك المعاملات.

وجاء خفض البنك الأهلي المصري حدود التعاملات الدولية باستخدام بطاقات الـ«كريدت كارد» بعد أن خفض عددا من البنوك الحدود القصوى للتعاملات بداية من يناير الجاري منها البنك التجاري الدولي BIC ومصرف أبو ظبي الإسلامي مصر والعربي وغيرها من البنوك الأخرى.

كانت البنوك شددت القيود على بطاقات الائتمان في المعاملات الدولية خارج مصر من أكتوبر الماضي بعد أن أوقفت حدود التعاملات على بطاقات الخصم المباشر «ديبت» المرتبطة بحساب العميل ومسبقة الدفع في التعاملات الدولية نهائيا.

وقررت البنوك وقف خدمة التعاملات الدولية علي بطاقات الائتمان الصادرة حديثا لمدة ٦ شهور بداية من آخر ٠١ أيام في شهر ديسمبر الماضي دون المساس بحدود المعاملات بالعملة المحلية داخل مصر، بسبب قصور النقد الأجنبي.

وكان بنك القاهرة قد خفض حد المشتريات الدولية لبطاقة ماستركارد تيتانيوم من ٠٥ ألف جنيه إلى ٥٣ ألف جنيه شهريًا، كما خفض حد السحب النقدي ليصبح ٠٥٣ جنيه بدلا من ٠٥٢٦ جنيه.

تلتها بطاقة ماستركارد بلاتينيوم والذى خفض حد المشتريات لديها من ٥٧ ألف جنيه إلى ٠٥ ألف جنيه وسحب نقدي من ٠٠٥٧ إلى ٥ آلاف جنيه.

ناصر..

تعليقٍ على تثبيت موديز للتصنيف الائتماني السيادي لمصر عند «Caa1» مع تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية

وزارة المالية : نحصل على ٥ مليارات دولار سنويًا بشروط ميسرة من البنوك التنموية متعددة الأطراف

- نتعامل بتوازن وحرص شديد مع الآثار السلبية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي
- نعمل على وضع معدلات الدين للناتج المحلى فى مسار نزولى والمتأثرة فى الوقت الحالى بالتضخم وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف

أكدت وزارة المالية، أن الحكومة تعمل على إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي، بمرونة لاحتواء الصدمات الخارجية المتتالية، وتتعامل بتوازن وحرص شديد مع الآثار السلبية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي، وتحرص على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتوسع في الحماية الاجتماعية مع الالتزام بالانضباط المالي في ظل هذه التحديات شديدة التعقيد، موضحة أن هذا المسار المرن الذى تنتهجه الحكومة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية، انعكس في أداء متوازن للموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ في الفترة من يوليو حتى ديسمبر الماضيين، حيث تم تسجيل فائض أولى ١٥٠ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٥ مليار جنيه عن ذات الفترة من العام المالي الماضي، رغم توفير كل احتياجات أجهزة الموازنة، وزيادة حجم المصروفات بنسبة ٥٦٪ لتخفيف الأعباء عن المواطنين بقدر الإمكان.

أضافت وزارة المالية، تعليقًا على تثبيت موديز للتصنيف الائتماني السيادي لمصر عند «Caa١» مع تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية، أن مؤسسة «موديز» لم تأخذ في اعتبارها الجهود الحالية للحكومة عند تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية، حيث إن برنامج «الطروحات» يُعزز قدرتنا على تلبية الاحتياجات التمويلية خلال العامين المقبلين، ويُسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، والحد من الاحتياج للتمويل الخارجي، لافتة إلى نجاح الدولة في التخارج من عدد من الأنشطة الاقتصادية بقيمة ٣,٥ مليار دولار ضمن برنامج «الطروحات»؛ بما يساعد على زيادة تدفقات النقد الأجنبي، لتغطية احتياجات الاقتصاد المصري.

أشار بيان لوزارة المالية، إلى إمكانية الحصول على نحو ٥ مليارات دولار سنويًا بشروط ميسرة من البنوك التنموية متعددة الأطراف، الأمر الذي يعكس ثقة هذه المؤسسات الدولية في المسار الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة المصرية بسياسات مالية أكثر قدرة على تحقيق الانضباط المالي، والحفاظ على تسجيل فائض أولي بشكل مستدام، جنبًا إلى جنب مع المضي في تنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز النمو الاقتصادي من خلال إفساح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية الشاملة، موضحًا أن الحكومة حددت مصادر توفير الاحتياجات التمويلية الخارجية للموازنة العامة للدولة حتى نهاية العام المالي الحالي المقدرة بـ ٤ مليارات دولار، مع استهداف الاستمرار في تنويع الأسواق الدولية، خاصة بعدما نجحنا في العودة مجددًا للأسواق اليابانية، وقد تم تنفيذ الإصدار الدولي الثاني من سندات الساموراي بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني، تعادل نحو نصف مليار دولار، بتسعير متميز للعائد الدوري بمعدل ١,٥٪ سنويًا، بأجل ٥ سنوات، وإصدار سندات دولية مستدامة بسوق المالية الصينية «البانداا»، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني بما يعادل نحو نصف مليار دولار.

أكد البيان، أننا نعمل على وضع معدلات الدين للناتج المحلى فى مسار نزولى والمتأثرة فى الوقت الحالى بالتضخم وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مشيرًا إلى الإجراءات الجديدة والتدابير الإصلاحية لإدارة الدين الحكومي التي تشمل وضع سقف ملزم للأعباء السنوية لضمان المسار النزولي لمعدل الدين للناتج المحلي وصولا لأقل من ٨٥٪ مع نهاية يونيه ٢٠٢٨، وإطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليبلغ ٤ سنوات في المدى المتوسط بدلا من ٣ سنوات في الوقت الحالي؛ لتقليل الحاجة إلى التمويلات السريعة، لافتًا إلى أن هناك استراتيجية تخضع للتحديث السنوي لخفض نسبة وخدمة الدين للناتج المحلي، واستمرار تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية لجذب المزيد من المستثمرين بمواصلة العمل على تنويع مصادر التمويل، إضافة إلى مسار جديد لمقايضة الديون بالعمل المناخي وتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة، وإصدار أدوات جديدة ومتنوعة ذات تكلفة أقل كالصكوك والسندات الخضراء وسندات التنمية المستدامة.

البنك المركزي يمهل البنوك عاما إضافيا لوصول إلى ٢٥٪ من محافظها للمشروعات الصغيرة

قرر البنك المركزي المصري تمديد العمل بقرار إلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من نسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪.

وألزم البنك المركزي البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من نسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية، وتوجيه ١٠٪ لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة.

وقال البنك في خطاب أرسل به إلى البنوك إنه بالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١، الذي تم بموجبه إلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من نسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية – وفقا للمركز في ديسمبر ٢٠٢٠- مع الالتزام بتوجيه نسبة ١٠٪ منها لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة، وكذا بالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن مد العمل بتلك النسب الإلزامية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ١٦ يناير ٢٠٢٤ على القرار الآتي ":

من العمل بالبند أولاً من التعليمات الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ (والذي سبق مد العمل به لمدة عام ينتهي في ٣١ ديسمبر (٢٠٢٣) بشأن إلزام البنوك بتحقيق نسبة ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك – وفقا للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوجيه نسبة ١٠٪ منها لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة وذلك لمدةعام إضافي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. للبنوك مطلق الحرية في استيفاء كافة الضمانات التي تتناسب مع التسهيلات الائتمانية الممنوحة في ضوء الدراسات الائتمانية المعدة للعملاء، وكذلك الحصول على شيكات إذا لزم الأمر.

كما وافق على استمرار سريان باقي بنود التعليمات.

شيماء مرسي

التمويل الإفريقية: مصر اقترضت ٢٥٠ مليون دولار لشراء البترول والغذاء

أعلنت مؤسسة التمويل الإفريقية عن منح مصر قرض جديد بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.. وقالت المؤسسة، إن القرض سيساهم في تلبية الأولويات الحالية للاقتصاد المصري وتعزيز الصمود الاقتصادي، من خلال تمويل شراء المنتجات البترولية والغذائية.
وأضافت أن مدة القرض عام واحد وسيكون مقسما بين هيئة البترول المصرية لشراء منتجات الوقود وهيئة السلع التموينية لشراء السلع الغذائية كالقمح والسكر.. وأوضح سامايالا زوبيرو، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة التمويل الإفريقية، أن هذا التمويل يؤكد التزام المؤسسة، بالتعاون مع شركاء أقوياء مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة؛ لتقديم الابتكار المالي المطلوب لتحويل القارة الإفريقية، من خلال دفع التصنيع المحلي والقيمة المضافة المحلية للسلع الأولية والمنتجات المحلية، وخلق فرص العمل.

بنك القاهرة يطرح حساب ميجا توفير بعائد يصل إلى ٢٣٪

أعلن بنك القاهرة عن طرح دوريات صرف عائد جديدة على حساب ميجا توفير سنوي يصل إلى ٢٣٪ وحساب ميجا توفير ربع سنوي يصل إلى ٢٠٪ وفقا لشريحة الحساب، فضلا عن زيادة سعر العائد على الحساب بدورية الصرف الشهرية وإضافة شريحة جديدة لتصل إلى ١٨٪ .
يتمتع حساب "ميجا توفير" من بنك القاهرة بالعديد من المزايا التنافسية لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء ومن أبرزها مزايا التأمين المجاني على الحياة والتي تبدأ من سن ١٨ سنة حتى بلوغ العميل سن ٦٥ سنة، وذلك بحد أدنى للرصيد ٥٠,٠٠٠ جم طوال مدة الحساب وبتغطية تأمينية تصل إلى ٢٠٠,٠٠٠جنيه، كما يتيح الحساب أيضا الحصول على بطاقة خصم مباشر مجانية للإصدار الأول ونقاط ترحيبية عند إصدار بطاقة الائتمان ونقاط إضافية على كل معاملة.
يمكن فتح الحساب للعملاء الافراد فقط بالعملة المحلية، وفتح الحساب للقصر أقل من ١٦ عاما بالولاية الطبيعية ومن هم أكبر من ٦٤ عام بدون التغطية التأمينية. حيث تأتى تلك الخطوة في إطار حرص البنك المتواصل لتلبية متطلبات مختلف شرائح العملاء وتقديم عائد تنافسي للعملاء يعمل على تعظيم قيمة المدخرات بالجنيه المصري.

البنك التجاري الدولي يطرح شهادات ادخار ثلاث سنوات بعائد يصل إلى ٢٢٪ سنويًا

طرح البنك التجاري الدولي CIB، شهادات ادخار ثلاث سنوات، بعائد ثابت يصل إلى ٢٢٪ سنويًا.
وجاءت تفاصيل الشهادات كالآتي:
١- شهادة Premium بعائد ٢٢٪
شهادة Premium لأجل ٣ سنوات بعائد ثابت ٢٢٪ ودورية صرف شهرية للعائد.
الحد الأدني لشراء الشهادة ٥ مليون جنيه مصري ومضاعفات الألف جنيه.
٢- شهادة Plus بعائد ٢١٪
شهادة Plus لأجل ٣ سنوات بعائد ثابت ٢١٪ ودورية صرف شهرية للعائد.
الحد الأدني لشراء الشهادة مليون جنيه مصري ومضاعفات الألف جنيه.
٣- شهادة Prime بعائد ٢٠٪
شهادة Prime لأجل ٣ سنوات بعائد ثابت ٢٠٪ ودورية صرف شهرية للعائد.
الحد الأدني لشراء الشهادة ١٠٠ ألف جنيه مصري ومضاعفات الألف جنيه.

البنك المركزي ينعى المصرفيين البارزين حاتم صادق و جمال محرم

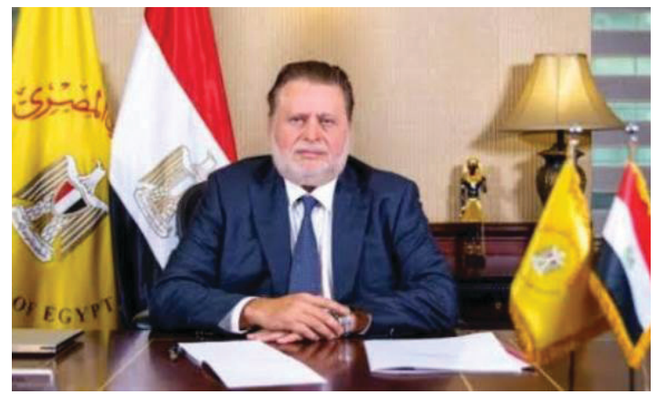

نعى حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري ونائباه، كلا من حاتم صادق الرئيس الأسبق لبنك عوده مصر، عضو مجلس إدارة بنك saib، وجمال محرم الرئيس الأسبق لبنك بيريوس مصر، واللذين وافتهما المنية الأسبوع الماضي.
فقد كان الفقيدان، رحمهما الله، أيقونتين متميزتين داخل القطاع المصرفي وعالم المال والأعمال، وداعمين ومشاركين في برامج الإصلاح الاقتصادي لمصر والمنطقة العربية طوال ما يزيد على نصف قرن.
وقدما إسهامات بارزة على المستويين المحلي والإقليمي في مجالات العمل المصرفي والاقتصادي، وتتلمذ على يديهما العديد من الخبرات المصرفية المرموقة التي تقود حاليا أكبر البنوك المحلية.
المصرفي الراحل حاتم صادق، قدم تجربة مهنية مرموقة بقيادته العديد من المناصب داخل القطاع المصرفي ومشاركته في تجربة الإصلاح الأولى التي قادها المركزي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩. كما ساهم في اجتذاب اثنين من أكبر البنوك العربية للعمل داخل مصر وهما "البنك العربي" و "بنك عوده"، واستطاع إحداث طفرة قوية في نتائج أعمال كلا البنكين وتحقيق معدلات نمو آمنة وصحية، إضافة لمساهمته المتميزة في عمليات الهيكلة والإصلاح لبنك مصر الدولي MIBank بمشاركة كوكبة من القامات المصرفية الحالية والتي ساهمت في تأهيله للاندماج مع واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الدولية (بنك سوسيتيه جنرال).
فيما لعب المصرفي الراحل جمال محرم، دورا رائدا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية في جميع المنظمات والمؤسسات والبنوك التي شغل فيها مناصب قيادية ومنها "بنك أوف أميركا"، "بنك بيريوس مصر"، "البنك المصري التجاري"، "سيتي بنك"، "شركة بي إن واي ميلون لإدارة الأصول».
هذا إلى جانب دوره المتميز في رئاسة غرفة التجارة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، وقيادة جهود تعزيز التعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم صورة حقيقية لمجتمع الأعمال ودوائر صنع القرار الأمريكية خاصة في أعقاب ثورتي يناير و٣٠ يونيو ٢٠١٣.
داعين المولى -عز وجل- أن يفيض عليهما من واسع رحمته ويتقبلهما في أعلى درجات الجنة، وأن يلهم أسرتيهما الكريمتين وجميع المحبين الصبر والسلوان.

الاقتصاد المصري في سباق مع الدولار

إجراءات لـ «البنك المركزي» لتوفير العملة الأجنبية أمام الشركات بالاتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .. وضربات أمنية لمافيا الذهب والعملة الخضراء

كشفت مصادر إعلامية أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اتفقت مع البنك المركزي المصري على عدم تنازل الشركات الأجنبية عن الحوالات بالعملات الأجنبية في البنوك والمخصصة لزيادة رأسمال الشركة فقط، مع صرف قيمتها بالجنيه المصري.
ونقلت المصادر عن حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، قوله إن الهدف من الإجراء هو محاولة توفير العملة الأجنبية أمام الشركات لرفع أعباء التدبير عنها وبالتحديد إذا كانت لا تمتلك أي سيولة دولارية حتى تتمكن من شراء الخامات ومستلزمات التصنيع .
وأضاف هيبة أن القرار دخل حيز التنفيذ قبل أسابيع، وأنه يتعين على الشركة صاحبة الحوالة تقديم مستند لهيئة الاستثمار من البنك بقيمة الحوالة لمخاطبته بالاحتفاظ بالعملة الأجنبية الخاصة بالشركة.
وتابع بالقول "الهيئة العامة للاستثمار لم يقتصر دورها خلال العام الماضي على الترويج للاستثمار بقدر محاولتها لرفع الأعباء عن كاهل الشركات العاملة في السوق لانعكاس ذلك إيجابيا على سمعة الاستثمار في الدول الخارجية».
وأوضح أن انخفاض الجنيه المصري مقابل الدولار خلال العام الماضي دفع أكثر من ٣٠ شركة أجنبية تعمل في مصر إلى وقف تحويل أرباحها بالعملة الأجنبية وإعادة استثمارها في تنفيذ توسعات جديدة وهذا تطور إيجابي لأزمة الدولار.
وأشار إلى أن الهيئة توضح للمستثمر الأجنبي من خلال الحملات الترويجية التي تطلقها في العديد من الدول جميع الأوضاع التي تمر بها السوق المصرية ويتعاملون مع أزمة الدولار على أنها مؤقتة.

عائدات دولارية

وخلال الفترة الماضية ، وضعت الحكومة المصرية برنامجا قوميا لتعزيز الموارد الدولارية بعائدات مستهدفة في حدود ٣٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠ بما يمثل قرابة ٣ أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبي في مصر، حسب وثيقة اتجاهات الدولة الصادرة مؤخرا.
وبحسب خبراء ، يعتمد جانب كبير من الاستقرار الاقتصادي للدولة في المرحلة الراهنة على تعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل التبعات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أعقاب الأزمة الروسية- الأوكرانية والتي أدت لخروج ما يفوق ٢٠ مليار دولار من الاقتصاد المصري
ويؤكد الخبراء أنه بناء علي ذلك سيتم تكثيف الجهود لدعم المتحصلات من النقد الأجنبي من خلال مواصلة تبني برنامج قومي لحشد الموارد من النقد الأجنبي لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات وتعزيز العوائد الدولارية من خلال رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية بما يمكن الاقتصاد المصري من بلوغ مستهدف تصديري بحدود ٢٠٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٤ بحدود ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠ ورفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة ٢٠ ٪ سنويا لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠
كذلك يتم دعم المتحصلات من النقد الأجنبي بزيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار في العقار بنسبة ١٠٪ سنويا لتصل إلى نحو ١٩ مليار دولار عام ٢٠٣٠ ورفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات متوقعة من تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة ٤ مليارات دولار إلى نحو ١٠ ٪ سنويا لتبلغ مستهدف بقيمة ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ .
إلى جانب تبني سياسات لفتح أسواق جديدة لنحو مليون مصري في المجالات الأكثر طلبا في سوق العمل، ومن بينها الذكاء الاصطناعي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتمريض والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من التخصصات.
إضافة إلى عدد من السياسات الأخرى التي تستهدف زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٠٪ خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٤ لتبلغ بنهايتها نحو ٥٣ مليار دولار، وخاصة في ضوء التقديرات التي تفيد بوجود نقص كبير في عرض العمل في كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفجوة تقدر بنحو ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٤٠ تتنافس فيما بينها الدول النامية ولاسيما الهند لسد هذه الفجوة.
كما تتضمن الخطوات والإجراءات زيادة صادرات خدمات التعهيد بنسبة ١٠٪ سنويا لتصل إلى ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ ، كذلك سيتضمن البرنامج القومي لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي العديد من التدابير الأخرى لتعزيز الحصيلة من النقد الأجنبي بما يشمل على سبيل المثال تأسيس شركة مختصة بإدارة أنشطة تصدير وتأجير العقار في مصر بالنقد الأجنبي بعائدات متوقعة ما بين ٢ إلى ٣ مليارات دولار ، وتصدير العقار بالعملة الصعبة مقابل الحصول على الاقامة لمدة ٥ سنوات ، إلي جانب طرح صندوق استثماري برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين بالخارج للاستثمار في محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، والأوراق المالية المتنوعة على أن يصدر عن أحد البنوك الاستثمارية الكبرى ويديره مدير للصندوق يتمتع بخبرة دولية مرموقة.
وكذلك تتضمن تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية ، و أعادة هيكلة القرارات المنظمة لقطاع الخدمات البحرية بنحو ٢٥ خدمة بعائدات متوقعة بحدود ٣ - ٤ مليارات دولار ، فضلا عن دراسة توريق نسبة من العائدات الدولارية تتراوح ما بين ٢٥-٢٠٪ وإصدار سندات مقابلها تقوم بشرائها بنوك استثمار ومستثمرين دوليين بالعملة الأجنبية.

توقعات ومتغيرات

وكانت بيانات لوزارة التخطيط، أظهرت أن التقديرات المستقبلية لمتغيرات القطاع الخارجي المصري تتضمن توقع متوسط سعر للدولار خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٣-٢٠٢٤ يصل إلى ٣٧,٤ جنيه مقابل متوسط مقدر لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ يصل إلى ٣١,٣ جنيه.
وتوقع تقرير رصد أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، أن يصل متوسط سعر الدولار في العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٣٥,٤ جنيه.
جاء ذلك بعد أيام من الكشف عن وثيقة "ملامح التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)" الصادرة من مركز معلومات مجلس الوزراء، والتي أشارت إلى توقعات لصندوق النقد بزيادة تصاعدية لمتوسط سعر الدولار مقابل الجنيه خلال العام الجاري والسنوات التالية، وهو ما يختلف في الاتجاه مع تقرير وزارة التخطيط.
وتضمنت الوثيقة الحكومية تقديرات بتسجيل متوسط سعر الدولار في مصر ٣٣,٤٥ جنيه خلال ٢٠٢٤، على أن يصل إلى ٣٥,٥ جنيه في ٢٠٢٥، مستندة بذلك على تقديرات صندوق النقد الدولي.

خطة حكومية لتعزيز موارد الدولار تتضمن رفع معدل نمو الصادرات لـ 20% بمعدل 145 مليارا سنويا ورفع معدل عائدات السياحة بنسبة 20% سنويا لتصل إلى 45 مليار دولار 2030

ورجحت الوثيقة ارتفاع متوسط سعر الدولار إلى ٣٧,١٢ جنيه في ٢٠٢٦، وإلى ٣٨,٤٥ جنيه في ٢٠٢٧، على أن يصل إلى ٣٩,٦١ جنيه في ٢٠٢٨.

ضربات أمنية

وفي إطار السباق مع الدولار ، وجهت أجهزة الأمن ضربات كبري لمافيا الذهب والعملة خلال الأسبوع الماضي ، حيث عثرت بمحلات من يوصف ب»إمبراطور الذهب « بمنطقة الجمالية بالقاهرة ، على كميات كبيرة من خام الذهب بلغت ١٦٥ كيلوجراما، ومبالغ كبيرة من العملات الأجنبية، وتبين أنه كان يحدد سعر الجرام من الذهب وفق سعر الدولار بالسوق السوداء والذي وصل لـ ٥٦ جنيها .
وبحسب تقارير إعلامية فإن الإمبراطور يمتلك العديد من محلات الذهب على مستوى محافظات مصر وكون ما يشبه البورصة لأسعار الذهب التي وصلت لأكثر ٣٧٠٠ جنيه للجرام الواحد وبناء على السعر الذي يحدده يقوم باقي التجار بالالتزام به.
وبعد ساعات قليلة من ضبط إمبراطور الذهب والقبض عليه، وجهت أجهزة الأمن المصرية ضربات موجعة وقوية لمافيا الذهب والدولار، والذين تسببوا في ارتفاع أسعار المعدن الأصفر ووصول الدولار لأرقام قياسية مقابل الجنيه المصري في السوق السوداء.
وشنت أجهزة الأمن حملات تفتيش موسعة على محلات الصاغة المملوكة لعدد من التجار الكبار المتحكمين في تحديد السعر ، للتأكد من العيارات الموجودة، وقالت تقارير إعلامية إنه تم ضبط عدة أشخاص يقيمون في محافظة الجيزة يعملون لصالح بعض الحيتان الكبار، وبحوزتهم كميات كبيرة من الذهب غير المدموغ وكميات كبيرة من الدولارات.
وأضافت أنه وباستجواب هؤلاء الأشخاص اعترفوا بملكية إمبراطور الذهب المقبوض عليه وكذلك تجار كبار من محافظة أسوان جنوب البلاد لهذه الكميات، حيث تم استهدافهم جميعا وضبطهم.
كما شنت أجهزة الأمن المصرية حملات موسعة على أباطرة تجارة النقد الأجنبي في القاهرة والمحافظات بعد تسببهم في ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء لأرقام غير مسبوقة وصلت إلى ٥٦ جنيها مقابل الدولار الواحد.
وألقت قوات الأمن القبض على تاجرين في محافظة القاهرة لقيامهما بمحاولة غسل أموال تقدر بملايين الجنيهات متحصلة من الاتجار بالنقد الأجنبي خارج نطاق السوق المصرفية، ومحاولة إخفاء مصدر تلك الأموال وصبغها بالصبغة الشرعية، وإظهارها وكأنها ناتجة عن كيانات مشروعة عن طريق شراء الوحدات السكنية والسيارات وتأسيس الشركات.

تحفيز الاستثمارات

من ناحية أخري ، تخطط الدولة المصرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي من خلال عدد من الإجراءات بينها تحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن ١٠٪ وفق نهج انتقائي يركز على اختيار المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي والموفرة للمزيد من فرص العمل.
وفضلا عن ذلك تواصل الحكومة جهود تخضير الخطة الاستثمارية ما بعد "٢٧COP" من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة من ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات فى بداية الفترة إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ فى نهايتها.
وتعمل علي تحفيز الاستثمارات الخاصة إلى مستويات تتراوح ما بين ٦٠٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات عبر تبنى كافة السياسات اللازمة لتهيئة مناخ استثماري وبيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وفق رؤية استراتيجية وطنية للاستثمار فى مصر تركز على المجالات ذات الأولوية.
وتعمل الحكومة علي مضاعفة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالي وسط مستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة الرئاسية الجديدة.
كما تواصل جهود جهاز التمثيل التجاري فى تفعيل الشراكات الاستثمارية الدولية لتأسيس ٥٠ مشروعًا استثماريًا كبيرا للعمل فى مصر، بقيمة تقديرية تبلغ نحو ٢٩,١ مليار دولار.
فضلا عن ذلك فإن هناك خطة لتأسيس ومواصلة العمل على تأسيس خمسة مناطق اقتصادية إقليمية كبرى جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وداعمة لتعزيز دور مصر في سلاسل الإمداد الدولية بشكل عام والعربية والإفريقية بشكل خاص في عدد من المجالات الواعدة بالنسبة للاقتصاد المصري وخاصة فيما يتعلق بتأسيس المناطق الحرة التالية: منطقة حرة لتجارة الترانزيت ، منطقة حرة للخدمات البحرية ، منطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، منطقة حرة لخدمات اللوجستيات ، و منطقة حرة للخدمات المالية وخاصة التكنولوجيا المالي.

دعم تشريعي

كما تتبني الحكومة أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية منافسة داعمة ومحفزة للاستثمارات من خلال تبني الاستراتيجية القومية للاستثمار ٢٠٢٤ - ٢٠٣٠ والتي ستحدد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية الداعمة للمستهدفات القومية للنمو الاقتصادي ، و إطلاق خريطة استثمارية شاملة وديناميكية تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية، وتعرض كافة الفرص الاستثمارية على مستوى الجمهورية في صورة مشروعات قابلة للتمويل Projects Bankable ، وكذلك تأسيس وكالة قومية للترويج للاستثمار فى مصر وتكثيف التعاون مع شركات وبنوك الاستثمار الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر مقابل عمولة مستهدفة جذب استثمارات أجنبية بقيمة ١٠٠ مليار دولار خال الفترة.
ومن بين خطوات الدعم القانوني والمؤسسي أيضا تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة ببنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية ، و تأسيس صندوق صانع سوق فى البورصة المصرية بقيمة ٣٠- ٢٠ مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية.
وهناك أيضا الاعتماد على الصناعات الكبيرة، وجذب شركة صناعية واحدة سنويا من الشركات المدرجة فى Fortune ٥٠٠ بقيمة مليار دولار من خلال التعاقد مع استشاري دولي متخصص ، و تعهيد كافة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين والمصنعين إلى شركات القطاع الخاص لفصل مقدمي الخدمة من القطاع الحكومي عن متلقيها من القطاع الخاص وفق منظومة محددة من مؤشرات قياس الأداء.
وأخيرا تشمل الإجراءات مواصلة جهود تبسيط بيئة الأعمال فى مصر وخفض كلفة والوقت اللازم لتأسيس المشروعات من خال التوسع فى منح الرخصة الذهبية وإنشاء الشركات عبر المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات وحل مشكلات المستثمرين فى وقت لا يتجاوز خمسة أيام عمل.

ناصر ..

مع بنك إتش إس بي سي مصر وaiBANK..

بنك مصر يقود تحالف مصرفي لمنح تمويل مشترك بمبلغ ١,٢ مليار جنيه لـ"غبور مصر"

نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك مصر، بصفته المرتب الرئيسي الأولى ومُسوِّق ووكيل التمويل وبنك الحساب ووكيل الضمان، وبمشاركة كل من بنك إتش إس بي سي مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي، و aiBANK بصفته المرتب الرئيسي الأولي، في ابرام عقد تمويل مشترك طويل الأجل بقيمة ١,٢ مليار جنيه لصالح الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل – غبور مصر.
والجدير بالذكر أن هذا القرض يستهدف تمويل جزء من إجمالي التكلفة الاستثمارية المقدرة لمشروع انشاء وتطوير مصنع تجميع سيارات لعلامات تجارية مختلفة بمدينة السادات، والذي يهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية ل "غبور مصر" من السيارات المجمعة محلياً تعزيزاً لاستراتيجية الدولة في دعم الإنتاج المحلي وزيادة المكون المحلي لصناعة السيارات، ويدعم هذا التمويل المشترك خطة الشركة في توفير وسائل النقل بمختلف أنواعها بالأسواق المحلية، وذلك تلبية لمتطلبات السوق، ويغطي التمويل المشترك نسبة ٦٠٪ من التكلفة الاستثمارية المقدرة للمشروع والتي تبلغ حوالي ١,٩ مليار جنيه مصري .
وأكد عاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر على أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به القطاع المصرفي المصري في دعم الاقتصاد القومي، وخاصة ان صناعة السيارات في مصر تشهد تطورات جادة من أجل التوسع في الإنتاج المحلي لخفض فاتورة الاستيراد ، ويعد هذا التمويل استكمالا لدور البنك الرائد في دعم الصناعة المصرية وبخاصة قطاع صناعة السيارات وذلك لارتباطها بمجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة الوسيطة والصناعات المكملة والتي يحرص البنك على تمويلها لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصصات بما ينعكس إيجابا على خطط التنمية ، وتعد مشاركة بنك مصر في هذا التمويل استمراراً للخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها البنك لتنفيذ أهدافه الإستراتيجية في دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات، حيث يعمل بنك مصر دائما كمحفز للتنمية الوطنية والاستراتيجية، لإيمانه بالاستدامة والتطوير المستمر وضرورة تضافر الجهود من أجل تعظيم المنفعة التي تعود علي المجتمع ككل.
وقد أشاد عاكف المغربي بالتعاون المثمر بين البنوك المشاركة في التمويل واحترافية فرق عملها؛ حيث أتمت كافة إجراءات التمويل المشترك بنجاح وكفاءة في مختلف مراحله، وتعد الكوادر المدربة عنصراً هاماً في إجراء الدراسات اللازمة لمثل هذا المنح لإتمامه بكفاءة عالية، كما أكد عاكف المغربي على حرص البنك على التوسع في تمويل المشروعات الحيوية، مثل تمويل صناعة السيارات باستحداث طرق عمل مرنة وبما يتوافق مع السياسة الائتمانية لبنك مصر، وتعد مشاركتنا في التمويل المشترك طويل الأجل لإنشاء مصنع تجميع سيارات بمدينة السادات بطاقة إنتاجية تصل إلي حوالي ٥٠ ألف سيارة في العام؛ خطوة في طريق تعزيز الصناعة المحليه حيث يلعب البنك دور حيوي في مساندة كافة الأنشطة التي تساهم في خلق حياة أفضل للمواطن المصري.
وصرح عمرو جمالي ، نائب الرئيس التنفيذى للأعمال لـ aiBANK، أن مشاركة البنك في التحالف المصرفي لتمويل شركة غبور تعكس التزام البنك والقطاع المصرفي المصري بدعم قطاع الصناعة المحلية لتمكينه من المنافسة محليا وعالميا، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للشركات الصناعية المصرية. سيساهم ذلك في تقليل فاتورة الاستيراد، وزيادة الصادرات من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية مما سيوفر العملة الأجنبية اللازمة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة لمواجهة البطالة.
كما أشاد جمالي بدور الشركاء في التمويل المشترك، وهم بنك مصر وبنك HSBC ومجموعة غبور، في إتمام التوقيع على عقد القرض المشترك، مؤكدا قدرة القطاع المصرفي والمجموعات الاقتصادية الكبري على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال الدعم المالي والفني للمشروعات الصناعية الكبري.
وأكد جمالي ، على أن "البنك لديه رؤية استراتيجية لتمويل هذا النوع من القروض ذو جدوى اقتصادية وقومية عالية ، ومردود ايجابي يعود على البنك وعملائه وذلك من خلال تحقيق هدف القطاع المصرفي الاستراتيجي في دعم الصناعة المحلية والقطاع الخاص لتعزيز وتطوير المنتجات المصرية.
وفي هذا السياق أوضح نادر غبور ، العضو المنتدب لشركة جي بي كوربوريشن، أن الاستثمارات في مصنع السادات تعكس ثقتنا في قوة سوق السيارات المصري على المدى الطويل. ويرى غبور أن انشاء و تطوير مصنع السادات سيساعد الشركة على خدمة السوق المصري عبر توفير المنتجات عالية الجودة من السيارات المجمعة محليًا بأسعار تنافسية تستوعب شرائح استهلاكية مختلفة من العملاء. وأكد غبور علي اهتمام الشركة بتوسيع نطاق أعمالها داخل السوق المصري وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في الصناعات المغذية، وبالتالي تقليل الاعتماد الكبير على الواردات من خلال زيادة الإنتاج، الذي يسهم بشكل كبير في تخفيف الضغط على العملة الصعبة.
وتؤمن البنوك المشاركة في التمويل بضرورة تضافر الجهود من أجل دعم خطط الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحرص على القيام بدورها الحيوي في مساندة كافة الأنشطة التي تنعكس إيجابا على خطط التنمية. كما تسعى إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة، حيث تعمل على تعزيز تميز خدماتها والحفاظ على نجاحها طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائها، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنوك المشاركة تعكس دائما التزامها بالتنمية والرخاء لمصر.

الرئيس السيسي يوافق على قرض بـ١٠٠ مليار ين ياباني لتنفيذ مرحلة من الخط الرابع للمترو

أ.ش.أ

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرار جمهوري رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليابانية بشأن القرض المقدم من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) بمبلغ ١٠٠ مليار ين ياباني.

ويأتي القرض التي نشرته الجريدة الرسمية لتنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى "الشريحة الثالثة"، الموقع في القاهرة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٣.. ووافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته التي عقدت في ٢٠ نوفمبر لسنة ٢٠٢٣.

كما نشرت الجريدة الرسمية قرار الرئيس عبدالفتاح السيسي رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على اتفاقيتي فيينا ١٩٦٨ اتفاقية علامات وإشارات الطرق واتفاقية السير على الطرق.

مصر تستهدف إصدار سندات بعملات الدول الأعضاء ببنك التنمية الجديد

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، محافظ مصر لدى بنك التنمية الجديد، أننا نسعى لبناء شراكة استراتيجية قوية ومستدامة مع بنك التنمية الجديد لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات التنموية، على نحو يدعم جهود الدولة فى إرساء دعائم تنمية أكثر استدامة وشمولاً وتأثيرًا على حياة المواطنين، من خلال دفع مسيرة الارتقاء بمستوى المعيشة، والخدمات العامة.

أضاف الوزير، محافظ مصر لدى بنك التنمية الجديد، فى لقائه مع فلاديمير كازبيكوف نائب رئيس البنك، والوفد المرافق له، أن هناك آفاقًا واعدة للتعاون مع بنك التنمية الجديد، في مشروعات الطاقة النظيفة، والنقل، والحماية الاجتماعية، والبيئية، والبنية التحتية المعلوماتية، والمياه، والصرف الصحي، خاصة في ظل ما يمتلكه من قدرات تمويلية هائلة وخبرات دولية متقدمة، تساعد في دفع جهود الدولة نحو تلبية الاحتياجات التنموية، لافتًا إلى أننا نستهدف إصدار سندات بالعملات المحلية في أسوق الدول أعضاء بنك التنمية الجديد، كما نستهدف أيضًا إصدار سندات خضراء وزرقاء واجتماعية ومستدامة.. تلبى طموحات «رؤية مصر ٢٠٣٠» من أجل إضافة فئات جديدة من المشروعات ذات البعد الاجتماعي إلى محفظة مصر المستدامة.

أشار الوزير، محافظ مصر لدى بنك التنمية الجديد، إلى أننا نتطلع لإجراء مباحثات مشتركة ومستدامة حول استراتيجيات تعزيز التنمية الاقتصادية؛ على نحو يتسق مع خطط بنك التنمية الجديد لتوسيع أنشطته في مصر خلال الفترة المقبلة، ويساعد فى استكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة، وتوفير التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الخاص، باعتباره قاطرة التعافي والنمو الاقتصادي المستدام، خاصة في ظل تبني العديد من الإجراءات الداعمة والمحفزة لمناخ الأعمال بتوفير حوافز ضريبية وجمركية واستثمارية.

قال الوزير، محافظ مصر لدى بنك التنمية الجديد، إن مصر تحرص على تعزيز التعاون مع مختلف المؤسسات الدولية متعددة الأطراف؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فى ظل التوترات الجيوسياسية، وما يترتب عليها من تحديات غير مسبوقة.

ناصر ..

معدلات نمو كبيرة في مؤشرات نتائج الأعمال

البنك الزراعي المصري يحقق طفرة تاريخية في محفظتي القروض والودائع بنهاية ٢٠٢٣

محفظة القروض ترتفع إلى 78,8 مليار جنيه بنسبة تطور 23% بالمقارنة بالعام الماضي

محفظة الودائع تقفز إلى 184,3 مليار جنيه بنسبة نمو 30%

زيادة محفظة القروض الزراعية بنسبة 123% لتصل إلى 23,6 مليار جنيه

نجح البنك الزراعي المصري، في تحقيق طفرة في مؤشرات نتائج الأعمال وأداء البنك خلال ٢٠٢٣، مختتماً العام بالتأكيد على مواصلة دوره كأحد أكبر المؤسسات المصرفية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي بكافة مجالاته الإنتاجية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وخلال العام، حقق البنك معدلات نمو متسارعة في حجم أعماله مدفوعًا بحزمة من السياسات والإجراءات التي اتخذها مجلس إدارته برئاسة علاء فاروق رئيس مجلس الإدارة، والتي انعكست على تطور حجم أعمال البنك بشكل كبير.

وفي الوقت نفسه، بدأت خطة التطوير الشاملة التي ينفذها البنك بكافة القطاعات تؤتي ثمارها، ما انعكس على ثقة ورضا عملاء البنك؛ نتيجة تحسن جودة الخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك وتلبي كافة احتياجات عملائه.

ووفقاً لمحفظة ائتمان البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ حجم محفظة القروض نحو ٧٨,٨٢٦ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت ٢٣٪ بالمقارنة بحجم المحفظة في ٣١ ديسمبر٢٠٢٢ والتي بلغت نحو ٦٣,٩٧٣ مليار جنيه وبنسبة نمو بلغت ١٤٢٪ خلال آخر عامين، وبلغ عدد العملاء المستفيدين من تلك القروض نحو ٥٤٣,١٧٧ عميل.

وأشار البنك، إلى أن هذا يؤكد نجاح استراتيجية البنك واتباع سياسات ائتمانية جادة لربط الإقراض بالإنتاج، بما يمكن البنك من ممارسة دوره التنموي الهام في تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة الصناعية المرتبطة بها، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي بكافة مجالاته الإنتاجية لتحقيق رؤية الدولة في تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في مصر.

بينما شهدت محفظة الودائع ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة ٣٠٪، لتقفز من ١٤١,٢٤٤ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لتصل لنحو ١٨٤,٢٥٢ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر الماضي، بزيادة قدرها ٤٣,٠٠٨ مليار جنيه، وبنسبة نمو بلغت أكثر من ٢٠٠٪ خلال عامين.

وذكر البنك، أن هذا يترجم ثقة العملاء في قدرة البنك على إدارة مدخراتهم وتيسير معاملاتهم وفق أحدث النظم المصرفية، وهو ما يؤكده أيضًا تنامي قطاع التجزئة المصرفية والذي يصل حجم تعاملاته الائتمانية إلى نحو ١٤,٨٤٧ مليار جنيه، يستفيد منها نحو ٩٧,٣٣٦ عميل بنسبة ١٨٪ من حجم محفظة الائتمان وبلغ حجم التطور ٢٩٪ بالمقارنة بالعام الماضي.

ووفقاً لتصنيف محفظة القروض، حقق البنك نمواً كبيراً في حجم القروض الموجهة لتمويل الأنشطة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتصل إلى نحو ٦٤٪ من محفظة القروض؛ نظرًا لأهمية هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل خاصة في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به.

وبلغ عدد المشروعات متناهية الصغر التي قام البنك بتمويلها بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، نحو ٤٣٨,٩٤٣ مشروع للأفراد والشركات حصلت على تمويلات بقيمة ٣٥,٧٩٦ مليار جنيه، بنسبة تطور بلغت ٩٪، فيما بلغ عدد الشركات الصغيرة ٦,٦١٤ شركة بلغت تمويلاتها نحو ٦,٤٩٧ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت ١١٪.

بينما ارتفع عدد الشركات المتوسطة الممولة من ٩٨ شركة إلى ١١٨ شركة، حصلت على تمويلات بقيمة ٤,٩٨٩ مليار جنيه بنسبة نمو بلغت نحو ٥٠٪، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك لتنمية هذا القطاع من المشروعات.

وفي الوقت نفسه تنامى دور البنك في تمويل المشروعات والشركات الكبرى لتعظيم دورها في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به، بجانب قدرة تلك الشركات على توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لقطاع عريض من العاملين في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به.

وارتفع عدد الشركات الكبرى التي يمولها البنك من ١١٩ شركة حجم تمويلها نحو ١٠,٥٦٣ مليارات جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لتصل إلى ١٦٦ شركة حجم تمويلاتها تقدر بنحو١٦,٦٩٨ مليارات جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي بنسبة نمو بلغت نحو ٥٨٪ وهو إنجاز جديد يضاف لجملة الإنجازات التي حققها البنك هذا العام.

وتمثل القروض الموجهة لدعم وتمويل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به نحو ٨٠٪ من حجم محفظة الائتمان، حيث ضاعف البنك خلال ٢٠٢٣ من حجم التمويل الموجه لإنتاج المحاصيل الزراعية والتي يحصل عليها صغار المزارعين بعائد ٥٪.

كما استهدف البنك تعديل الفئات التسليفية للمحاصيل الزراعية أكثر من مرة في أقل من عام، بنسب تتراوح بين ٢٥ و٧٠٪ لمساعدة المزارعين على تحمل الارتفاع الكبير في تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث بلغ حجم محفظة تمويل قروض المحاصيل ٢٣,٦٢٩ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ١٠,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة نمو بلغت ١٢٣٪.

ويستهدف البنك زيادة عدد المستفيدين من منح قروض الإنتاج النباتي لصغار المزارعين والمنتجين في الريف والمشروعات الزراعية في المناطق التنموية الجديدة؛ لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، كما يسعى البنك لترسيخ مفهوم ريادة الأعمال باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي، ففعل دور مراكز خدمات تطوير الأعمال ضمن مبادرة رواد النيل تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي المصري، حيث تم افتتاح ١٢ مركز تطوير أعمال ضمن خطة لافتتاح ٣٠ مركز بجميع المحافظات.

وفي سياق متصل، كثف البنك جهوده خلال الفترة الماضية، لدعم وتمويل الأفراد والشركات المنتفعين بمشروعات الاستصلاح الزراعي الكبرى، والتي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية مثل مشروع تنمية الريف المصري "المليون ونصف فدان" والدلتا الجديدة ومستقبل مصر وتوشكي وغيرها عبر إتاحة برامج تمويلية تفي بكافة احتياجات المزارعين والمنتجين لتحفيز الاستثمار الزراعي ومن بينها ١,٦ مليار جنيه لتمويل المشروعات الزراعية بالوادي الجديد.

وحظيت الزراعة التعاقدية بنصيب كبير في سياسات البنك وخطط العمل ما ساهم في زيادة حجم التمويل الموجه للزراعات التعاقدية إلى أكثر من ٢,٢ مليار جنيه، من بينها ١,٦ مليار جنيه لزراعة ١٣٠ ألف فدان قصب في الصعيد، و٤٩ مليون جنيه لتمويل الزراعة التعاقدية للفراولة، بالإضافة لتمويل الزراعة التعاقدية لبنجر السكر، و١٣٦ مليون جنيه لتمويل الزراعة التعاقدية للقمح استفاد منها أكثر من ٥٠٠٠ مزارع لزراعة ١٤ ألف فدان.

وفي إطار الجهود التي يبذلها البنك لدعم وتنمية الثروة الحيوانية، فقد بلغ حجم محفظة تمويل مشروعات الإنتاج الحيواني نحو ١٠,١٩٩ مليار جنيه خلال ٢٠٢٣، كما حرص البنك على تمويل صغار المربين والمزارعين لتشجيعهم على تربية الأبقار المحسنة وراثياً عالية الإنتاجية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، بضرورة تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين والمربين، وتشجيعهم على تربية سلالات الماشية المحسنة وراثياً، بما يسهم في تنمية الثروة الحيوانية وتغطية الفجوة الاستيرادية من اللحوم ومنتجات الألبان.

وفي الوقت نفسه بلغ حجم التمويل الموجه لإنشاء وتطوير مراكز تجميع الألبان نحو ٣٣٥ مليون جنيه لتمويل ٨٤ مركز.

للعام الثاني على التوالي..

المصرف المتحد يحصد جائزة أكثر البنوك الإسلامية استدامة
The Most Sustainable Islamic 2023
Bank **من مؤسسة جلوبال إيكونوميست البريطانية**

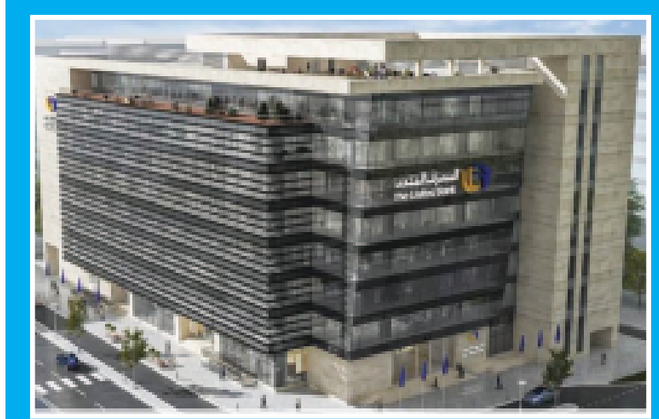

أشرف القاضي : المصرف المتحد يمتلك مدرسة فريدة في المعاملات الاسلامية. أسس لتطبيقات معايير استدامة المعاملات الإسلامية بالمصرف وهم: الحلول الاستثمارية للأفراد والشركات - المعاملات البنكية - الخدمات الرقمية - تطبيقات التنمية المجتمعية.

أعلنت مؤسسة جلوبال إيكونوميست البريطانية scimonocE labolG حصول المصرف المتحد على جائزة "أكثر البنوك الاسلامية استدامة لعام" 3202 tsoM ehT elbaniatsuS cimalsI knaB.

جاء اختيار مؤسسة جلوبال إيكونوميست البريطانية scimonocE labolG للمصرف المتحد بناء على 4 معايير وتطبيقات أساسية، وذلك من قبل اللجنة العليا للجائزة والمكونة من خبراء عالميين في مجال المعاملات المصرفية والحلول البنكية الإسلامية وتطبيقات الاستدامة وهم:

- **ابتكار حلول استثمارية جاذبة للمستثمرين سواء أفراد أو شركات، مما يساهم في استدامة العائد المادي للعملاء والمجتمعي بشكل عام واستدامة تاثيره إيجابيا على الأجيال القادمة.**
- **تدشين مجموعة من المنتجات البنكية المتخصصة في المعاملات الإسلامية والتي تتناسب مع احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية.**
- **تقديم مجموعة من الخدمات البنكية الرقمية والتي تسهل علي العملاء سواء أفراد أو شركات، وتوفر الجهد على مدار الساعة، كما تساهم في نشر الوعي والثقافة المالية وتوسيع قاعدة الشمول المالي. فضلا عن إسهاماتها في تحسين المناخ العام وتقليل الانبعاثات الكربونية.**
- **تطبيق أهداف الأمم المتحدة الـ71 للتنمية المجتمعية المستدامة كجزء أساسي من استراتيجية المؤسسة.**

تعقيبا على حصول المصرف المتحد علي الجائزة "أكثر البنوك الاسلامية استدامة لعام" 3202 tsoM ehT elbaniatsuS cimalsI knaB، يقول أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد - إن حصول المصرف المتحد على هذه الجائزة يضع المصرف المتحد ومنتجاته خاصة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مكانة متميزة بالسوق المصري ومنطقة الشرق الأوسط، ويؤكد على المهنية العالية والاحترافية في إدارة منظومة الحلول والخدمات البنكية الإسلامية. فالمصرف المتحد لدية استراتيجية قائمة على فكر الاجتهاد المستمر والبحث عن أفضل الحلول المالية والمصرفية الاستثمارية والتمويلية التي تتناسب مع احتياجات العملاء المتغيرة والمتنامية، وتمنحهم فرصة الاستثمار الآمن والمتوافق مع أحكام الشريعة في آن واحد، كذلك الالتزام بأفضل الممارسات المصرفية المستدامة. وأشاد القاضي بالدور الهام الذي تلعبه الهيئة الشرعية للمصرف المتحد والتي تضم مجموعة من رجال الاقتصاد الإسلامي والفقة والشريعة من اصحاب العلم والمعرفة، يرأسها الدكتور علي جمعة – عضو هيئة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية الأسبق، وهي هيئة معنية بإجازة المنتجات والحلول المصرفية الجديدة التي يطرحها المصرف المتحد بالسوق من الناحية الشرعية.

بنك مصر يحصد ٩٠ جائزة ومركزًا متقدمًا من كبرى المؤسسات العالمية خلال عام ٢٠٢٣

حصد بنك مصر، العديد من الجوائز والمراكز بمختلف قطاعات الأعمال خلال عام ٢٠٢٣، وذلك من العديد من المؤسسات الدولية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة.

وجاء ذلك بمختلف القطاعات: ففي مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حصل بنك مصر على جائزة أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر٢٠٢٣ من مجلة إنترناشيونال إنفيستور، ومن مجلة براندز ريفيو، ومن مجلة ذا ديجيتال بانكر، وحصد البنك جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر٢٠٢٣ من مجلة وورلد ايكونوميك، فضلًا عن جائزة أفضل مبادرة وأفضل منتج للخدمات المصرفية الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – الشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٢٣ من مجلة ذا ديجيتال بانكر.

كما توج بنك مصر، بعدة جوائز عالمية في مجال المسئولية المجتمعية منها؛ جائزة أفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية – مصر ٢٠٢٣ من مجلة ذا يوروبيان البريطانية، و من مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي، ومن جوائز مجلة يوروموني للتميز، ومن مجلة وورلد ايكونوميك، ومن مجلة براندز ريفيو، ومن مجلة إنترناشيونال فاينانس، ومن مجلة بيزنس تابلويد، كما حصد البنك جائزة البنك الأكثر تحقيقاً لأهداف المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة – مصر ٢٠٢٣ من مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس.

وفي مجال قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، فقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك لتمويل التجارة – مصر٢٠٢٣ من مجلة جلوبال تريد ريفيو، وفي استقصاء تمويل التجارة لمجلة "يوروموني" حاز البنك على المراكز التالية عن عام ٢٠٢٣: رائد للسوق المصرية ٢٠٢٣، أفضل مقدم للخدمة – إفريقيا ٢٠٢٣، أفضل مقدم للخدمة – مصر٢٠٢٣.

كما حصل البنك على التصنيف الأول في استقصاء إدارة النقد لمجلة "يوروموني" لعام ٢٠٢٣ في المجالات الآتية: رائد في القطاع الحكومي – مصر ٢٠٢٣، رائد في مجال التعدين – مصر ٢٠٢٣، رائد في مجال السياحة – مصر ٢٠٢٣، وأفضل مقدم لخدمات الزراعة – مصر ٢٠٢٣، وأفضل مقدم لخدمات التعدين – مصر ٢٠٢٣، وأفضل بنك في مجال السياحة – مصر ٢٠٢٣.

وفي مجال التجزئة المصرفية، فقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك في خدمات الموبايل البنكي – مصر ٢٠٢٣ من مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي، كما حصل البنك على جائزة أفضل برنامج لمكافآت العملاء وخدمة العملاء – مصر ٢٠٢٣ من مجلة إنترناشيونال إنفيستور، جائزة أفضل تطبيق للموبايل البنكي – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جازيت العالمية، جائزة أفضل بنك في التجزئة المصرفية – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال براندز، ومن مجلة إنفستور ميديا ومن ميا فاينانس.

كما حصل البنك على جائزة أكثر منصات الدفع الإلكتروني ابتكاراً (الخدمات المصرفية) – تطبيق المحفظة الإلكترونية – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك، وجائزة أقوى نافذة لخدمات التجزئة المصرفية الإسلامية – مصر ٢٠٢٣ من مؤسسة كامبريدج اي اف ايه، وجائزة أفضل بنك في التجزئة المصرفية – مصر ٢٠٢٢ من إسلاميك فاينانس نيوز.

وفي مجال الابتكار الرقمي، فقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك للحلول الرقمية – مصر ٢٠٢٣ من جوائزمجلة يوروموني للتميز، جائزة أفضل بنك رقمي – مصر ٢٠٢٣ من مجلة ذا ديجيتال بانكر، وعلى جائزة مؤسسة الشرق الأوسط للتميز التكنولوجي – فئة التكنولوجيا والصناعة: الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية – منطقة الشرق الأوسط ٢٠٢٣.

وفي مجال إدارة الأموال والمراسلين، حصل البنك على جائزة أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة – مصر ٢٠٢٣ من مجلة وورلد بيزنس أوت لوك، ومن مجلة انتر ناشيونال بيزنس، و من مجلة جازيت العالمية، ومن مجلة بيزنس تابلويد، كما حصد بنك مصر جائزتي بنك العام في إدارة النقد المحلي – مصر ٢٠٢٣، وبنك العام في استبدال العملات الأجنبية – مصر٢٠٢٣ من مجلة آسيان بانكينج أند فاينانس.

كما حصل البنك على الجوائز التالية من مجلة ذا يوروبيان البريطانية، جائزة أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٣، جائزة أفضل بنك في إدارة السيولة – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٣، جائزة أفضل بنك في إدارة النقد – مصر ٢٠٢٣، وجائزة أفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٣.

وفي مجال التمويل الإسلامي وتمويل الشركات الكبيرة والقروض المشتركة، حاز بنك مصر على جائزة بنك العام في التمويل الاسلامي – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جازيت العالمية، وجائزة أفضل بنك إسلامي – مصر ٢٠٢٣ من جوائز مجلة يوروموني للتمويل الإسلامي.

كما حصل البنك على جائزة عملية العام "القروض" – إفريقيا ٢٠٢٣ من مجلة ذا بانكر العالمية التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز، وتوج البنك بجائزة أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر ٢٠٢٣ من مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي، ومن مجلة وورلد بيزنس أوت لوك، ومن جوائز مجلة يوروموني للتميز، ومن مجلة إنترناشيونال فاينانس.

كما حصد البنك جائزة البنك الأسرع نمواً في مجال ائتمان الشركات – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جازيت العالمية، و من مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك، جائزة أفضل فريق للخدمات المصرفية للشركات – مصر ٢٠٢٣ من مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، كما حاز البنك على الجوائز التالية من جوائز مؤسسة آي جي جلوبال، جائزة عملية العام - مجال البنية التحتية الرقمية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٢، جائزة عملية العام - مجال النفط والغاز - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٢، جائزة عملية العام - مجال الاتصالات - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٢٢.

كما حاز البنك على الجوائز التالية من مؤسسة ايمي فاينانس لعام ٢٠٢٢، جائزة أفضل عملية تمويل هيكلي – إفريقيا، جائزة أفضل عملية تمويل مشترك بالتعاون مع وكالات ائتمان الصادرات، جائزة أفضل عملية تمويل هيكلي – شمال إفريقيا، جائزة أفضل تمويل بالعملة المحلية – إفريقيا، جائزة أفضل عملية إعادة هيكلة – أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، جائزة أفضل عملية تمويلية عن مشروع ترفيهي – إفريقيا، جائزة أفضل عملية تمويل مشروعات – إفريقيا، جائزة أفضل عملية تمويلية في مجال البنية التحتية – إفريقيا، جائزة أفضل عملية تمويلية في قطاع الاتصالات – إفريقيا، وجائزة أفضل عملية تمويلية في قطاع الصناعة – إفريقيا.

كما حاز البنك على المركز الثاني على مستوى جمهورية مصر العربية والثالث على إفريقيا في تسويق وترتيب القروض المشتركة من قائمة بلومبرج الخاصة بالقروض المشتركة لعام ٢٠٢٣.

وفي مجال الاستثمار والأسواق المالية، حاز بنك مصر على جائزة أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط- لعام ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال فاينانس.

وفي مجال المراجعة الداخلية، حاز البنك على جائزة أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية – مصر ٢٠٢٣ من مجلة وورلد بيزنس أوت لوك، ومن مجلة إنترناشيونال بيزنس.

وفي مجال الموارد البشرية، حاز البنك على جائزة أفضل بنك في تنمية الموارد البشرية – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال براندز، وجائزة أفضل برنامج لتدريب وتطوير الموظفين – الشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٢٣ من مجلة ذا ديجيتال بانكر.

كما توج بنك مصر بجائزة بنك العام – مصر ٢٠٢٣ من مجلة إنترناشيونال إنفيستور، ومن مجلة جازيت العالمية، وحصد البنك جائزة أفضل بنك – مصر من مجلة إنفستور ميديا، ومن مجلة وورلد فاينانس ٢٠٢٣، ومن مجلة براندز ريفيو، وصنف البنك ضمن قائمة أفضل ٥٠ بنكا آمنا – إفريقيا ٢٠٢٣ من جلوبال فاينانس، كما حاز البنك جائزة العلامة التجارية الأكثر ثقة – مصر ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال براندز، ومن مجلة إنفستور ميديا.

كما توج البنك بجائزة البنك الأكثر تميزاً خلال القرن – مصر ٢٠٢٣ مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو، كما حاز البنك من يوروسيرت على الشهادات التالية، شهادة الأيزو ٢٠٢١:٣٧٠٠٠ في مجال إرشادات الحوكمة المؤسسية، شهادة الأيزو ٢٠٢١:٣٧٣٠١ في مجال نظام إدارة الامتثال، وشهادة الأيزو ٢٠١٧:٢٠٤٠٠ في مجال ممارسات الشراء المستدام.

كما حصد البنك جائزة أفضل بنك في مجال حوكمة الشركات – مصر ٢٠٢٣ من مجلة إنفستور ميديا، وحاز البنك على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية لعام ٢٠٢٢ من شركة كنترول كايس، وتوج بنك مصر بجائزة التميز والإنجاز المصرفي في الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب – ٢٠٢٢.

كما جاء محمد الإتربي – رئيس مجلس إدارة بنك مصر ضمن قائمة أفضل ١٠٠ رئيس تنفيذي بالشرق الأوسط وفقاً لمجلة فوربس الشرق الأوسط ٢٠٢٣.

ويعد حصول البنك على تلك الجوائز شهادة استحقاق لثقة عملاؤه التي تعد محور اهتمامه دائماً، حيث أنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى البنك دائما إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائماً التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

"السياحة" تعلن تدشين محطات الطاقة الشمسية بعدد من مواقع التراث العالمي

أعلنت وزارة السياحة والآثار، تدشين محطات الطاقة الشمسية بعدد من مواقع التراث العالمي والمتاحف.

يأتي ذلك في إطار مذكرة التفاهم الإطارية لمشروع تحويل المتاحف ومواقع التراث العالمي المصري إلى الأخضر واستخدام الطاقة الشمسية، والتي تم توقيعها في نوفمبر ٢٠٢٢ على هامش مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP٢٧" بمدينة شرم الشيخ، بين المجلس الأعلى للآثار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

«التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري» علي طاولة الحوار الوطني الشامل

«مركز المعلومات" بمجلس الوزراء يطلق أولى جلسات الحوار حول الوثيقة "

بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين لمناقشة آفاق النمو والتشغيل

تحت عنوان: "آفاق النمو والتشغيل"، أطلق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أولى جلسات الحوار الوطني الشامل حول وثيقة "أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري ٢٠٢٤-٢٠٣٠"، بعقد ورشة عمل موسعة، وذلك في سياق التوجه الاستراتيجي الأول "تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام ومتوازن داعم لنهضة الدولة المصرية"، بحضور نخبة من الخبراء وأساتذة الجامعات ونواب البرلمان وممثلي الجهات التنفيذية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف التوافق حول أفضل سياسات وآليات التنفيذ ومصادر التمويل لتحقيق ذلك التوجه الاستراتيجي، علاوة على مناقشة الأولويات العاجلة لعام ٢٠٢٤.

وقال أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إن المشروع البحثي الذي تم تكليف المركز بإعداده لوضع أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري على مدار السنوات الست المقبلة قد استغرق ٦ أشهر من العمل، وتم عبر عقد ١٩ ورشة عمل مع الخبراء المحليين والدوليين، والذين بلغ عددهم ٤٠٠ خبير، وخلص إلى ٨٧٣ توصية داعمة لأداء الاقتصاد المصري، ليتم استخلاص وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري من هذه التوصيات، وطرحها للحوار الوطني.

ومن جانبها، عرضت الدكتورة هبة عبد المنعم، رئيس محور شؤون المكتب الفني بالمركز، رئيس اللجنة العلمية الاستشارية للمركز، أبرز مستهدفات الوثيقة التي أستندت إلى دراسات تحليلية لمسارات الاقتصاد المصري على مدار الأربعين عامًا الماضية، والتي تعتبر واحدة من مخرجات مشروع بحثي متكامل اشتمل كذلك على خطة تنفيذية مفصلة تتضمن العديد من آليات التنفيذ في المدى القصير والمتوسط والطويل، موضحة أن الهدف من طرح الوثيقة للحوار الوطني هو تحقيق توافق مجتمعي حول سياسات وآليات تنفيذ مستهدفات الوثيقة الاستراتيجية.

وأكدت "عبد المنعم"، أن الأرقام المستهدفة في الوثيقة ليست بعيدة عن قدرات الاقتصاد المصري، ففي عمق الأزمة الروسية - الأوكرانية استطاع الاقتصاد المصري أن يحقق معدل نمو بلغ ٦,٦٪ في عام ٢٠٢٢، فيما نجح خلال عدد من السنوات السابقة في تحقيق معدل نمو بلغ ٧٪، ومن ثم فتبني مستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٦ إلى ٨ ٪ خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) هو أمر ممكن الحدوث وفق مقدرات الاقتصاد المصري.

كما أشارت إلى أن الرؤى بطبيعتها تستلزم تبني مستهدفات طموحة كفيلة بتحقيق أغراض النهضة الاقتصادية الشاملة، وأن الوثيقة لم تُركز فقط على رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وإنما ركزت كذلك على تحسين نوعية النمو الاقتصادي، وبحيث تكون وتيرة النمو أكثر شمولية ومن مصادر أكثر استدامة ومدفوعة بالأساس بنشاط القطاع الخاص من خلال زيادة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات في الناتج المحلي لتُسجل ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

من جانبه، أكد محمد سعفان، وزير القوى العاملة السابق، على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق المستهدفات المتضمنة في الوثيقة، مشيدا بفكرة بدء الحوار الوطني حول الوثيقة، لأن أهم ركيزة من ركائز تحقيق أي استراتيجية وطنية هو المواطن، مؤكدًا أن شعور المواطن بالمشاركة في وضع السياسات والخطط التنفيذية من شأنه أن يدعم تنفيذها بشكل كبير وقوى، مضيفًا أن الركيزة الأخرى التي تحتاجها الاستراتيجية للتنفيذ على أرض الواقع هي دعم صغار الصناع والمنتجين والمصدرين ليتمكنوا من الحصول على نصيب عادل من السوق، بجانب تهيئة المنظومة التشريعية لتحقيق التوازن بين العامل وصاحب العمل ودعم مستويات التشغيل.

كما أشاد النائب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشيوخ، بقرار طرح وثيقة التوجهات الاقتصادية للحوار الوطني، مطالبًا بضرورة تيسير سبل تفعيل التشريعات التي استهدفت الإصلاح الهيكلي، خاصة في ظل وجود توجه للجمهورية الجديدة لدعم كافة القطاعات الإنتاجية، وهو ما ظهر في الدورات البرلمانية السابقة التي ناقشت عددًا كبيرًا من التشريعات التي تستهدف تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي وحماية العمالة غير المنتظمة، ومنها قانون التأمينات الجديد الذي يحمل العديد من الامتيازات.

وقال الدكتور أحمد عاشور، المشرف على وحدة الحسابات القومية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن الوثيقة تستهدف تحقيق ميزة نسبية للاقتصاد المصري، من خلال تنويع الهيكل الاقتصادي للدولة المصرية بين الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات اللوجستية والاتصالات والتشييد والبناء، موضحًا أن الوثيقة تدعم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا التنوع في الهيكل الاقتصادي والذي يمنح الاقتصاد المصري المرونة الكافية لمواجهة أي تحديات وتأثيرات للأزمات الخارجية، وهو بالفعل أحد مستهدفات وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، مشيرًا إلى أن الوثيقة تعتبر خطوة مكملة لمجموعة الإصلاحات التي استهدفتها وثيقة سياسات ملكية الدولة، في وقت يُعاني العالم فيه من تداعيات اقتصادية عنيفة.

وأشار عبد الحميد بسلال، مستشار وزير القوى العاملة الأسبق، إلى التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع التشغيل في مصر؛ منها الفجوة في الأجور في بعض القطاعات الصناعية والزراعية لصالح وظائف خدمية داخل الاقتصاد غير الرسمي، بخلاف بعض المشكلات المتعلقة بضرورة الاستقرار على تعريفات واضحة ومحددة وثابتة لـ (الأجر الأساسي والثابت والشامل).

وثمّن حسن مصطفى، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي للاستثمار والأصول، اهتمام الوثيقة بالنص على توزيع التنمية العادلة بين محافظات الجمهورية، وهو مستهدف يمكن تحقيقه على أرض الواقع بسهولة من خلال التركيز على تمويل المشروعات التي تعتمد بشكل أساسي على الميزة النسبية التنافسية لكل محافظة، بحيث تحصل كل محافظة على تمويل مُبتكر للمشروعات التي تدعم ميزتها التنافسية، ويتطلب ذلك أيضًا التركيز على التحديات التي تواجه فرص الاستثمار في كل محافظة على حسب طبيعتها، مثل: محافظة الوادي الجديد، وهي واعدة في فرص الاستثمار الزراعي، لذلك لابد من برنامج خاص بكل محافظة يُحفز الميزة النسبية لها وقوانين خاصة داعمة.

واقترحت الدكتورة نشوى بلال، مدير إدارة التشغيل بمنظمة العمل الدولية بالقاهرة، تنظيم ورش نوعية وقطاعية بحيث يتم الخروج بخطط تنفيذية تعمل على حل المشكلات الهيكلية، وفي نفس الوقت، وبشكل متواز، يكون هناك خطة إصلاح قطاعية، تُراعي خصوصية كل قطاع اقتصادي واحتياجاته، مشيرةً إلى أن بعض المشكلات يُمكن حلها من خلال بعض القرارات أو التشريعات، مثل: تقليل فجوة النوع في سوق العمل، مُضيفة أن دخول نسبة من المرأة غير العاملة لسوق العمل كفيل بخفض كبير لمعدل البطالة، وهو أمر يُمكن تحفيزه من خلال تنفيذ بيئة عمل مناسبة للمرأة.

وقال الدكتور جمال شحاتة، العميد الأسبق بكلية التجارة بجامعة القاهرة، أستاذ الإدارة الاستراتيجية، إن الوثيقة طموحة وقابلة للتنفيذ وليست بعيدة عن الواقع كما يتصور البعض، مطالبًا بضرورة وضع خطط تنفيذية دقيقة مع خطة مراجعة مستمرة لتحقيق المستهدفات في المراحل المختلفة، وأن يكون هناك تصورات لمسارات بديلة لتحقيق كل مستهدف، بحيث إذا لم يُحقق أحد المسارات المستهدف، يكون هناك مسار بديل مقترح يتم اللجوء إليه للوصول إلى نفس المستهدف المنصوص عليه في الوثيقة، وهو أمر ضروري في الوقت الحالي لمواجهة حالة عدم اليقين التي أصبحت تسيطر على الاقتصادات العالمية نتيجة التغيرات السريعة على الساحة الدولية.

وقال الدكتور أحمد جيوشي، نائب وزير التربية والتعليم للتعليم الفني سابقًا، إن مشاركة القطاع الصناعي في التعليم الفني والمزدوج ضرورة في الوقت الحالي لضبط سياسات التشغيل والخروج بجيل قادر على دخول سوق العمل بشكل مباشر وبناء على فرص حقيقية، مضيفًا أن هناك تجارب مُشابهة في ذلك المجال، يُمكن الاستعانة بها خاصة في ألمانيا وماليزيا.

وأكدت الدكتورة عبير شقوير، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن فرص تحقيق الاستراتيجية للمُستهدفات المنصوص عليها ستكون أكبر إذا ما تم وضع خطط تنفيذية تتماشى مع التوجهات العالمية المعنية بالاقتصاد الأخضر والتمويل المرتبط بالتنمية المستدامة والتحول الرقمي، مُشيرة إلى أن مصر لديها موقع مُتصدر عالميًا في صناعة التعهيد، وهو مؤشر على المقومات التي يمتلكها الاقتصاد المصري، وتمكنه من تحقيق المرونة المطلوبة لمواجهة التحديات العالمية.

حاضنات أعمال

وأشارت الدكتورة منال جمال الدين، رئيس الإدارة المركزية لتمكين الشباب بوزارة الشباب والرياضة، إلى أن هناك خططا واستراتيجيات كثيرة تنفذها وزارة الشباب والرياضة على أرض الواقع حاليًا تتوافق مع مُستهدفات وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، ومنها مبادرات تأسيس حاضنات أعمال داخل مراكز الشباب وتنظيم أكثر من مُلتقى للتوظيف، وبرامج تدريب وتعريف الشباب بمفاهيم ريادة الأعمال، ومحاولة تحقيق التوازن في النوع في سوق العمل من خلال مبادرة (علمني حرفة) التي تستهدف النساء والفتيات، ومبادرة (التدريب من أجل التشغيل) والتي تعمل كحلقة وصل بين القطاع الخاص والشباب لتقديم خدمات التدريب بناء على فرص العمل المطلوبة، بخلاف دعم الشباب والنساء في المشروعات الصغيرة من خلال التدريب والتسويق في الداخل والبحث عن فرص تسويقية في الخارج، وهي أنشطة يمكن أن تجد لها فرصًا كبيرة لتحقيق أثر أكبر في المجتمع من خلال وثيقة التوجهات الاقتصادية.

بدوره أكد الدكتور أمنحتب ميخائيل، عضو مجلس البحوث الاقتصادية والإدارية بأكاديمية البحث العلمي، مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن استراتيجية التوجهات الاقتصادية تمثل فرصة جيدة للاستفادة من البحوث والدراسات التي تدعم زيادة المكون المحلي في التصنيع، وهو أمر يتلاقى مع مستهدفات الوثيقة، وهو إحلال الواردات وتخفيض الفاتورة الاستيرادية، كما أشار الدكتور أمنحتب إلى أن الوثيقة تتضمن تحقيق فرص كبيرة لجذب الاستثمار في قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة والاقتصاد الأخضر، وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية لدى الجهات التمويلية.

وأشارت أمنية عبد الحميد، مساعد وزير العمل، إلى أن الوزارة وضعت مؤخرا الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تم التوصل إليها من خلال لجان فنية ضمت ممثلين عن كافة الوزارات وأصحاب المصلحة بناء على الرؤى التي تم استخلاصها منهم، ويتضمن الإطار العام للاستراتيجية فرص زيادة الاستثمار الذي بدوره يزيد معه إتاحة فرص عمل، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، ورصد للوظائف التي ستنشأ في المستقبل، وتمكين المرأة في سوق العمل، وتعزيز المساواة في بيئة العمل، وتصدير العمالة للخارج.

محمد محيي الدين

بورصة السلع .. تداول ١,٥ مليون طن من ٩ منتجات بقيمة ١٩ مليار جنيه خلال ١٢ شهرا

عشماوي يعلن عن طرح القطن والأرز وسلع غذائية جديدة قريبا .. وقائمة التداول تشمل 243 كيلو سبائك ذهب وفضة

فرضت البورصة السلعية نفسها في الشارع الاقتصادي خلال الفترة الماضية ، وهو ما أكد عليه الدكتور إبراهيم عشماوى، رئيس مجلس إدارة البورصة السلعية ، في استعراضه جهودها على مدار الفترة الماضية، موضحا أنه تم طرح ١,٥ مليون طن من ٩ منتجات هى "القمح، الذرة الصفراء والذرة والنخالة، السكر، فول الصويا، الملح، سبائك الذهب والفضة" على البورصة السلعية منذ تأسيس البورصة وحتى الآن بقيمة ١٩ مليار جنيه من خلال ٢١٠ جلسات، وأن عدد الجهات المنفذة ٥٠٠ شركة، لافتا إلى أنه من مميزات البورصة السلعية هو وجود سوق منظم لتداول السلع الحاضرة وآلية لضبط الأسعار من خلال إتاحة السلع على المنصة الإلكترونية للبورصة السلعية، وأيضا سهولة ومرونة البيع والشراء إلكترونيا، كما أنه من مميزات البورصة السلعية التداول دون وسطاء.

وأضاف عشماوي خلال مؤتمر صحفي عقده بحضور أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية ونائب رئيس البورصة السلعية - مصر، وممثلى الشركات والجهات المعنية ، أنه تم تداول نحو ١,٢ مليون طن من القمح من خلال منصة البورصة، بقيمة تداولات تبلغ ١٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة الماضية بعدد جلسات ١٠٦ جلسات، لافتا إلى وجود أكثر من ١٣٩ شركة تقوم بالتداول من ١٥٦ مطحنا خاصا وعاما، وذلك من خلال ٩ آلاف عملية، كما تم طرح ١٢٩ ألف طن ذرة صفراء بعدد ٥٠ جلسة والشركات المنفذة ٦٢ شركة، أيضا طرح ١٨٣ ألف طن سكر بقيمة ٤,٥ مليار جنيه، كما تم طرح ٢٠٠ طن كسب فول الصويا بقيمة ٤,٦ مليون جنيه وأيضا ١٧ ألف طن ردة نخالة بقيمة ١٤٦ مليون جنيه بعدد ٤٣ شركة، كذلك طرح سلع للشركة القابضة للصناعات الغذائية بقيمة تداولات ١٧٨,٢ مليون جنيه.

وشهد المؤتمر الإعلان عن تغيير اسم البورصة من البورصة المصرية للسلع إلى البورصة السلعية – مصر ، فيما وجه الدكتور عشماوى الشكر للدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية، لدعمه لخروج البورصة السلعية إلى النور وطرح العديد من المنحات من خلال منصة البورصة الإلكترونية.

وأضاف عشماوى أن مميزات البورصة السلعية مصر الحد من كثرة تداول المنتجات والسلع، لافتا إلى أن الفترة المقبلة نستهدف طرح عدد من الحاصلات الزراعية، مثل القطن والأرز والفول والسمسم، وسلع غذائية مثل الجلوكوز والنباتات الزيتية ولحوم ودواجن مجمدة، والمعادن مثل الذهب والفضة والحديد والألومنيوم، وأيضا طاقة وبترول مثل البتروكيماويات، بعد نجاح البورصة السلعية فى تداول ٩ منتجات خلال الفترة الماضية.

وأوضح الدكتور إبراهيم عشماوى أنه من مميزات البورصة السلعية أنها تمثل إحدى الآليات لضبط الأسواق فهي لا تكون الآلية الوحيدة فى التسعير، ولكنها تخلق علاقة مباشرة بين البائع والمشترى، مما يقلل الوسطاء، كما توفر تقارير وإحصائيات دورية فيما يتعلق بتداول السلع، بالإضافة إلى أنها أحد الآليات للتحوط، لافتا الى أنه كان هناك دائما سؤال يدور لدى البعض حول كيف أسجل نفسى على البورصة، وتم عمل دورات تدريبية نتج عنها تسجيل ما يقرب من ١٤٥٠ شركة على المنصة، وعدد المتداولين ٥٠٠ شركة، أى أن ٣٠٪ من الشركات تتداول ٩ سلع فى المنصة، لافتا إلى أن أول سلعة تم تداولها على منصة السلع، فى نوفمبر ٢٠٢٠ وهى القمح، ثم بعد ذلك العديد من المنتجات مثل سلعة الذرة والردة وغيرها من كذلك تم طرح سبائك الذهب والفضة على منصة البورصة السلعية بالتنسيق مع مصلحة الدمغة والموازين وتم الطرح للتجار والشركات مؤكدا أن البورصة السلعية هى تطرح السلع فقط، ولا تقوم بالتسعير أو تحدد الكميات، المطروحة.

وأشار الدكتور إبراهيم عشماوى، رئيس مجلس إدارة البورصة السلعية - مصر، إلى أنه تم طرح ما يقرب من ٢٤٣ كيلو من السبائك والفضة بعدد "١٠٦ لوط" بقيمة تقرب من ٣٤٤ مليون جنيه من خلال منصة البورصة السلعية الإلكترونية، لافتا الى أن متوسط المخزون للسلع والمنتجات الاستراتيجية تصل إلى ٦ أشهر، حيث نجحت وزارة التموين فى التعاقد وتوفير كافة السلع الأساسية طوال الفترة الماضية تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية باستمرار تامين مخزون من السلع الأساسية طوال الوقت.

محفزات جديدة

وفيما يتعلق بالمحفزات أعلن عشماوى أنه بناء على قرار مجلس إدارة البوصة السلعية بمصر يتم إعفاء الأعضاء الجدد من رسوم العضوية لمدة عام منذ بدء تداول السلعة على المنصة واعفاء الجهات العارضة من الرسوم ومقابل لتداول للتشجيع على عرض السلع من خلال المنصة، كما قامت البورصة السلعية بالتعاون مع مؤسسات مالية مختلفة لمعالجة مشكلة التمويل التى تواجه عدد كبير من الأعضاء الذين يرغبون فى دخول جلسات التداول لشراء سلع مختلفة كما تحرص البورصة السلعية على التطوير المستمر فى القواعد والقرارات المنظمة لها.

وأكد عشماوى، أن متوسط المخزون للسلع والمنتجات الاستراتيجية تصل إلى ٦ أشهر، حيث نجحت وزارة التموين فى التعاقد وتوفير كافة السلع الأساسية طوال الفترة الماضية تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية باستمرار تامين مخزون من السلع الأساسية طوال الوقت.

وتعد البورصة السلعية مصر أحد الأسواق المنظمة لتداول السلع الجاهزة والقابلة للتخزين كما أن البورصة السلعية، هى منصة التداول الإلكترونية لمختلف السلع الحاضرة والجاهزة سواء كانت زراعية أو معدنية، لتكون سوق جاذب لشرائح كبيرة من التجار والمستثمرين وتهدف البورصة السلعية.

وقال الدكتور إبراهيم عشماوي، رئيس مجلس إدارة البورصة السلعية فى مصر إن الفترة المقبلة نستهدف طرح عددا من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية، وكذلك المعادن، والقطن والأرز وأيضا الطاقة وبترول بعد نجاح البورصة السلعية فى تداول ٩ منتجات خلال الفترة المقبلة .

وأضاف أن من ضمن الحاصلات الزراعية القطن، والأرز والفول والسمسم، أما السلع الغذائية ستكون الجلوكوز، والنباتات الزيتية، وكذلك اللحوم والدواجن، وتفل البنجر والمولاس، أما المعادن ستكون الذهب والفضة، والحديد والألومنيوم، وأيضا سيتم طرح مواد طاقة وبترول تتمثل في البتروكيماويات.

وجاء تأسيس البورصة السلعية مصر مع الجهات المعنية للحد من احتكار السلع بالأسواق وأيضا عدم كثرة تداول المنتجات، كما كان يحدث في الماضي الأمر الذي يساهم في توفير السلع بأسعار عادلة، ويستطيع المصنع أو البائع أو تاجر من خلال البورصة المصرية للسلع إيداع المنتجات الحاضرة "منتج نهائي" داخل المخازن المعتمدة من قبل وزارة التموين بعد تصنيفها وإعطاء درجة بالجودة، ثم بعد ذلك التداول من على المنصة الإلكترونية للبورصة.

نيفين يوسف

«الحصاد» تكشف تفاصيل منح «المصرية للاتصالات» رخصة خدمات الـ5G لمدة 15 سنة

محمد نصر: قيمة الحصول على رخصة الجيل الخامس «5G» تبلغ 150 مليون دولار

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات الحصول على أول رخصة تشغيل شبكات الجيل الخامس للتليفون المحمول، بقيمة ١٥٠ مليون دولار، لمدة ١٥ عامًا.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، المهندس محمد نصر، إن السوق المصرية أحد أفضل الأسواق في نمو البيانات، نظرًا للزيادة في أعداد السكانية لاسيما من فئة الشباب العمرية، فهو سوق واعد لخدمات المعلومات.

وأضاف "نصر" خلال مؤتمر صحفي، بمناسبة حصول الشركة المصرية على رخص تشغيل خدمات الجيل الخامس للمحمول، أن أكثر من ٥٠ في المائة من مواقع المحمول لدى الشركة المصرية تدعم تكنولوجيا الجيل الخامس، موضحًا أن الأمر يتعلق فقط بعمليات تحديث للسوفت وير الخاص بأجهزة التشغيل.

وأشار إلى أنه تم فعليًا افتتاح ٥ مواقع لتكنولوجيا الجيل الخامس، إلا أن الخدمة ستتاح تجاريًا بعد عدة أشهر من الآن بعد إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة وكفاءة الخدمة عند التشغيل، مؤكدًا أن تشغيل تكنولوجيا الجيل الخامس لن يتطلب تغيير شرائح المحمول الحالية التي تدعم خدمات الجيل الخامس بالفعل.

ولفت إلى أن الشركة في الوقت الحالي ليست بحاجة إلى ترددات جديدة، حيث إن لديها حاليًا ٤٠ ميجاهرتز، مؤكدًا أن الجيل الخامس سيدعم التكنولوجيا والتطبيقات المرتبطة به في كافة القطاعات المتنوعة حيث سيعمل على تقليص زمن الاستجابة.

وأوضح أن نحو ٦٢ في المائة هي النسبة المتوقعة للهواتف الذكية المدعومة بتكنولوجيا الجيل الخامس عالميًا، فيما تبلغ هذه النسبة في مصر نحو ٨ في المائة فقط، مشيرًا إلى أن عدد مشغلي خدمات الجيل الخامس تجاريًا حول العالم بلغ ٢٤٩ مشغلاً موزعين في ٩٧ دولة.

وقال إن الشركة نجحت في إحلال نحو ٩٤ في المائة من النحاس إلى فايبر في خدمات FTTC، فضلًا عن توفير ٣٣ ألف كابينة MSAN، مضيفًا أنه تم عمل نحو ٣,٠٥٦ مليون وصلة فايبر حتى المنازل ضمن مشروع حياة كريمة، مشيرًا إلى أنه من ضمن ١٤٥٨ قرية في المرحلة الأولى تم التنفيذ التشغيل في ٣٢٢ قرية.

وأوضح أن تكنولوجيا النحاس عالميًا بدأت تندثر وخلال السنوات الثلاث المقبلة ستحل محلها الفايبر ذات النطاقات العريضة في الاستخدام.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، إن قيمة الحصول على رخصة الجيل الخامس «٥G» تبلغ ١٥٠ مليون دولار، موضحًا أنه سيتم دفع قيمة الرخصة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات دفعة واحدة خلال الأسبوع الجاري.

وأضاف نصر أنه لا يوجد أي تسهيلات في عملية السداد، وسيتم الدفع دفعة واحدة باستخدام العوائد الدولارية للشركة بدون الاعتماد على مصادر خارجية.

وفيما يتعلق بمدى الاستفادة من كافة خدمات الجيل الرابع، قال نصر إنه «لولا استخدام تكنولوجيا الجيل الرابع لما تمكن عدد كبير من مستخدمي المحمول من متابعة الكثير من الأعمال باستخدام الإنترنت».

من جانبه، توقع محمد أبوطالب، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية، أن تسهم الخدمة الجديدة في جذب عملاء جدد للشركة فضلًا عن اتجاه الشركات المنتجة للمحمول في مصر إلى زيادة إنتاجها للموبايلات التي تدعم الجيل الخامس.

وأوضح أن ٧٠٪ من عملاء شركته من الشباب في الفئة العمرية من ١٢ إلى ٢٤ عامًا، ما يدعم اتجاه هؤلاء الشباب إلى زيادة الطلب على الخدمات الجديدة.

وقال المهندس محمد نصر، إن عدد عملاء الشركة يصل إلى ١٢,٥ مليون عميل في (خدمة الموبايل) و٩,٥ مليون من عملاء الإنترنت الثابت بحصة سوقية تصل لنحو ٨٠٪، بالإضافة إلى ١٢,٣ مليون عميل في التليفون الثابت.

وأشار نصر، إلى أن استثمارات الشركة بلغت نحو ٢,٥ مليار دولار من ٢٠١٣ وحتى الآن، موضحا أن الاستثمارات تتركز في البنية التحتية والتحول إلى (الفايبر بدلا من النحاس).

وأضاف الرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات: أن الاستثمار يمتد إلى الكابلات البحرية خارج مصر، بهدف خدمة عملاء خارج البلاد بما يحقق عوائد دولارية، لافتا إلى العمل على إقامة مسارات من الكابلات البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط.

وأوضح، أن استخدام أي ميجابايت إنترنت، هو عبارة عن استهلاك كهرباء وزيادة في استخدام الإنترنت الأمر الذي يسهم في زيادة استهلاك الكهرباء بصفة عامة، مشيرا إلى إحلال ٩٤٪ من النحاس إلى الفايبر (في المسافات بين السنترال والكابينة)، متابعا: «أنه تم تقريب المسافات بين الكابائن بمسافة لا تزيد عن كيلومتر أو اثنين كيلو، حيث بلغ إجمالي عدد الكبائن إلى نحو ٣٣ ألف كابينه.

ولفت إلى العمل حاليا على توطين الصناعات الخاصة بمستلزمات هذة الخدمات سواء الفايبر أو الكبائن والمكونات الأساسية للشبكات، موضحا أن الشركة لديها استعداد لتوفيع عقود طويلة المدي بهدف توفير العملة الصعبة، مشيرا إلي العمل في قري «حياة كريمة» ليصل عدد الوصلات إلى ٣,٥٦ مليون وصلة إلى المنازل ليتم تغطية نحو ٣٢٢ قرية في المرحلة الأولي من المشروع.

وأوضح نصر الدين أن مستخدمي المحمول في مصر لن يضطروا لتغيير شريحة السيم كارد لاستقبال خدمات الجيل الخامس.

وأوضح نصر الدين أن عدد الهواتف التي تعمل بتقنية الجيل الخامس في السوق لا تتعدى ٨٪ من إجمالي مستخدمي المحمول، ولكن هذا الأمر لا يقلق الشركة لاسيما وأن شراء الهواتف المزودة بتقنية الجيل الخامس تحتاج لتوافر الخدمة والشبكة أولا.

فيما أوضح محمد أبو طالب نائب رئيس الشركة المصرية للاتصالات للشئون التجارية، أنه عند إطلاق الجيل الرابع للمحمول لم يكن هناك هواتف متوفرة للجيل الرابع في السوق، ولكن عند إطلاق الخدمة تضاعف استخدام الأجهزة المزودة بالجيل الرابع بشكل مطرد داخل السوق، لذلك ومع التشغيل الرسمي لخدمة الجيل الخامس نتوقع تضاعف الهواتف المزودة بالخدمة، لاسيما وأن الأمر مرهون بتوافر الشبكة أولا ثم الأجهزة.

إلى ذلك، كشف محمد إبراهيم، رئيس قطاع حوكمة السوق بالجهاز القومي للاتصالات، تفاصيل منح المصرية للاتصالات رخصة خدمات الـG٥ لمدة ١٥ سنة.

وقال، إنه تم منح رخصة تشغيل خدمات الجيل الخامس لشبكات المحمول، لافتاً إلى أن الرخصة تكون مدتها ١٥ سنة؛ لمواكبة التطور التكنولوجي في المناطق وتحسين الشبكة في كل المحافظات.

وأكد إبراهيم أن تحديث الخدمات الجديدة تساعد على تطوير الخدمات وتحسن جودة الإنترنت؛ لمواجهة استخدام البيانات العالي، مشيرا إلى أن قيمة رخصة تشغيل خدمات الجيل الخامس بلغت ١٥٠ مليون دولار.

ولفت إبراهيم إلى أن أسعار الإنترنت ارتفعت بسبب أنه منذ ٢٠١٧ لم تحدث زيادة في الأسعار، وتم رفعها بسبب غلاء أسعار المكونات وأسعار الدولار، والنسبة الإجمالية للزيادة على الباقات خاصة ذات الشريحة العليا لا تتعدى ١٠٪.

سليمان علام

«العاصمة الإدارية»: ضوابط لـ«تحفيز المطورين» للتوجه إلى التصميم البيئي المستدام بالمشروعات

أقرت شركة العاصمة الأدارية للتنمية العمرانية عددا من الضوابط لتحفيز وتشجيع المطورين بالعاصمة الإدارية الجديدة وحثهم إلى التوجه إلى التصميم البيئي المستدام بالمشروعات المختلفة بغرض تحقيق ونشر ثقافة الاستدامة والحفاظ على البيئة، وتفعيل دور الشركة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة وتعظيم الاستفادة من المصادر المتنوعة للطاقات المتجددة للحد من أخطار التغير المناخي.

وقال المهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة، إن العاصمة الإدارية مدينة ذكية خضراء مستدامة لذلك فقد تم إقرار الضوابط الخاصة بتحفيز البناء الأخضر وتشجيع المطورين بالعاصمة الإدارية للتوجه إلى التصميم البيئي المستدام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وقد أتي ذلك بعد دراسة متأنية لتحديد تلك

أبراج «العاصمة الإدارية» علي رادار التسويق

تتبني وزارة الإسكان خطة ترويجية لتسويق أبراج المنطقة المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة ، كشف عن تفاصيلها الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، في تصريحات إعلامية ، أعلن خلالها أنه سيتم إنشاء شركة تسويق عالمية ، وذلك بالشراكة مع شركات التسويق العالمية، وذلك للبدء فى تسويق أبراج المنطقة المركزية، من أجل جلب العلامات التجارية العالمية داخل أبراج العاصمة الإدارية الجديدة.

وأوضح وزير الإسكان، أن الهدف من التعاون مع الشركات العالمية، هو الاستفادة من خبرات تلك الشركات العالمية فى عملية التسويق، وجلب كبرى العلامات التجارية، حتى يتم تحقيق الهدف المرجو من إنشاء المنطقة المركزية بالعاصمة الإدارية، لتكون منطقة عالمية على أرض مصرية تجمع كافة الشركات العالمية فى مكان مقام على أرض مصرية.

وأشار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إلى أن الدولة المصرية انطلقت انطلاقة قوية ومناسبة تليق بتاريخ ومكانة مصر، وخلال الفترة القادمة، سنبدأ فى جنى ثمار الجهد المبذول على مدى السنوات الماضية فى مختلف مجالات التنمية، فمصر الجديدة توجد بها فرص لكل المصريين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم، بجانب الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات، وكافة ربوع الدولة المصرية.

وأكد أن الدولة المصرية بذلت جهدا كبيرا فى توفير الوحدات السكنية لفئة الشباب ومحدودي الدخل، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم ويجرى تنفيذها لمحدودي الدخل مليون وحدة سكنية، منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي، موضحا أن الدولة ممثلة في وزارة الإسكان عملت على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بضرورة تحقيق جودة الحياة للمواطنين، وتنفيذ وحدات محدودي الدخل بأعلى جودة.

وأضاف وزير الإسكان، أنه بجانب توفير الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل، عملت الدولة أيضا على تقديم نمط جديد من أنماط التنمية العمرانية، وذلك من خلال تنفيذ المشروعات العمرانية العملاقة، وفى مقدمتها مشروع منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تم الأسبوع الماضي التسليم الابتدائي للمرحلة الأولى من الأبراج في هذا المشروع، وستتوالى التسليمات لباقى الأبراج خلال العام الحالي ٢٠٢٤، موضحا أنه سيتم البدء قبل نهاية شهر يناير الجاري ببدء التسويق لوحدات الحي السكني الخامس "جاردن سيتي" بالعاصمة الإدارية الجديدة.

تسليم أول ٣ أبراج

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، شهد الأسبوع الماضي ، احتفالية تسليم أول ثلاثة أبراج إدارية، ضمن منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المشرف على مكتب الوزير، والمهندس عبد المطلب ممدوح، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التنمية وتطوير المدن، ولي يونج مينج، نائب رئيس الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية CSCEC المنفذة للمشروع، وهشام شتا، رئيس مجلس إدارة شركة "انكوم الشريك المصري لها، بالإضافة إلى عدد من كبار الإعلاميين.

وتعدُ هذه الأبراج الإدارية الثلاثة باكورة مرحلة التسليم في المنطقة المركزية للأعمال CBD بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتي تشهد تشييد ٢٠ برجاً تنفذها الشركة الصينية لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بينها "البرج الأيقوني" الذي يصل ارتفاعه لنحو ٤٠٠ متراً، والذي سيدخل ضمن مراحل التسليم اللاحقة بهذا المشروع.

وأوضح مدبولي أن هذا المشروع الضخم، بدأ كحلم منذ نحو ست سنوات وغدا واقعاً، موضحا أن سبب إنشاء المنطقة المركزية بالعاصمة الإدارية يرجع إلي أنه في أي مدينة كبرى في العالم، يتم تخصيص مركز المدينة أو قلب المدينة كمقار للشركات العالمية والمحلية والمناطق التجارية والمباني الإدارية، بالإضافة إلى تخصيص جزء من هذه المباني للأغراض السكنية، وهذه المناطق تكون هي العلامة المميزة لأي مدينة جديدة، ولذا كان هناك حرص على الاستعانة بأفضل الخبرات العالمية؛ حيث تمت الاستعانة بأكبر المكاتب العالمية المحلية والأجنبية، كما تمت الاستعانة بأفضل الشركات في العالم التي تنفذ مثل هذه المشروعات والأبراج، مبينا أن الشركة الصينية قامت بتنفيذ منظومة العمل بمنتهى الاحترافية، كما أن الأبراج تم تنفيذها بأيد مصرية، وشركات مصرية عملت كتحالف مع الشركة الصينية، ولذا انتقلت إليهم خبرات هائلة من خلال هذا المشروع تمكن شباب

وزير الإسكان يكشف عن تأسيس شركة تسويق عالمية لتسويق أبراج العاصمة الإدارية و التعاقد مع شركات تسويق دولية لجلب كبرى العلامات التجارية

المهندسين والفنيين المصريين من تنفيذ مثل هذه النوعية من المشروعات سواء في مصر أو خارجها خلال الفترة المقبلة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أنه مع تشغيل هذا المشروع، سيتم توفير عشرات الآلاف من فرص العمل للشباب المصري في مقرات الشركات وفي أعمال الإدارة للعديد من الأماكن ومنها المناطق التجارية والترفيهية؛ بحيث تُسهم تلك الفرص في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن مشروع العاصمة الإدارية لمصر كان بمثابة استشراف للمستقبل؛ حيث تضخمت القاهرة القديمة بصورة كبيرة ما جعل من الضروري الخروج بالأنشطة الإدارية والحكومية للخارج وجذب التنمية المستقبلية لأماكن أخرى ، وذلك ما استهدفه إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة.

مدبولي: الإنفاق على مشروع العاصمة الإدارية لم يكن من خزانة الدولة .. ومسئول بالإسكان: كيان كبير يدير 3 أبراج بالمنطقة المركزية ويعمل على جذب الاستثمارات العالمية والمحلية

وقال: كي لا تتكرر أخطاء المدن الجديدة السابقة في العاصمة الإدارية وفقًا لآراء الخبراء -من حيث إنشاء المدينة ثم التخطيط بعد ذلك لربطها بالمدن القديمة- فقد تم الاهتمام منذ اليوم الأول بربط العاصمة الإدارية بالقاهرة وباقي مدن الجمهورية من خلال شبكة متطورة جدًا من وسائل النقل الحديثة، مُشيرًا إلى القطار الكهربائي فائق السرعة، والقطار الكهربائي الخفيف، والمونوريل، والأتوبيسات التي تعمل بالكهرباء، بالإضافة إلى شبكة من الطرق العملاقة تربط بدورها العاصمة الإدارية بكل مكان في مصر.

وتابع: الحي الحكومي الجديد أضحى يضم ٥٠ ألف موظف ينتقلون بمنتهى السلاسة من وإلى الحي الحكومي، لافتًا إلى أن عددًا كبيرًا منهم انتقل للسكن داخل العاصمة الإدارية أو حتى في المدن القريبة منها، وبذلك نكون قد بدأنا وضع لبنات النجاح لنقل السكان والموظفين إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

وأضاف رئيس الوزراء أنه مع كل تلك المشروعات، تم الانتهاء من تسكين المرحلة الأولى لإسكان الموظفين، بواقع ما يقرب من ١٠ آلاف وحدة سكنية في مدينة بدر الملاصقة للعاصمة الإدارية الجديدة. وسيتم تسليم المرحلتين الثانية والثالثة في غضون الفترة القليلة القادمة.

وأشار مدبولي في هذا الإطار إلى أول حي سكني تم إنشاؤه في العاصمة الإدارية الجديدة R٣، موضحًا أن أكثر من ٢٤ ألف وحدة سكنية في ذلك الحي، بمختلف المستويات، تم بيعها بالكامل تقريبًا. وقال: إذا تم اعتبار أن متوسط عدد الأسرة القاطنة للوحدة الواحدة يبلغ نحو ٤ أفراد، فذلك يعني أن حوالي ١٠٠ ألف مواطن مصري ينتقلون لذلك الحي.

وقال مدبولي : منذ اللحظة الأولى أوضحنا أننا نريد إدارتها بفكر القطاع الخاص؛ لذلك تم إنشاء شركة العاصمة الإدارية الجديدة، لافتًا إلى أن الإنفاق على المشروع لم يكن من خزانة الدولة، بل على العكس من ذلك تم تنفيذ مشروع العاصمة الإدارية بنفس نهج شركات التطوير العقاري العملاقة في العالم والتي تشهد نجاحًا؛ لذا أنشأنا شركة لإدارة العاصمة الإدارية الجديدة، وشهد العام المالي الماضي للشركة أرباحًا تجاوزت ٢٠ مليار جنيه ما يؤكد أنه مشروع ناجح.

وحول إشغال ونمو المدن الجديدة بصفة عامة في أي مكان، أشار مدبولي إلى أنه عادة كانت أي مدينة جديدة تستغرق على الأقل ٢٠ عامًا حتى تصبح نابضة بالحياة، وهنا أقول لحضراتكم تقديري -باعتبار هذا من صميم عملي- إنه خلال ٣ أو ٤ سنوات على الأكثر سنجد هذه المدينة نابضة بالحياة ويقطنها مئات الآلاف ، وأضاف رئيس الوزراء أن هذا هو التوجه الذي نعمل من خلاله كدولة؛ وهو أن نخطط للمستقبل ونقوم بإصلاح القائم.

وأوضح مدبولي أن ما يتم تنفيذه بالقاهرة أو العاصمة القديمة، حجم هائل من المشروعات يفوق الوصف؛ وتشمل تطوير المناطق القديمة وفتح شبكات طرق وإنشاء مناطق ترفيهية وخدمية مع مراعاة والحفاظ على التراث وإنشاء مشروعات مثل "حدائق الفسطاط" التي ستكون أكبر حديقة مركزية على مستوى الشرق الأوسط على مساحة أكثر من ٥٠٠ فدان، وستكون منطقة خضراء شاسعة في قلب القاهرة.

وأكد رئيس الوزراء أن الهدف النهائي من وراء هذه المشروعات هو دفع جهود تنمية وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية للدولة المصرية بخطى ثابتة؛ على الرغم من الأزمة الاقتصادية الخانقة وغير المسبوقة التي نتعرض لها.

و قال رئيس الوزراء: "أؤكد: نحن نعي تمامًا حجم الأزمة ونعمل ليل نهار لصياغة حلول من أجل تجاوز هذه الأزمة، وسنتجاوزها بإذن الله خلال الفترة المقبلة، بالرغم من أن العالم كله يموج بنفس المشكلات والاضطرابات، فكل الدول لديها العديد من المشكلات، ولا توجد حالة ثابتة أو مستقرة، وفي هذا الصدد، قال صندوق النقد الدولي "إن عام ٢٠٢٤ سيكون عاما مليئا بالتحديات أمام جميع اقتصادات الدول النامية بل وكل العالم بسبب الظروف المحيطة».

وقال رئيس الوزراء: يُضاف علينا كأعباء المشكلات والاضطرابات السياسية المحيطة بنا، التي تضيف علينا ضغوطا أخرى، ومع ذلك فالدولة المصرية وضعت خطتها وتعمل على تنفيذها بمنتهى الثبات انطلاقا من رؤيتنا لهذه الدولة وحلمنا حتى ٢٠٣٠، مضيفا: إننا لا نتحدث عن ٢٠ أو ٥٠ عاما، بل هي ٦ سنوات من الآن نعمل على تجاوز هذه الأزمة ونتحرك حتى نصل إلى هذا العام ونستعيد خلال ذلك مسار النمو الذي كنا عليه قبل حدوث الأزمة العالمية، ونحقق المعدلات التي يحلم بها كل مواطن مصري.

ولفت رئيس الوزراء إلى ان حجم العمل الذي تم في العاصمة الإدارية الادارية برؤية متخصص، كان يمكن أن يظهر ما بين ١٥ إلى ٢٠ عاما إلا أنه تحقق خلال ست سنوات فقط شهدت تنفيذ هذا الحجم من العمل، مشيرا إلى أن هذا المشروع الضخم به حجم فرص عمل يقترب من نصف مليون فرصة، وبذلك يقتات منه ما يوازي ٢,٥ مليون شخص بحساب الأسر، ومثله كل مواقع التنمية بطول البلد، فبدون تلك المشروعات الكبيرة كان حجم البطالة سيكون كبيراً.

وأعرب الدكتور مصطفى مدبولي عن تمنياته أن تتسارع خلال الفترة القادمة خطط التنمية في المدن الجديدة كلها، لكوننا نعيش على مساحة بسيطة من أرض مصر، ومن أجل توسيع الرقعة المعمورة تم تنفيذ شبكات طرق، ومدن جديدة، ومناطق صناعية، وأراضي استصلاح، وخدمات، وعندما تكتمل المشروعات المفتوحة التي تمتد على مساحة مصر ستكون الرقعة المعمورة قد بلغت ١٤٪ من مساحة مصر، ونكون قد حققنا أهداف خبراء الاقتصاد والاجتماع والعمران الذين أكدوا مرارا أنه لا حل لهذه الدولة سوى بمضاعفة الرقعة المعمورة.

أسامة السيد

سفير الصين: التعاملات بين بكين والقاهرة تتم بالعملات المحلية حالياً

قال السفير الصيني بالقاهرة، لياو ليتشانج إن بلاده ستواصل توسعات الاستثمارات الصينية في مصر، نافياً أي تأثر للاستثمارات بأزمة العملة التي تتعرض لها مصر في الوقت الراهن. وأضاف : "لا نية للخروج من السوق المصري، كما لم تتلق السفارة أي طلبات من شركات للخروج من مصر أو إغلاق فروعها".

وقال السفير إنه على النقيض تماما، فالاستثمارات الصينية شهدت زيادة ملحوظة في الفترة الأخيرة نحن ندعم السوق المصري، ونشجع الشركات الصينية على المجيء للقاهرة لبحث فرص الاستثمار والتعاون.

وأشار إلى أن هناك جهود مضنية يبذلها الجانب الصيني لتعزيز الاستثمارات في عدد من المشاريع الاستراتيجية في مصر، ونؤكد على الاستمرارية في مشاريع رئيسية صينية رئيسية مثل منطقة قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العاشر من رمضان والقطار الخفيف.

ندوة تعريفية لشركات السياحة عن منتج العمرة بلس كأحد المنتجات السياحية المستحدثة

نظمت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة ندوة تعريفية، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لممثلي شركات السياحة العاملة بالسياحة الدينية لتعريفهم بالمنتج السياحي الجديد بعنوان "العمرة بلس" الذي تستهدفه الوزارة ليتسنى لشركات السياحة وضع البرامج السياحية اللازمة لتسويقه لجذب المزيد من الحركة السياحية الوافدة من الأسواق المستهدفة. والتباحث سويا في الآليات المقترحة للترويج لهذا المنتج التكاملي، ما يأتي في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لزيادة معدلات الحركة السياحية من خلال العمل على تنويع المنتجات والأنماط السياحية لاستقطاب أسواق سياحية جديدة ومختلفة.

وحرصت غادة شلبي نائب وزير السياحة والآثار لشئون السياحة على المشاركة في فعاليات هذه الندوة والتي حضرها من الوزارة محمد سلامة رئيس الإدارة المركزية للمكاتب السياحية بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، وممثلون عن الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة.

"كارجاس" تقدم خدمة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي لسائقي "إندرايف"

وقعت شركة الغاز الطبيعي للسيارات (كارجاس) إحدى شركات قطاع البترول، بروتوكول تعاون مع شركة (إندرايف) منصة الخدمات الحضرية والتنقل العالمي، حيث تقدم شركة كارجاس من خلال هذا التعاون خدمات تحويل سيارات سائقي إندرايف للعمل بالغاز الطبيعي، مع تقديم مميزات وتسهيلات خاصة بهم . كما تتولى إندرايف مهمة الترويج لخدمات ومنتجات شركة كارجاس من خلال تطبيقها الذكي الخاص بها، وكذلك خلال الدورات التدريبية للسائقين، ويهدف البروتوكول إلى فتح قنوات تسويقية جديدة، وإيجاد محفزات وتيسيرات لتشجيع المواطنين على تحويل سياراتهم للعمل بالغاز الطبيعي، وفق بيان لوزارة البترول.

ويأتي ذلك في إطار استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، لما يحققه من وفر للمواطنين وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، وتحقيق الاستدامة البيئية.

شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP توقع عقد مقاولات مع الشركة الهندسية للإنشاء والتعمير CRC-DORRA

اجمالي قيمة الاستثمار لتنفيذ مشروع Terrace بالشيخ زايد تصل إلى 2,5 مليار جنيه. تعتزم شركة HDP التنفيذ والانتهاء من بناء مشروع Terraceعلى مرحلة واحدة.

أعلنت شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP الذراع الاستثماري لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع عقد مقاولات مع الشركة الهندسية للإنشاء والتعمير CRC-DORRA، لبناء وتنفيذ الأعمال الإنشائية الخاصة بالوحدات السكنية بمشروع Terrace بالشيخ زايد، والذي تصل إجمالي تكلفة استثماراته إلى ٢,٥ مليار جنيه مصري، ويستهدف الانتهاء من بناء وتنفيذ الأعمال الإنشائية لكافة الوحدات السكنية بالكامل بمشروع Terrace ، وتعتزم شركة HDP الوفاء بوعودها للتسليم خلال الجدول الزمني المحدد والمعلن عنه مسبقا، وهو ما يعكس قوة مركزها المالي مع التزامها بالوفاء بمتطلبات عملائها، وتمكنها من تعزيز مكانتها القوية كواحدة من أكبر شركات الاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط.

شهد توقيع العقد حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، والمهندس أمجد حسنين رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP، ومحمد درة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الهندسية للإنشاء والتعمير CRC-DORRA وحسام عيسى الرئيس التنفيذي لشركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP

وفي هذا السياق أعرب أمجد حسنين رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP عن اعتزازه بالتعاون مع الشركة الهندسية للإنشاء والتعمير CRC-DORRA، والتي تعد أهم الأذرع الرئيسية لمجموعة شركات درة ، لما تمتلكه من خبرة تمتد لأكثر من ٨٠ عاماً كشركة بناء رائدة في مصر والشرق الأوسط، مؤكداً على إن هذا التعاون سيمكن شركة HDP من الوفاء بتسليم كافة الوحدات السكنية بمشروعها العقاري Terrace خلال الجدول الزمني المحدد والمعلن عنه مسبقاً، إذ تحرص شركة HDPعلى التعاون مع نخبة من أفضل شركات المقاولات لتولي أعمال بناء مشروعاتها العقارية، لتوفير وضمان تقديم تجربة سكنية مميزة ومتطورة مدعومة بكافة الخدمات التي يقدمها بنك التعمير والإسكان ومجموعة شركاته، باعتباره البنك الرائد في مجال التنمية العمرانية في مصر على مدار أكثر من ٤٠ عاما.

كما أشاد حسنين بالإنجاز الكبير الذي تمكنت شركة HDP من تحقيقه في أولى مشروعاتها العقارية Terrace بالشيخ زايد والذي كان الحافز المحوري لإطلاق سلسلة من المشروعات التوسعية الجديدة في مواقع استراتيجية متميزة، وذلك ضمن استراتيجية الشركة الطموحة لتقديم أفضل منتج عقاري في مجال التنمية العمرانية، وضمان تقديم تجربة سكنية مستدامة ومتميزة لعملائها باحترافية، مع توفير كافة الإمكانيات بأعلى معايير الجودة والكفاءة، مما يسهم في تعزيز رؤية الشركة لأن تكون واحدة من أكبر شركات الاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط.

ومن جانبه، أعرب المهندس محمد حسن درة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الهندسية للإنشاء والتعمير CRC-DORRA عن فخره بالتعاون مع شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP الذراع الاستثماري لبنك التعمير والإسكان ، وإسناد شركة HDP المرحلة السكنية في مشروع Terrace لشركته ، لافتا إلى تميز مشروع Terrace بموقع استراتيجي بمساحة ٣١ فدانا على ربوة مرتفعة بمدينة الشيخ زايد ويتضمن اجمالي عدد ٨٠٠وحدةسكنية، مؤكدا على استهداف شركة CRC-DORRA إلى الإنتهاء من تنفيذ كافة الأعمال الإنشائية للمشروع وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، مؤكدا على إلتزام شركته بتطبيق معايير السلامة المهنية المطبقة عالميا في المواقع الإنشائية، وتقديم تجربة حياتية منفردة ومتميزة تماشيا مع التوسع في التنمية العمرانية ضمن خطة الدولة في الوقت الحالي لكسب ثقة عملائها وتحقيق رؤيتهم.

قطاع الأعمال تبحث مع سكاتك النرويجية إنشاء محطة إنتاج كهرباء بالطاقة الشمسية لتشغيل مجمع الألومنيوم بنجع حمادي

التقى الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، ومحمد عامر نائب الرئيس التنفيذي لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط بشركة "سكاتك" النرويجية المتخصصة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء محطات توليد الكهرباء بانظمة الطاقة الشمسية واستخدام تخزين طاقة البطاريات، والتي لديها سابقة أعمال فى توفير الطاقة النظيفة لكبريات شركات إنتاج الألومنيوم في العالم، والوفد المرافق له بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، لبحث أوجه التعاون وسبل الشراكة في إقامة محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية واستخدام حلول طاقة البطاريات لتوفير الكهرباء النظيفة اللازمة لتشغيل مجمع الألومنيوم بمدينة نجع حمادي.

وعقد الدكتور عصمت اجتماعا مع وفد الشركة النرويجية، بحضور المحاسب عماد مصطفى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، والمهندس محمد السعداوي رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية، ومحمد دعبيس مساعد الوزير للمتابعة. وتم استعراض خطة تطوير شركة مصر للألومنيوم لزيادة الإنتاج وإدخال صناعات جديدة، وحرص الوزارة على توافق الشركات التابعة مع معايير التصنيع العالمية وتلبية شركة مصر للألومنيوم لاشتراطات المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، وذلك بعد أن نجحت في الحصول على شهادة معيار أداء مبادرة الإشراف على الألومنيوم (ASI)، وهي معايير صارمة لضمان سلامة وتوافق سلاسل التوريد وقوانين العمل وحماية البيئة والحوكمة والتسجيل في بورصة لندن للمعادن للاستمرار في الأسواق الأوروبية.

ناقش الاجتماع مقترح إقامة محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء النظيفة لتشغيل مصنع الألومنيوم، والجدوى الاقتصادية للمشروع وما يحققه من عوائد للصناعة في إطار التوافق مع اشتراطات الاستدامة والبيئة النظيفة والبصمة الكربونية الجديدة للمنتجات بما يعزز فرص المنافسة في الأسواق العالمية في ظل قيام الشركة بتصدير ٥٠٪ من إنتاجها إلى السوق الأوروبية، ويتم إنشاء المحطة على مرحلتين بقدرة ٥٠٠ م و س لكل مرحلة بقدرة إجمالية "١ جيجا" على أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى خلال ١٨ شهرا من تاريخ التوقيع، والمرحلة الثانية خلال ٢٤ شهرا وذلك بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة من خلال اتفاقية ثلاثية.

رضوى عبدالله

رئيس مصنع ١٠ الحربي يشدد على الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة لإنهاء المشروعات التي يتم تنفيذها

شدد المهندس محمد سعيد الخراشي، رئيس مجلس إدارة شركة أبي قير للصناعات الهندسية "مصنع ١٠ الحربي"، على الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة لإنهاء المشروعات التي يتم تنفيذها.

وحث رئيس مجلس إدارة الشركة (مصنع ١٠ الحربي) خلال لقاء العاملين، على التكاتف والعمل كأسرة واحدة للنهوض بالشركة، منوها إلى بعض الخطوات التي ينبغي الحرص عليها للحفاظ على الأمن السيبراني بالشركة والحفاظ على السرية التامة فيما يتعلق بتداول المعلومات خاصة على الأجهزة الإلكترونية بالشركة.

وأشارة إلى ضرورة حوكمة جميع الإجراءات للقطاعات والإدارات العامة والإلتزام بالإجراءات المنظمة للأمور الإدارية مثل الإجازات وربط بصمة الحضور والإنصراف بالأجور بشكل تلقائي، موجها بدراسة الأفكار البحثية المقدمة من العاملين والخاصة بتطوير المنتجات أو إدخال منتجات جديدة مع الاحتفاظ بحق صاحب الفكرة بأن تُنسب إليه.

يأتي ذلك في إطار الحرص على ضرورة قيام رؤساء مجالس إدارات الشركات والوحدات التابعة بعقد اجتماعات دورية مع العاملين لإطلاعهم على الموقف التنفيذي للمشروعات الجاري تنفيذها وإشراكهم في عملية صُنع القرار والاستماع إلى مطالبهم ومقترحاتهم المتعلقة

افتتاح مصنع شركة EUP Egypt لإنتاج البتروكيماويات بمدينة السادات

افتتح حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصنع شركة EUP Egypt لإنتاج البتروكيماويات بمدينة السادات، بحضور هوانج كوي هوي رئيس مجلس إدارة شركة EUP Europe Plastics، والسفير نجوين هوي دي يونج، سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية بالقاهرة، والمهندس المعتز بهاء الدين، رئيس مجلس إدارة شركة سي بي سي، المطور المسئول عن المجمع الصناعي بمدينة السادات. وسيتخصص المصنع في إنتاج Filler Master batch، المستخدم في صناعة المواسير البلاستيكية والأكياس وغيرها من منتجات البلاستيك، بتكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار في المرحلة الأولى، على أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ٣٠٠ ألف طن لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير.

وأعلن هيبة أن EUP Egypt هو أول مصنع باستثمارات فيتنامية ١٠٠ ٪ يُقام على الأراضي المصرية، ما يفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات الفيتنامية إلى السوق المصري، بعد استكشاف الفرص الاستثمارية والتعرف على حوافز وضمانات الاستثمار على أرض الواقع.

وقال هوانج كوي هوي، رئيس مجلس إدارة شركة EUP Europe Plastics أن مصنع الشركة في مصر يُعد امتداد لمصانع الشركة في فيتنام، والتي يبلغ عددها ٨ مصانع بطاقة إنتاجية ٦٠٠ ألف طن، وإيرادات تبلغ ٢٥٠ مليون دولار سنويًا، مؤكدًا أن الشركة ستسعى إلى نقل خبراتها التكنولوجية والمهنية إلى السوق المصري، لتعظيم إنتاجية الشركة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

إنشاء أول ممر رقمى يربط بين البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب ومنطقة الخليج العربى

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر، أحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، تعاونها مع شركة زين- عُمانتل الدولية (ZOI)، القطب الإقليمى الرائد فى مجال أعمال الجملة على مستوى الشرق الأوسط، والتى تصل إلى أكثر من ٢٠ كابلا بحريًا دوليًا فى المنطقة، لإنشاء ممر رقمى يربط بين البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب ومنطقة الخليج العربى، ما يجعله مسارا غير مسبوق لنقل البيانات بين قارتى آسيا وأوروبا.
وتمتد البنية التحتية المبتكرة لهذا الممر الرقمى من سواحل سلطنة عُمان المطلة على بحر العرب والخليج العربى إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بمصر، من خلال مزيج متطور من المسارات الأرضية والبحرية، باستخدام عدد كبير من الألياف الضوئية، ومن الناحية الفنية، تتميز المسارات الأرضية الممتدة عبر سلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية ومصر بموثوقية وأعلى درجات الحماية، ومن جانب آخر، سيتم الربط مباشرة بين المملكة العربية السعودية ومصر عبر كابل بحرى من خلال البحر الأحمر يتميز بسعات عالية، ويستخدم عددا كبيرا من الألياف الضوئية وقصر المسافة بين نقطتى الإنزال.

رئيس شركة الخطوط الملاحية الفرنسية العالمية يشيد بمناخ الاستثمار في مصر

عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتماعاً مع رودولف سعادة الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الملاحية الفرنسية العالمية «CMA CGM»، بحضور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وكامل الوزير وزير النقل، وأسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، و باتريس برجاميني النائب الأول لرئيس الشركة الفرنسية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أحمد فهمي، أن الرئيس التنفيذي للشركة اطلع الرئيس على تطورات المشروعات التي تقوم بها الشركة في مصر، مشيدا بمناخ التعاون السائد بين الجانبين.
وأكد اهتمام الشركة بتوسيع أطر هذا التعاون ليشمل مشروعات جديدة، في ضوء ما يلمسونه من فرص كبيرة وواعدة للعمل مع مصر، في مجالات تطوير الموانئ ومراكز التجارة اللوجيستية.
ومن جانبه أثنى الرئيس على العلاقات المصرية الفرنسية المتميزة على مختلف الأصعدة، وبالتعاون القائم بين مصر والشركة الفرنسية، والدور الذي تقوم به في تطوير بعض الموانئ المصرية، وتعزيز كفاءتها اللوجستية والاستيعابية، بما يدعم توجه الدولة لتحويل تلك الموانئ إلى مراكز للتجارة والخدمات.
وذلك في إطار خطة الدولة لتعزيز دور مصر كمركز لوجيستي وتجاري عالمي.

أسامة ربيع يبحث مع ميرسك التعاون المستقبلي وسياسات الإبحار في ظل تطورات الأوضاع

اجتمع الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، مع المدير التنفيذي لمجموعة APM Terminals كيث سڤندسن و أحمد حسن رئيس استراتيجية الأصول لمجموعة A.P.Moller-Maersk، وهاني النادى ممثل مجموعة شركات A.P.Moller-Maersk بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عبر تقنية الفيديوكونفرانس، لمناقشة تطورات الأوضاع في منطقة البحر الأحمر وباب المندب.
ناقش الاجتماع رغبة التعاون التشغيلي طويل الأمد الذي تم الإعلان عنه و الذي يجمع ميرسك العالمية ومجموعة HAPAG LIOYD الألمانية في تعزيز التواصل والتنسيق مع هيئة قناة السويس خلال الفترة المقبلة.
وأكد الفريق أسامة ربيع أن العلاقات المشتركة التي تجمع قناة السويس بعملائها علاقات ممتدة قائمة على التعاون والتنسيق المشترك بهدف دعم استقرار سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في أوقات الأزمات وذلك عبر فتح قنوات تواصل مباشرة مع العملاء واستطلاع آرائهم واحتياجاتهم وفقا لتداعيات الموقف.
وأوضح ربيع أن قناة السويس تقدم حزمة من الخدمات الملاحية للسفن التي تعبر من خلالها و تدعم خدمات الأمان الملاحي من خلال تقديم خدمات الإرشاد والمصاحبة بقاطرات الهيئة، بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيانة والإصلاح من خلال ترسانات الهيئة المتواجدة على البحر الأحمر والبحر المتوسط، وخدمات الإسعاف البحري و التزود بالوقود وغيرها من الخدمات التي تجعل من قناة السويس مركزا رئيسيا للتجارة العالمية.
من جهته أكد كيث سڤندسن المدير التنفيذي لمجموعة APM Terminals حرص مجموعة ميرسك العالمية على مراقبة تطورات الأوضاع في منطقة البحر الأحمر و إعادة تقييم سياساتها بشكل مستمر، معربا عن أمله في استقرار الأوضاع بما يمكن معه عودة السفن التابعة للمجموعة للعبور مرة أخرى من طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب عبر قناة السويس.

اقتصادية قناة السويس تدرس التعاون مع موانئ أوروبية في مجال نقل الوقود الأخضر

تدرس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس التعاون مع مزيد من الموانئ الأوروبية على البحر المتوسط في مجال نقل الوقود الأخضر مستقبلا لتيسير نقله من مركز إنتاج الوقود الأخضر بالمنطقة لأسواق الاستهلاك في أوروبا.
بحث وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مع ميكيلى كواروني سفير دولة إيطاليا بالقاهرة، سبل ومجالات التعاون بين الطرفين، خاصة في ظل سعي المنطقة الاقتصادية لجذب مختلف الاستثمارات العالمية في القطاعات الصناعية التي تستهدفها والتي تتسق مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى الريادة التي تحققها المنطقة الاقتصادية في مجال التحول الأخضر، والذي يحمل آفاقا جديدة للتعاون في مجالات إنتاج الوقود الأخضر وصناعاته المكملة والمغذية بالإضافة إلى خدمات تموين السفن به.
وشهد اللقاء عرض إمكانيات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من ٤ مناطق صناعية و٦ موانئ بحرية على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، كما تم استعراض رؤية الدولة المصرية في تعظيم الاستفادة من إمكانيات المنطقة من خلال تجهيزها بنية تحتية بمواصفات عالمية، بالإضافة إلى استراتيجية التكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية.
وذكر بيان، أن الاستراتيجية قدمت نموذجا لدعم سلاسل الإمداد وحركة التجارة والصناعة، وبالتالي أسهمت هذه الجاهزية في أن تكون المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركزاً لصناعات الوقود، فضلا عن الموقع الاستراتيجي وجاهزية الموانئ البحرية التي مكنت المنطقة الاقتصادية من تقدم خدمات تموين السفن بالوقود الأحفوري والوقود الأخضر، حيث حققت المنطقة الريادة من خلال نجاح أول عملية تموين سفن بالوقود الأخضر في شرق المتوسط وإفريقيا بميناء شرق بورسعيد للسفينة لورا ميرسك في أغسطس ٢٠٢٣ والذي يحتل المركز العاشر بين موانئ العالم في مجال الحاويات

وزيرة البيئة تبحث مشاركة القطاع الخاص في دعم السياحة البيئية

بحثت ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، مع بطرس سامي رئيس مجلس إدارة شركة وادى دجلة للتطوير والتنمية العقارية، سبل الاستثمار بمحمية وادي دجلة ومشاركة القطاع الخاص لدعم السياحة البيئية من خلال تنفيذ أنشطة بيئية داخل المحمية لتضاهي التجارب العالمية.
وقالت ياسمين فؤاد، في بيان، إن الوزارة اهتمت خلال الفترة الأخيرة بتطوير لغة الحوار حول البيئة في مصر ليمتد من الحد من التلوث إلى المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها كمورد استثماري فريد لتوفير سبل العيش المستدام.
وأوضحت أنه تم تنفيذ العديد من الاجراءات التي تخدم البيئة على الصعيدين ومن أهمها إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات وإعداد قانون للمخلفات وغيرها بالإضافة إلى العمل على وضع مخطط متكامل هدفة الأساسي هو حسن إدارة الموارد الطبيعية ليتم من خلاله الاتجاه نحو دعم الاستثمار بالمحميات الطبيعية بمشاركة القطاع الخاص وهو ما قامت به عدد من الدول الأخرى.
وأشارت إلى أن ذلك يتطلب العمل على تطوير رؤية القائمين على العمل بالمحميات بالإضافة إلى وضع مخطط لتطوير المحميات وإنشاء البنية التحتية بها ليتم خروج منتج جديد يتواكب مع مفهوم السياحة البيئية واشتراطاتها ليكون مصدر جديد للجذب السياحي لمصر.. وأضافت وزيرة البيئة أن قانون المحميات والذي صدر عام ١٩٨٣ يسمح بالاستثمار بالمحميات وفق حق ممارسة نشاط بإشتراطات بيئية معينة ومن هنا تم العمل علي جذب مشاركة القطاع الخاص للاستثمار بالمحميات من خلال إطلاق حملة ايكو ايجيبت والتي نتج عنها اعداد مخطط لإنشطة السياحة البيئية لعدد ١٣ محمية على مستوي الجمهورية.

اسلام عبدالفتاح

بقيمة مليوني جنيه.. القابضة للمياه توقع بروتوكولا لتوصيل الصرف الصحي بقرى حياة كريمة

وقعت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي برتوكول تعاون مع جمعية الأورمان؛ لدعم خدمة توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بقري محافظات الجمهورية المدرجة بمشروع حياة كريمة.
وقال المهندس ممدوح رسلان، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، إنه وفقا للبروتوكول تحدد الشركات التابعة للشركة القابضة في محافظات الجمهورية كافة الأسر الأكثر احتياجا لتوصيل الصرف الصحي، ووضع قائمة بالحالات المستحقة لتنفيذها في القرى المدرجة بمشروع حياة كريمة ومتابعة تنفيذ وصلات الصرف الصحي للحالات المستحقة في إطار التعاون بين الشركة والمجتمع المدني لتخفيف العبء عن المواطنين، والمساهمة في تمويل الوصلات المنزلية للأسر الأكثر احتياجا.
وأشار إلى أهمية التوعية المستمرة حول قضايا الصرف الصحي وضرورة تعزيز الوعي الجماعي بأهمية الصرف الصحي الآمن، وأن تلك الخطوة تعتبر جزءًا من رؤية الشركة لبناء مستقبل مستدام، حيث تسعى إلى تحقيق تحسينات مستمرة في البنية التحتية للصرف الصحي من خلال التعاون القائم بين الدولة والمجتمع المدني، لتحقيق تقدم حقيقي نحو تحسين جودة حياة المواطنين وضمان بيئة صحية مستدامة للأجيال القادمة.

ومن جانبه، قال المهندس حسام القباني، مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان السابق، إن البروتوكول يهدف لتحقيق التعاون الفعال مع أجهزة الدولة في تطوير المناطق الأكثر احتياجا وتحقيق التنمية الحضرية ودعم مشروعات البنية التحتية والمشروعات متناهية الصغر وغيرها من المشروعات التي تسهم في دعم الموقف الاجتماعي والاقتصادي بالدولة.

داليا أحمد

شركات البترول .. الرقم الصعب فى الموازنة العامة

12 شركة تستهدف 23 مليار جنيه استثمارات بموازنة 2024-2025 .. ووزير البترول : استراتيجية العمل ترتكز إلى تحقيق الاستدامة للشركات من خلال استمرارية النشاط الاستثماري والتشغيل الآمن

تأكيدا لدورها في الاقتصاد المصري ، اعتمدت الجمعية العامة لشركات القطاع العام البترولي (شركات أسيوط والاسكندرية والعامرية للبترول والبتروكيماويات المصرية، برئاسة طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، الموازنة التخطيطية للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
وبحسب بيان للبترول تستهدف شركات القطاع العام البترولي والبالغ عددها ١٢ شركة ضخ استثمارات بقيمة ٢٣ مليار جنيه ، فيما اكد وزير البترول طارق الملا، على أهمية التطوير الذي شهدته منطقة أسيوط الجغرافية البترولية والمستمر حتى الآن عبر إضافة طاقات تكرير جديدة منها مجمع البنزين عالي الأوكتان، ومشروع مجمع أنوبك لإنتاج السولار الجاري العمل عليه وغيرها من المشروعات بالمنطقة التى تستهدف تطويرها وزيادة قدرتها.
كما أشار إلى الدور التاريخي والقيادي الذي تلعبه شركة الإسكندرية لتكرير البترول بما لديها من إمكانيات وعراقة فى رئاسة المنطقة الجغرافية البترولية بمحافظة الإسكندرية وما شهدته المنطقة من تطوير سواء بالنسبة للكيانات البترولية أو التسهيلات الموجودة بها أو ما تم من تطوير فى حوض جونة البترول هناك.
ولفت إلى أن ذلك تم من خلال الرؤية الاستباقية للتطوير والتحديث والتى انطلقت عام ٢٠١٦ واستهدفت إيجاد منظومة تكرير قوية ومتكاملة بخطة عمل تمتد حتى عام ٢٠٣٠، تدعم تأمين إمدادات المنتجات البترولية للسوق المحلى وزيادة قدرات المصافى وتطوير الوحدات الإنتاجية وتوفير استثماراتها اللازمة وتطبيق البرمجة الخطية للمصافى واستخدام برنامج الساب فى إطار التحول الرقمى واستخدام البرامج العلمية والعملية اللازمة ، وهذا التطوير الاستباقى أثبت جدواه فى ظل التحديات الحالية التى نشهدها ونتج عنه مشروعات تعمل بمعايير تضاهى المعايير العالمية.
وقال طارق الملا، إن استراتيجية العمل البترولي ترتكز إلى تحقيق الاستدامة للشركات من خلال استمرارية النشاط الاستثماري والتشغيل الآمن والذي يضيف باستمرار لقدرات الشركات والقطاع ككل بما يمكنه من مواكبة جهود التنمية ومعدلات النمو المتزايدة.
وأوضح أن مصفاة العامرية لتكرير البترول تكتسب أهمية خاصة فى منظومة التكرير بما تنتجه من منتجات متخصصة وزيوت أساسية وشموع وغيرها ، وأنها بما تشهده من تطوير مستمر فى الوحدات الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتقليل الفاقد ومشروعات توافق بيئي مستمرة في تحقيق أهدافها الاستثمارية الطموح عاماً بعد الآخر.
وأكد وزير البترول والثروة المعدنية، أن كيانات قطاع البترول وبخاصة شركات القطاع العام شهدت تطوير مستحق وغير مسبوق لما يمثله قيمة مضافة لقطاع البترول والصناعة والاقتصاد الوطني ، وقال إن التطوير جاء وفق نهج علمي وتنفيذاً لاستراتيجية واضحة رأت تطوير الشركات كأولوية أولى وتم ضخ استثمارات قوية فى مشروعات جديدة بها زادت من دعم مراكزها المالية والدور الإيجابى فى دعم الاقتصاد المصري.
وأضاف أن ذلك التطوير فى الكيانات دعمته القيادة السياسية وشمل كافة المجالات بداية من السلامة والصحة المهنية ومروراً بتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين كفاءة العمليات وتنفيذ مشروعات التوافق البيئي وخفض الانبعاثات وترشيد الإنفاق وصقل خبرات ومهارات العاملين ومراعاة البعد الاجتماعي من خلال تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وأن وجود نماذج عمل واضحة تلتزم بها الكيانات البترولية والتكامل بينها وزيادة قدرتها على التنسيق وتحديد الأهداف ينعكس فى موازناتها الطموح وهو ما نشهده عاماً بعد الآخر، لافتا إلى أن التطوير الذى تم فى شركات القطاع العام غير مسبوق روعى فيه تنوع أنشطتها ودورها الهام الذى يعد بمثابة العمود الفقرى لمنظومة العمل البترولى.
وقال الملا إن مصفاة العامرية لتكرير البترول تكتسب أهمية خاصة فى منظومة التكرير بما تنتجه من منتجات متخصصة وزيوت أساسية وشموع وغيرها ، وأنها بما تشهده من تطوير مستمر فى الوحدات الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتقليل الفاقد ومشروعات توافق بيئي مستمرة في تحقيق أهدافها الاستثمارية الطموح عاماً بعد الآخر.
من جانبه أشاد المحاسب محمد راغب وكيل أول الجهاز المركزي للمحاسبات باستهداف الشركات الاثنتى عشرة موازنات العام المالي استثمارات بحوالي ٢٣ مليار جنيه، وهى بالفعل موازنات طموح وتحقق قيمة مضافة وخاصة إذا ما انعكست على الأداء وتحقيق الأهداف.
وخلال جمعية اعتماد الخطة والموازنة لشركة البتروكيماويات المصرية تم عرض فيلم تسجيلى حول تطور الشركة وقدم المهندس أحمد موقع رئيس الشركة عرضاً توضيحياً حول مشروعاتها ومستهدفاتها، ووجه الملا تهنئة للشركة والعاملين على التشغيل التجريبى لمفاعل البلمرة الخامس وزيادة الطاقة الإنتاجية لمادة ال PVC، مشيراً إلى أن التطوير الذى شهدته الشركة فى الفترة الأخيرة حقق هدفين رئيسيين وهما زيادة الإنتاجية من البولى فينيل كلورايد كمنتج حيوى ذى مستوى يحظى بالإشادة ويحتاجه الاقتصاد الوطني وكذا إعادة البريق لهذا الكيان الحيوى الذى أسس لانطلاقة صناعة البتروكيماويات فى مصر ذات القيمة المضافة والدعم المستمر للصناعة والاقتصاد الوطنى ، مشدداً على أهمية الاستمرار فى تحسين الإنتاج وزيادته باستمرار لمواكبة الاحتياجات المتنامية للسوق المحلية.
حضر أعمال الجمعيات الجيولوجى علاء البطل الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة البترول ونوابه ، والدكتور مجدى جلال رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية(إيجاس) والمهندس إبراهيم مكى رئيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات والمحاسب أشرف عبدالله والدكتور هشام لطفى والمهندس جمال فتحى مساعدوا الوزير للشئون المالية والقانونية والأمن والسلامة ورئيس الإدارة المركزية لمكتب الوزير المهندس حسانين محمد ورئيس الإدارة المركزية للاتصالات أحمد راندى ورئيس الإدارة المركزية النقل وتوزيع المنتجات البترولية المهندس محمود ناجى ووكيل الوزارة للشئون المالية المحاسب أشرف قطب ورئيس الإدارة المركزية لتأمين المنشآت البترولية اللواء وائل الصفتى والمحاسب محمد راغب وكيل أول الجهاز المركزى للمحاسبات ومحمد جبران رئيس النقابة العامة للعاملين بالبترول وممثلى وزارات المالية والتخطيط والصناعة ومركز معلومات قطاع الأعمال العام.

طارق الملا: استراتيجية العمل البترولي ترتكز إلى تحقيق الاستدامة للشركات من خلال استمرارية النشاط الاستثماري والتشغيل الآمن

استراتيجية تطوير

وتستهدف استراتيجية قطاع البترول تطوير وتحديث مصافى التكرير وإضافة مشروعات جديدة حيث تهدف تلك المشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية من المنتجات البترولية وإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة لتلبية احتياجات السوق المحلى والتوسع فى صناعات القيمة المضافة، حيث تم تحديث استراتيجية التكرير وتصنيع البترول فى مصر حتى ٢٠٤٠ بالتعاون مع استشاري عالمى متخصص تمت زيادة طاقة التكرير وتطوير ورفع كفاءة المصافى القائمة تم إضافة عمليات تصنيع جديدة لتحويل المنتجات منخفضة القيمة إلى منتجات عالية القيمة.
واستمرارًا لتنفيذ استراتيجية قطاع البترول لتطوير وتحديث مصافى تكرير البترول، أنجز قطاع البترول شوطا كبيرا فى إنجاز مشروعات المجمعات والوحدات الإنتاجية الجديدة لتكرير البترول بإجمالي استثمارات ٧,٣ مليار دولار بهدف إنتاج منتجات بترولية عالية الجودة للمساهمة فى تأمين احتياجات السوق المحلى وتقليل الاستيراد منها، حيث يجرى حاليا أعمال التجهيز للتشغيل التجريبي لتوسعات مصفاة تكرير ميدور تمهيدًا لدخوله مرحلة الإنتاج والذى يهدف إلى زيادة الطاقة التكريرية للمصفاة بنسبة ٦٠٪، لإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات الاوروبية Euro٥، كما يجرى تنفيذ مجمع إنتاج السولار بشركة أنوبك بمحافظة اسيوط، وتوسعات مصفاة تكرير شركة السويس لتصنيع البترول، ومشروع إنشاء وحدة جديدة للتقطير الجوى بمصفاة أسيوط لتكرير البترول.
و تم الانتهاء قبل نهاية عام ٢٠٢٣من تنفيذ مشروع وحدة تقطير المتكثفات (CDU) بشركة النصر للبترول بالسويس فى اطار تحديث مصفاة التكرير بالشركة، ويهدف المشروع إلى إنشاء وحدة تقطير للمتكثفات بطاقة ١٫٢ مليون طن سنويًا وبتكلفة ٣٫٣ مليار جنيه، وذلك لإنتاج منتجات بترولية عالية القيمة الاقتصادية مثل السولار والبوتاجاز والنافتا.
وشهدت السنوات التسع الماضية تنفيذ ٨ مشروعات تكرير وتصنيع باستثمارات تبلغ ٥,٣ مليار دولار بحجم إنتاج مضاف بلغ ٥,٣ مليون طن وتضمنت أهم مشروعات التكرير والتصنيع المنفذة توسعات الإسكندرية لتصنيع البترول ومصفاة المصرية للتكرير ومجمع إنتاج البنزين بأسيوط ويبلغ حجم استثمارات مشروعات التكرير والتصنيع الجاري تنفيذها ٧ مليارات دولار.
وعلى مدار السنوات التسع الماضية والتى شهدت تطور قدرات إنتاج السولار والبنزين والبوتاجاز محليًا، حيث تم تنفيذ استراتيجية طموحة اعتبارًا من عام ٢٠١٦ لتطوير أداء صناعة تكرير البترول والتى اهتمت بزيادة الطاقات الإنتاجية من السولار والبنزين والبوتاجاز للمساهمة فى سد جانب كبير من الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى وتأمين هذه المنتجات الحيوية محليًا وتقليل الاستيراد، فقد شهدت التسع سنوات الماضية تشغيل ٨ مشروعات جديدة فى مجال تكرير وتصنيع البترول وتوسعات مصافى التكرير بتكلفة استثمارية إجمالية تزيد عن ٥ مليارات دولار وتعاظمت أهمية المشروعات التى تم إقامتها بشكل كبير خلال العامين الأخيرين حيث كانت بمثابة صمام الأمان لتوفير جانب كبير من احتياجات السوق المحلية فى أوقات التحديات والأزمات العالمية التى مر بها العالم.
وافتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي ثلاثًا من أضخم المشروعات والتوسعات المنفذة فى مجال تكرير البترول، وأعطى إشارة بدء تشغيلها وهى مشروع مصفاة المصرية للتكرير بمنطقة مسطرد فى سبتمبر ٢٠٢٠، ومجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين بشركة أنربك بالإسكندرية فى أغسطس ٢٠٢٠، ومجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين بمصفاة تكرير أسيوط فى ديسمبر ٢٠٢١ ، كما تم تنفيذ وتشغيل مصنع إنتاج الأسفلت بمصفاة تكرير السويس.

مستهدفات

ومن بين مستهدفات الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ ، حدد قطاع البترول والغاز لنفسه مستهدفات تتمثل في التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف لتعزيز الطاقات الإنتاجية لتصبح مصر لاعباً عالمياً في سوق الطاقة ، ورفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلى الإجمالي للدولة من نصف في المائة عام ٢٠٢٢ إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
كما تتضمن المستهدفات مواصلة زيادة الاستثمارات بقطاعي النفط والغاز لجذب عدد أكبر من المستثمرين من خلال تطوير نظم المزايدات، وتبسيط الإجراءات، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات لتوفير مناخ استثماري جاذب ، وتتضمن كذلك مضاعفة صادرات البترول والغاز لتسجل ٣٦مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠مقارنة بحوالي١٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢-٢٠٢١.
وتتضمن أيضا استهداف خفض انبعاثات قطاع البترول والغاز المصري بنسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ ، والتوسع في تنفيذ مشروعات وقف حرق غازات الشعلة في إطار انضمام قطاع البترول المصري إلى مبادرة البنك الدولي العالمية لوقف الحرق الروتيني لغازات الشعلة بحلول عام ٢٠٣٠.

اسامة المنياوى

وزيرا الإنتاج الحربي والهجرة يبحثان التعاون لدعم المصريين بالخارج الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية بمصر

بحث محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي ، مع سها جندي وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، تعزيز أوجه التعاون المشترك بشأن دعم المصريين بالخارج الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية صناعية بمصر.
وأشار وزير الدولة للإنتاج الحربي إلى المشاركة الفعالة للوزارة بكافة مؤتمرات وزارة الهجرة التي تدعو إليها والتي أتاحت الفرصة للتعاون مع عدد كبير من علماء مصر في الخارج .
وأكد أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجية العمل بوزارة الإنتاج الحربى وشركاتها التابعة وهي استخدام التكنولوجيا وكافة النظريات والعلوم الحديثة لنقل الصناعة الوطنية، وذلك من خلال استغلال فائض الطاقات الإنتاجية لتنفيذ مشروعات لصالح القطاع المدني لتساهم في خطة التنمية الشاملة بالدولة معتمدة في ذلك علي الانفتاح والتعاون مع كافة الشركات العالمية لنقل وتوطين أحدث تكنولوجيات مجالات التصنيع المختلفة داخل الشركات والوحدات التابعة للوزارة .

وزير التخطيط: «الصندوق السيادي» يسعى لتطوير شركات مصر القابضة للتأمين

قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، إن الصندوق يسعى لتطوير كافة الشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين باعتبارها صرح اقتصادي كبير، يضم خبرات وكفاءات متميزة وأصول استثمارية وفرص واعدة.
جاء ذلك خلال لقاء الوزيرة مع مها عبدالرازق، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، بحضور المستشار محمد أبا زيد، المستشار القانوني للوزيرة.
وأكدت «السعيد» حسب بيان لوزارتها ضرورة تطوير العمل بالشركة وتعظيم استغلال الأصول العقارية وتعظيم العوائد منها ومكنة كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمحفظة الاستثمارية للشركة بالتعاون مع صندوق مصر السيادي.
وأشارت إلى ضرورة التنسيق بين مشروعات الصندوق السيادي وخطط الشركة لتحقيق التكامل والاستفادة من إمكانيات الصندوق السيادي.

توقيع عقود بحث و تنقيب عن الذهب في صحراء مصر الشرقية

وقع المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية عقد استغلال خام الذهب والمعادن المصاحبة في منطقة أبومروات بالصحراء الشرقية بين هيئة الثروة المعدنية وشركة أتون مايننج الكندية وذلك بعد تحقيقها كشفا تجاريا للذهب بمنطقتى حمامة غرب ورودرين الواقعتين بامتياز أبومروات في مساحة حوالى ٥٨ كيلو متر مربع.
كما شهد المهندس طارق الملا توقيع عقد بين هيئة الثروة المعدنية وشركة AKH GOLD الإنجليزية للبحث عن الذهب على مساحة ٣٥٠ كيلو متر مربع بمنطقتى بئر أسل و جبل الميت بالصحراء الشرقية وذلك في إطار توسع الشركة الانجليزية في الاستثمار في البحث عن الذهب في مصر بعد فوزها بعدد من المناطق في المزايدة العالمية للبحث عن الذهب بجولتيها الأولى والثانية .
وأكد الملا عقب التوقيع أن الاصلاحات التي تم تنفيذها في منظومة عمل قطاع التعدين المصرى ساهمت في جذب استثمارات الشركات العالمية للبحث عن الذهب والمعادن الثمينة ، مشدداً على أهمية الاسراع بعمليات البحث والتنقيب بهدف تحقيق نتائج ايجابية

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك

اليوم .. إنعقاد عمومية «ثمار» لزيادة رأس المال إلى ١٠٠ مليون جنيه خلال ٣ سنوات

قالت شركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الاوراق المالية والسندات، إن خطة الشركة المستقبلية تستهدف زيادة رأس المال إلى ١٠٠ مليون جنيه خلال ٣ سنوات.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أن العمومية غير العادية ستنعقد اليوم الأحد ٢١ يناير لرفع رأس المال من ٦٦ مليون جنيه إلى ٧٢ مليون جنيه.
يشار إلى أن المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية، حققت أرباحا بلغت ٧,٦٦ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ١١,١٦ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

«البورصة المصرية» تدخل العام الجديد بقطاعات صاعدة وخطة تطوير حكومية

قطاعات جديدة عديدة بدأت تظهر في تقارير الأداء بالبورصة المصرية ، حيث كشفت تقارير الإفصاح بالبورصة المصرية، عن نمو لافت لاستثمارات صناديق التأمينات في سوق المال المصرية، بكبرى الشركات المقيدة، وذلك بما يسهم في زيادة عمق السوق، ويوفر سيولة إضافية، ويحفز الاستثمارات الأجنبية، وذلك على غرار ما يحدث في الأسواق الدولية.
وزاد صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي بالبنك التجاري الدولي من ١٥٨,٣ مليون سهم تعادل حصة ٥,٢٤٪ من البنك، إلى ١٨٧,٦ مليون سهم تعادل حصة ٦,٢١٪ بالبنك.
ويتوزع هيكل ملكية البنك التجاري الدولي (مصر)، عن استحواذ شركة فيرفاكس المالية القابضة على نسبة ٦,٤٪ تعادل ١٩٢,٣ مليون سهم، وشركة ألفا أوربكس المحدودة وهي شركة تابع لشركة ADQ تبلغ إجمالي نسبة ملكيتها ١٨,٣٧٪ سهم في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية (GDR) .
كما استحوذ صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي على عدد ٨٢,١ مليون سهم بمجموعة إي أف جي القابضة تعادل ٥,٦٢٪ من أسهم المجموعة.
ويتوزع هيكل ملكية مجموعة إي أف جي القابضة، بين بنك ناتيكسيس إس إيه بحصة ١٢,٢٦٪، ورمكو بحصة ٩,٤٪، وذا بنك أوف نيويورك بحصة ٨,٠٤٪، ونظام الإثابة والتحفيز للعاملين بحصة ٥,٢١٪ .
ووفقا لدراسة حكومية صدرت في أكتوبر ٢٠٢٢، يبلغ حجم استثمارات البنوك المصرية والبريد المصري الموجه للبورصة ما بين ١-٢٪ من إجمالي الأموال المتاحة، كما بلغت نسبة استثمارات شركات التأمين في الأسهم ووثائق صناديق الاستثمار والمحافظ المالية المرتبطة بوحدات استثمارية حوالي ٢٦٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وسجلت الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية المتداولة الأخرى حوالي ٢,٨٪ من استثمارات صناديق التأمين الخاصة، بينما بلغت نسبة صناديق الاستثمار في الأسهم حوالي ٣,٦٪ من إجمالي قيمة أصول استثمارات صناديق الاستثمار، وهناك ٥ دراسات تؤكد ذلك.
ويسهم زيادة استثمارات المؤسسات الحكومية في البورصة، في طمأنه المستثمرين الأجانب، وإعادتهم مرة ثانية لسوق المال بعد الموجة البيعية التي شهدتها الفترة الماضية، كما أن الاستثمار المؤسسي في أسواق المال يلعب دورًا كبيرًا أيضا في إحداث قدر كبير من الاستقرار في أداء السوق.
وفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن الاستثمار المؤسسي يشكل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي حجم التداول في البورصات العالمية المتطورة، ويلعب الاستثمار المؤسسي دورًا مهمًا في الأسواق المالية نتيجة لما تضخه تلك المؤسسات من رؤوس أموال للشركات وخلق مزيد من الطلب في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس على سيولة الأوراق المتداولة وتعزيز كفاءة السوق بشكل عام.

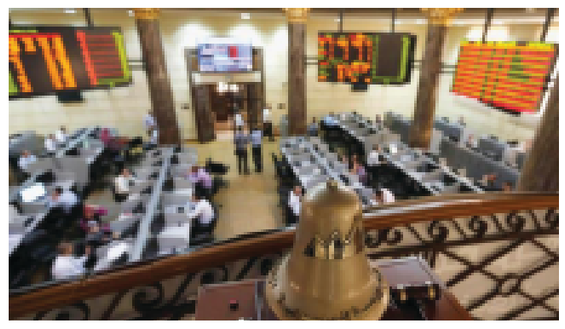

التأمينات ترفع استثماراتها فى البورصة .. وصندوق التأمين الحكومي يستحوذ على حصة 5,6% بمجموعة إي أف جي .. وخبير : قطاعات الأغذية والبنوك والخدمات المالية غير المصرفية ستكون صاحبة أداء مميز في البورصة خلال الفترة المقبلة

قطاعات جديدة

من جانبه ، توقع هاني جنينة، كبير الاقتصاديين ومحللي استراتيجيات الاستثمار بشركة كايرو كابيتال لتداول الأوراق المالية، استمرار صعود البورصة المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري مدعوما بعدة عوامل على رأسها التوقعات بحدوث تحريك لسعر الصرف.
وقال جنينة، في تصريحات له ، إن قطاعات الأغذية والبنوك والخدمات المالية غير المصرفية من المتوقع أن تكون صاحبة أداء مميز في البورصة خلال الفترة المقبلة.
واعتبر جنينة أن تحريك سعر الصرف لن يكون العامل المباشر لانتعاش القطاعات المذكورة، وإنما مساهمته في حل أزمة نقص النقد الأجنبي وتوفير الدولار، وهو ما تحتاج إليه شركات هذه القطاعات والتي قد تواجه صعوبة في توفير الدولار في الوقت الحالي.
وأوضح أن الشركات تسعر منتجاتها بالفعل بسعر الدولار في السوق السوداء (في حدود ٥٥ جنيها حاليا) وعلى رأسها العقارات، لكن تحريك سعر الجنيه في البنوك سيكون مرتبطا بالاتفاق مع صندوق النقد وبالتالي قد تحدث وفرة في تدفقات الدولار وتلبية احتياجات الشركات بما ينعكس على أدائها ونتائجها.
وأوضح أن البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية ستستفيد من رفع الفائدة المتوقع أن يصاحب تحريك سعر العملة خلال الفترة المقبلة.

خطة تطوير

وتستهدف الحكومة، تطوير البورصة خلال الفترة من ٢٠٢٤ وحتى ٢٠٣٠ من خلال تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة ببنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية، وتأسيس صندوق صانع سوق في البورصة بقيمة تتراوح بين ٢٠-٣٠ مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية، وذلك وفقًا لوثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري.
يأتي ذلك في إطار المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي سيبدأ تطبيقها في أبريل ٢٠٢٤، والذي يستهدف المزيد من الإصلاح الاقتصادي، ورفع نسبة مساهمته في الاستثمارات المنفذة إلى ٦٥٪، وتبني العديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تستهدف مواصلة تطوير بيئة الأعمال وتعزيز مستويات الحوكمة والنزاهة والشفافية.
وتتضمن المرحلة الثالثة استكمال تنفيذ سياسة ملكية الدولة، والتي اعتمدها الرئيس عبد الفتاح السيسي بنهاية عام ٢٠٢٢، وتعتبر الأولى من نوعها على مستوى دول الشرق الأوسط على رأس الإجراءات الإصلاحية المستقبلية التي تعتزم الدولة المصرية المضي قدمًا في تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠، وذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية.
ولتنفيذ سياسة ملكية الدولة ستركز الإصلاحات المقبلة على عدد من البنود ذات الصلة أبرزها برنامج الطروحات العامة، وتحسين وحوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة وضمان المنافسة والحياد التنافسي من خلال العديد من الإجراءات والتي تشمل مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات العامة، والذي تضمن تخارج الدولة من ٣٥ شركة وأصل مملوكا لها بداية من الربع الأول لعام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤.
وانتهت الحكومة من التخارج الكامل أو الجزئي لحصة الدولة في ١٣ شركة ساهمت فيها خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ وحتى يوليو ٢٠٢٣، فيما تخطط الدولة خلال الفترة المقبلة استمرار تنفيذ برنامج الاكتتابات الحكومية وتخارج الدولة من حصص تتراوح بين ٢٥-٦٠٪ من ملكية عدد من الأصول المملوكة لها خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣-يونيو ٢٠٢٤) بقيمة ٥ مليارات دولار.

ارتفاعات

ومع تسجيل مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعا جماعيا، خلال جلسات الأسبوع الماضي ، قالت رئيسة شركة "ثري واي" لتداول الأوراق المالية، رانيا يعقوب، إنها تتوقع تصاعد مؤشرات السوق المصرية حتى الوصول إلى مستوى ٣٥ الف نقطة، مشيرة إلى أنه حتى إذا تم الوصول إلى هذا المستوى فإنه لا يعتبر قمة تاريخية، لأنه سيظل دون مستوى قمة السوق في سنة ٢٠١٨، التي لم تتعد ١٨٤٠٠نقطة، إذا نظرنا إلى المتغيرات التي حصلت على قيمة الجنيه مقابل الدولار.
وأضافت يعقوب أنه ما زال هناك "رالي" صعود مستمر أمام السوق، بسبب إعادة تقييم جديد للأصول على ضوء قيمة الجنيه خلال هذه الوضعية سيشهد المزيد من ضخ السيولة في سباق بين المستثمرين للحفاظ على مدخراتهم.
كانت البورصة المصرية استقرت خلال الأسبوع الثاني من العام ٢٠٢٤ ، في المربع الأحمر مع تسجيل مكاسب أسبوعية جيدة خلال تعاملات الأسبوع الثاني من العام ٢٠٢٤.. وخلال تعاملات الأسبوع ، ارتفع رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بنسبة ١,٩٤٪ لتربح الأسهم المدرجة نحو ٣٤ مليار جنيه، وذلك بعدما صعد رأس المال السوقي من مستوى ١٧٤٦ مليار جنيه في إغلاق تعاملات الأسبوع الماضي، إلى نحو ١٧٨٠ مليار جنيه بنهاية تعاملات الأسبوع .

وائل خطاب

بلتون للتأجير التمويلي توقع عقد تمويل مشترك بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه

أعلنت شركة بلتون المالية القابضة، عن قيام شركتها التابعة (بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم) بتوقيع عقد تمويل مشترك بنظام البيع وإعادة التأجير مع كل من شركة كايرو للتأجير التمويلي وشركة إيزيليس للتأجير التمويلي.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أن العقد بهدف تمويل شركة المصريين لخدمات الرعاية الصحية بإجمالي قيمة ٦٠٠ مليون جنيه لتغطية جزء من التكلفة الاستثمارية لبناء مبنى مركز الخدمات والأرض الملحقة به ضمن الخطط التوسعية للشركة.
يشار إلى أن بلتون المالية القابضة، حققت صافي ربح بلغ ٨٥,٧٧ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل خسائر بقيمة ١٣٩,٨٨ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى إلى ٩٥٦,٥٢ مليون جنيه، مقابل إيرادات قدرها ٢٥٧,٦٦ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢.

الرقابة المالية تعتمد لائحة النظام الأساسي لعدد من الهيئات والصناديق

اعتمدت هيئة الرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، تعديل لائحة النظام الأساسي لعدد من الهيئات والصناديق.
وقالت الهيئة في بيان لها، إنه تم اعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بقرارها رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٤.
وجاء القرار باستبدال نصوص المادة ٥/ب من الباب الثاني، والبنود أ وب وج وفقرة "أجر الاشتراك" من بند "أحكام عامة في حساب المزايا" من المادة ٧ من الباب الثالث.
كما اعتمدت الهيئة تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص لضباط الإدارة العامة بشرطة الكهرباء، بقرارها رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٤.
وجاء القرار باستبدال نصوص المواد ٥ من الباب الثاني، والبندين ١ و٣ من المادة ٨ من الباب الثالث.
كذلك عدّلت الهيئة لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص للمعاش التكميلي للعاملين بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، بقرارها رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٤.
وجاء القرار باستبدال نصوص المادتين ٤/د و٥/٢ من الباب الثاني، والمادة ١/٨ و٢ من الباب الثالث.
كما أعلنت الهيئة تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصانع النحاس المصرية، بقرارها رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٤.
وجاء القرار باستبدال نصوص المادتين ٤/٥ و٥ من الباب الثاني والمادة ١٣/ج من الباب الثالث.
من ناحية أخرى، سجّلت الهيئة صندوق التكافل "الزمالة" للعاملين بشركة الوسطاني للبترول، بقرارها رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٤.
وجاء القرار بتسجيل صندوق التكافل "الزمالة" للعاملين بشركة الوسطاني للبترول، ومقره الرئيس ٣٤ر بالشطر السادس بأبراج الصفا الإداري بزهراء المعادي، بسجل صناديق التأمين الخاصة بالهيئة تحت رقم ١٠٣٠، كشخصية اعتبارية مستقلة.

عمومية المصري لتنمية الصادرات توافق على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٤٠,١ مليون جنيه

وافقت الجمعية العامة العادية لبنك المصري لتنمية الصادرات، على زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٤٠,١٤ مليون جنيه.
وأوضح البنك في بيان لبورصة مصر، أن الزيادة عن طريق توزيع أسهم مجانية وفقا لقرار العمومية العادية في مارس الماضي المتضمن الموافقة على توزيعات الأرباح.
وأشار إلى أن الزيادة المجانية موزعة على ٨٤,٠١ مليو سهم.
وعلى صعيد العمومية غير العادية، اعتمدت النظام الأساسي الجديد للبنك شاملا المادتين ٦- ٧ بناء على قرار زيادة رأس المال.
يشار إلى أن بنك المصري لتنمية الصادرات حقق أرباحا بلغت ٢,٢٩ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٩٩٣,٥ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.
وبلغ صافي الدخل من العائد خلال الفترة نحو ٣,٩ مليار جنيه، مقابل نحو ٢,١٤ مليار جنيه بالفترة المقارنة من ٢٠٢٢.
وعلى مستوى الأعمال المستقلة، حقق البنك أرباحا بلغت ٢,١٥ مليار جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٩٤٣,٦٦ مليون جنيه في التسعة أشهر المقارنة من ٢٠٢٢.

داليا احمد

عقد برنامج «منفذى العمليات ومديرى الحساب بالبورصة المصرية» بالإسكندرية لأول مرة

عقدت البورصة المصرية بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، برنامج «منفذي العمليات ومديري الحساب بالبورصة المصرية» لأول مرة، بالإسكندرية وذلك بمبادرة من أحمد الشيخ رئيس البورصة، دعما للشركات الأعضاء بالإسكندرية، لتخفيف الأعباء التي تتحملها عند انتقال موظفيها إلى القاهرة، حيث يأتي البرنامج استجابة من رئيس البورصة لطلب الشركات الأعضاء بالإسكندرية خلال لقائه معهم أكتوبر الماضي.
وقالت البورصة في بيان، إن البرنامج عقد بالتعاون بين البورصة المصرية ومعهد الخدمات المالية (الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية) وصندوق حماية المستثمر، ويستمر خلال الفترة من ١٥ يناير وحتى ١٩ يناير الجاري، ويشارك به ٣٢ متدرب من ١٢ شركة سمسرة بالإسكندرية.
وصرح أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية بأن تنظيم البرنامج التدريبي، يهدف لرفع كفاءة كوادر الشركات الأعضاء تعزيزا لكفاءة السوق، ونفاذا للبند التاسع والأربعين من استراتيجية البورصة المصرية للتطوير والذي يهدف إلى تطوير المحتوى العلمي لدورات تدريب العاملين بالشركات الأعضاء بالبورصة والتوسع في تلك الدورات والبرامج التدريبية.
ويهدف البرنامج التدريبي إلى إكساب منفذي العمليات ومديري الحساب المعرفة اللازمة بالمسئوليات والمهام والالتزامات الخاصة بهم في شركات السمسرة مع استيعاب قواعد القيد والإفصاح وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى التعرف على قواعد الملاءة المالية والمعايير المالية، وتعزيز إلمام المتدربين بنظم إدارة الأوامر والتداول بالبورصة المصرية.
ويتضمن توضيحا لقواعد حظر التلاعب في الأسعار، وعروض الشراء بغرض الاستحواذ، مع تعريف المشاركين بمعايير العمل والالتزام بميثاق السلوك المهني وأخلاقيات المهنة، كما يشتمل على مقدمة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اليوم.. بدء المرحلة الثانية للاكتتاب بزيادة رأسمال العالمية للاستثمار

قالت الهيئة العامة للرقابة المالية، إنه ليس لديها مانع بصفة مبدئية من قيام شركة العالمية للاستثمار والتنمية بنشر دعوة لقدامى المساهمين للإكتتاب في الاسهم المتبقية من زيادة رأس المال.
وأوضحت الرقابة المالية في بيان، أن الأسهم المتبقية يبلغ عددها ١٠,٤٥ مليون سهم بقيمة أسمية قدرها ١ جنيه للسهم دون التقيد بنسب المساهمة الاصلية وبذات شروط الاكتتاب في المرحلة الأولى.
ومن المقرر فتح باب الاكتتاب في المرحلة الأولى لمدة ٤ أيام تبدأ من اليوم الأحد الموافق ٢١ يناير وتنتهي يوم الأربعاء الموافق ٢٤ يناير الجاري، وفي حال عدم التغطية سيتم الاكتفاء فيما تم الاكتتاب فيه.
وكانت شركة العالمية للاستثمار والتنمية، قالت إنه تم الاكتتاب خلال المرحلة الأولى في ٣٥,٥٤٩ مليون سهم من إجمالي ٤٦ مليون سهم بقيمة اسمية جنيه للسهم.
ويشار إلى أنه يتم تلقي الاكتتاب من فروع بنك قطر الوطني الأهلي.
وسجلت العالمية للاستثمار والتنمية، صافي ربح بلغ ٣,٩٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٣,٧٩ مليون جنيه أرباحا خلال نفس الفترة من ٢٠٢٢.
وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٨,٤٤ مليون جنيه، مقابل ٦,٢٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

البورصة تقر قيد مليار حق اكتتاب لأسهم زيادة رأسمال المصريين للاستثمار

قررت لجنة قيد الأوراق المالية، قيد ١ مليار حق اكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة المصريين للاستثمار و التنمية العمرانية من ٥٠ مليون جنيه إلى ١٥٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه.
وأوضحت البورصة في بيان، أن الزيادة موزعة على عدد ١ مليار سهم يكتتب فيها بالقيمة الإسمية ١٠ قروش مصري بالإضافة إلى مصاريف اصدار ٢,٥ مليم للسهم الواحد (٢,٥ قرش لكل ١٠ اسهم).
والزيادة تسدد من خلال الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين مع السماح بتداول حق الاكتتاب في أسهم الزيادة منفصلا عن السهم الأصلي.
ويشار إلى أن الحق في الاكتتاب (في حدود ٢٠٠٪ من عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم من قدامى المساهمين في رأس مال الشركة قبل الزيادة) يكون لحامل و مشتري السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الخميس الموافق ١٨ يناير ٢٠٢٤.

مساهمو المهندس للتأمين يقرون توزيعات نقدية وأخرى مجانية لزيادة رأس المال

اعتمدت الجمعية العامة العادية لشركة المهندس للتأمين، تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للعام المالي الماضي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أن العمومية قررت توزيع ٤٥ مليون جنيه على المساهمين تصرف على دفعتين، الأولى ٢٠ مليون جنيه بواقع كوبون نقدي قدره ٠,١١٦ جنيه على أن يصرف يوم ١٧ فبراير المقبل.
والدفعة الثانية بقيمة ٢٥ مليون جنيه بواقع كوبون نقدي قدره ٠,٢ جنيه للسهم على أن يصرف يوم ١٧ مايو ٢٠٢٤.
كما قررت العمومية استخدام ٥٠ مليون جنيه من أرباح العام والمرحلة في زيادة رأس المال.

مصر للألومنيوم تعلن تأجيل مناقصة إعادة تأهيل الشركة

أعلنت شركة مصر للألومنيوم، تأجيل المناقصة العامة الخارجية رقم ٢٠٢٤/٢٠٢٣/١ الخاصة بمشروع إعادة تأهيل الشركة، والتي كان محدد لها تقديم العروض الفنية والمالية يوم الإثنين ١٥ يناير الجاري.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنه تقرر تأجيل المناقصة حتى ٣١ مارس المقبل.
يشار إلى أن مصر للألومنيوم، سجلت صافي ربح بلغ ٣,٦٩ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ إلى يونيو ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٢,٥ مليار جنيه في العام المالي المقارن.
وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام المالي الماضي إلى ٢٢,٠٤ مليار جنيه، مقابل إيرادات بلغت ١٤,٤٨ مليار جنيه في العام المالي السابق له.

البورصة تقر قيد تخفيض رأسمال ابن سينا فارما إلى 252 مليون جنيه

قررت لجنة قيد الأوراق المالية، قيد تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع لشركة ابن سينا فارما من ٢٨٠ مليون جنيه إلى ٢٥٢ مليون جنيه بتخفيض قدره ٢٨ مليون جنيه.
وأوضحت البورصة، في بيان، أن التخفيض عن طريق إعدام رصيد أسهم الخزينة البالغ عددها ١١٢ مليون سهم بالقيمة الاسمية وقدرها ٢٥ قرش للسهم ليصبح رأس المال المصدر بعد التخفيض ٢٥٢ مليون جنيه موزع على عدد ١,٠٠٨ مليار سهم بقيمة اسمية قدرها ٢٥ قرش.
وقررت إدراج أسهم الشركة بعد التخفيض على قاعدة البيانات .

البورصة تقر قيد ٩٠ مليار حق اكتتاب لأسهم زيادة رأسمال المصريين للاستثمار

قررت لجنة قيد الأوراق المالية، قيد ٩٠ مليار حق اكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة المصريين للاستثمار و التنمية العمرانية من ٥٠ مليون جنيه إلى ١٥٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه.
وأوضحت البورصة في بيان، أن الزيادة موزعة على عدد ١ مليار سهم يكتتب فيها بالقيمة الإسمية ١٠ قروش مصري بالإضافة إلى مصاريف اصدار ٢,٥ مليم للسهم الواحد (٢,٥ قرش لكل ١٠ اسهم).
والزيادة تسدد من خلال الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين مع السماح بتداول حق الاكتتاب في أسهم الزيادة منفصلا عن السهم الأصلي.
ويشار إلى أن الحق في الاكتتاب (في حدود ٢٠٠٪ من عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم من قدامى المساهمين في رأس مال الشركة قبل الزيادة) يكون لحامل و مشتري السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الخميس الموافق ١٨ يناير ٢٠٢٤.

العربية لإدارة وتطوير الأصول توقع عقد تطوير أرض تابعة في المنيا

أعلنت الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول، توقيع عقد تطوير أرض الشركة بمدينة سمالوط - محافظة المنيا.
وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إنه تم توقيع عقد تطوير الأرض مع مقدمي العرض وهم حسن عبدالعظيم وأحمد فولي فؤاد، وذلك تمهيدًا للعرض على الجمعية العامة للشركة.
وكانت العربية لإدارة وتطوير الأصول، وافقت على العرض المقدم من حسن عبدالعظيم حسن وأحمد الفولي فؤاد، للمشاركة في تطوير أرض بمدينة سمالوط بمحافظة المنيا، وشراء أسهم خزينة.
وأوضحت أن مساحة الأرض حوالي ٥٠ الف متر مربع يكون للشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول ٥٠٪ من عائد المشروع، ويتحمل مقدمي العرض كافة تكاليف التطوير، وأي مصروفات أخرى خاصة بالأرض يتحملها مقدم العرض.
يشار إلى أن العربية لإدارة وتطوير الأصول، سجلت خسائر بلغت ٣,٨٣ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل خسائر بقيمة ٣,٣٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

مساهمو الدلتا للتأمين يقرون زيادة رأس المال عن طريق أسهم مجانية

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة الدلتا للتأمين، على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٤٠٠ مليون جنيه إلى ٤٧٥ مليون جنيه.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أن الزيادة قدرها ٧٥ مليون جنيه من خلال أسهم مجانية مقسمة على ١٨,٧٥ مليون سهم قيمة كل سهم ٤ جنيه.
وأضافت أن الزيادة ممولة بالشكل الآتي، ٧,١ مليون جنيه من احتياطي الطوارئ، و٤٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام، و١٩,٢٦ مليون جنيه من الاحتياطي الخاص، و١,٠١ مليون جنيه من احتياطي الرأسمالي، و١,٣٥٣ مليون جنيه من احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة، و٤٥,٨٦ مليون جنيه من أرباح العام وفقا لقوائم يونيو ٢٠٢٣.

البورصة تربح ١٠٦ مليارات جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء يتوقعون استمرار الصعود

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٥,١٩٪ ليغلق عند مستوى ٢٦٨٤٢,٧٧ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، ثالث أسبوع في شهر يناير، للأسبوع الثالث على التوالي، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان"، بنسبة ٦,٣٧٪ ليغلق عند مستوى ٦٣٣٤,٩٤ نقطة.
وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" نموًا بنسبة ٦,١٥٪ ليغلق عند مستوى ٩٠٠٠,٩٦ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" نموًا بنسبة ٥,٦٨٪ ليغلق عند مستوى ٣٢٧٤٢,٣٧ نقطة، وزاد مؤشر تميز بنسبة ٢,٣٧٪ ليغلق عند مستوى ٦٨٢٦,٤٧ نقطة.

رأس المال السوقي

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ١٠٦,٢ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١,٨٨٦ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٦٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ١,١٩٥ تريليون جنيه إلى ١,٢٦٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٥,٧٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٣٧١,٨ مليار جنيه إلى ٤٠٥,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٩,١٪.
كما ارتفع رأس المال للمؤشر الأوسع نطاقًا من ١,٥٦٦ تريليون جنيه إلى ١,٦٦٨ تريليون جنيه بنسبة نمو ٦,٥٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ٣ مليار جنيه إلى ٣,١ مليار جنيه بنسبة نمو ١,١٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول، تراجع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٢٨٨,٢ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٨,٦٦٧ مليار ورقة منفذة على ٩١٠ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٣٢١,٢ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٥,٢٦٧ مليار ورقة منفذة على ٥٥٤ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٩,٨٢٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات وأذون الخزانة نحو ٩٠,١٨٪، وفقًا للتقرير الأسبوعي للبورصة.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، ارتفع رصيد شهادات إيداع البنك التجاري الدولي إلى ١٩٨,٩٩٩ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية إلى ٩٩,٨٤٥ مليون شهادة.
فيما استقر رصيد شهادات إيداع شركات مدينة مصر للإسكان والتعمير عند ٥٩٩,٢٤٨ مليون شهادة، ومجموعة أي أف جي القابضة عند ٣٦٨,٩٩٧ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ٢٧٣,٢٧١ مليون شهادة، وحديد عز عند ٧٦,٦٤٥ مليون شهادة.

نهاية جلسات الأسبوع

وكانت البورصة المصرية، قد أنهت تعاملات جلسة الخميس، نهاية جلسات الأسبوع الماضي، بارتفاع جماعي للمؤشرات مدفوعة بعمليات شراء من المتعاملين العرب والأجانب، فيما مالت تعاملات المصريين للبيع، وسط تداولات بلغت ٤,٤ مليار جنيه، وربح رأس المال السوقي ١٠ مليارات جنيه ليغلق عند مستوى ١,٨٨٦ تريليون جنيه.
وبلغ حجم التداول على الأسهم ١,٣ مليار ورقة مالية بقيمة ٤,٤ مليار جنيه، عبر تنفيذ ١٥٩,٦ ألف عملية لعدد ٢٠٥ شركة، وسجلت تعاملات المصريين ٩١,٩٧٪ من إجمالي التعاملات، بينما استحوذ الأجانب على نسبة ٢,٥٥٪، والعرب على ٥,٤٨٪، واستحوذت المؤسسات على ١٧,١٨٪ من المعاملات في البورصة، وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٨٢,٨١٪.
ومالت صافي تعاملات الأفراد الأجانب والمؤسسات المصرية للبيع بقيمة ٢٢٣,٨ ألف جنيه، ٣٣٩,٩ مليون جنيه، على التوالي، فيما مالت صافي تعاملات الأفراد المصريين والعرب والمؤسسات العربية والأجنبية للشراء بقيمة ١٢١ مليون جنيه، ١,٩٨ مليون جنيه، ١١٤,٧ مليون جنيه، ١٠٢,٤ مليون جنيه، على التوالي.
وارتفع مؤشر «إيجي إكس ٣٠» بنسبة ٠,٣٢٪ ليغلق عند مستوى ٢٦٨٤٢ نقطة، وصعد مؤشر «إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان» بنسبة ٠,٣١٪ ليغلق عند مستوى ٣٢٧٤٢ نقطة، وقفز مؤشر «إيجي إكس ٣٠ للعائد الكلي» بنسبة ٠,٣١٪ ليغلق عند مستوى ١١٤٢٨ نقطة.

استمرار صعود البورصة

وتوقع هاني جنينة، محلل مالي، استمرار صعود البورصة خلال الربع الأول من العام الجاري مدعوما بعدة عوامل على رأسها التوقعات بحدوث تحريك لسعر الصرف.
وقال جنينة، إن قطاعات الأغذية والبنوك والخدمات المالية غير المصرفية من المتوقع أن تكون صاحبة أداء مميز في البورصة خلال الفترة المقبلة.
وذكر جنينة، أن تحريك سعر الصرف لن يكون العامل المباشر لانتعاش القطاعات المذكورة، وإنما مساهمته في حل أزمة نقص النقد الأجنبي وتوفير الدولار، وهو ما تحتاج إليه شركات هذه القطاعات والتي قد تواجه صعوبة في توفير الدولار في الوقت الحالي.
كما توقع محمد رضا، محلل مالي، اختراق السوق لمستويات تاريخية خلال الفترة المقبلة لحين اتضاح الرؤية بشأن الخفض المحتمل للعملة، وهو ما يدفع الأجانب والعرب إلى شراء الأسهم حاليا بأسعار جاذبة، وسط توقعات بارتفاعها بشكل كبير لاحقا.
وأضاف أن هناك نتائج أعمال جيدة لغالبية الشركات خاصة في قطاعات الخدمات الأساسية والعقارات والبتروكيماويات، مع استمرار التضخم غير الرسمي في الأسواق في عدد من القطاعات، وهو ما حقق عوائد كبيرة للشركات العاملة في هذه القطاعات.
وتابع «الحديث عن برنامج جديد لصندوق النقد خفض سعر العملة المحلية نسبيا أمام الدولار في الأسواق الموازية، فضلا عن لجوء مدخري السيولة إلى ملاذات أخرى غير الشهادات البنكية بسبب ارتفاع معدل التضخم عن العائد على هذه الشهادات».
وأضاف «الشهادات الحد الأقصى لعوائدها ٢٧٪، بينما التضخم في متوسطه ٣٣٪ بحسب آخر إفصاح رسمي، وهو ما يجعل العائد بالسالب».
وقال أ

"السلع التموينية" تتعاقد على شراء ٤٧ ألف طن زيت عباد مستورد

تعاقدت الهيئة العامة للسلع التموينية، نيابة عن وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية، من خلال ممارسة عالمية على شراء على ٤٧,٥٠٠ ألف زيت عباد منها ١٢ ألف طن والوصول في الفترة من ٢٥ فبراير إلى ١٠ مارس.

وذكرت الهيئة في بيان لها أن ذلك يأتي في إطار استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية لتعزيز أرصدتها من السلع الأساسية، موضحة أن الكمية تتضمن أيضًا ٣٥,٥٠٠ ألف طن والوصول في الفترة من ١١ مارس إلى ٢٥ مارس.

تفاصيل المحاكمة الساخنة لوزير التموين تحت قبة «النواب»

شهد مجلس النواب خلال جلسته العام الأسبوع الماضي محاكمة ساخنة لوزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي مصيلحي ، حيث واجهه أعضاء المجلس بنحو ٩٨ أداة رقابية تشمل ٩١ طلب إحاطة، وأسئلة حول سبل رقابة الوزارة على الأسواق لمواجهة الاحتكار وارتفاع الأسعار ونقص بعض السلع، هجوما حادا علي وزير التموين الدكتور علي مصيلحي بسبب ارتفاع الأسعار في السوق لاسيما السلع الأساسية.

وانتقد النائب محمد عزت عرفات عضو مجلس النواب، ضعف الرقابة من قبل وزارة التموين علي السوق.. وقال، «بينما نحن بصدد الغلاء إلا أن المسئولين غارقون في البحث عن مبررات وليس حلول».

وأشار النائب، إلي أن الإشكالية ليست أزمة نقود إنما إدارة ورقابة، قائلا: «الطاعم أصبحت تبيع قشر الفول لأن سعره أصبح ٨٠ جنيه، والعدس والأرز أسعارهم ارتفعت كنت معتذر عن الكلمة لأني سئمت من الحديث .. إلي الله المشتكي» ، واستطرد البرلماني حديثه ليؤكد حرص المجلس النيابي علي مصالح الشعب ويقف خلف القيادة السياسية.

«الشعب يئن من الأسعار»، هكذا وصف النائب طه الناظر وضع الشعب المصري من غلاء الأسعار في السوق ومعاناة عدم ضبط السوق، متسائلا: :عن سبب اختفاء السلع المشهورة بالإنتاج المحلي ومضاعفة أسعارها».

وقال النائب محمود قاسم: «نبدأ من ارتفاع الأسعار ولا جشع التجار، ولا الفساد اللى وصل للركب، ولا بطاقات التموين التي كانت ملاذ الفقير الآمن، وأصبح الضحية هو المواطن الغلبان، أكلمك على نقص الزيت ولا السكر ولا إيه ولا يه، وأصبحوا حلم من أحلام المواطن، تخيل أسرة بسيطة عايشة على معاش تكافل وكرامة تصرف ازاى فى الغلاء الفاحش دا، حط نفسك مكانهم،، لأن حضرتك مبتنزلش الشارع ولا وزراء بينزلوا الشارع، النهاردة أسرة بسيطة عشان تصرف هى وعيالها ميكفهاش ٦ آلاف جنيه ولا ١٠ آلاف جنيه» .

وقال النائب علاء قريطم:» ياريت الحكومة تسمع لنواب الشعب، عايزين من الحكومة تؤدي أفضل أداء لصالح المواطن، لحد أمتى نسيب بعض الموظفين والتجار يتلاعبون فى السلع والأسعار، نطالب بإعلان أسعار السلع الأساسية، عدم الرقابة الكافية على التجار هو ما يؤدي لزيادة السلع.

ووجه النائب حسن المير، انتقادات شديدة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، واتهمهما بمخالفة توجيهات القيادة السياسية بتخفيف الأعباء عن المواطنين، والتسبب في الكثير من الأزمات.

وتساءل المير: «أين خطة وزارة التموين في ضبط أسعار السلع الأساسية والرقابة على الأسواق؟ الغلاء فاق الحد نتيجة أن وزارة التموين تسير فى سياسات عكس سياسات الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتحسين الظروف المعيشية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، كدا يبقى الوزارة تسير عكس اتجاه الرئيس، ولما يكون مستشار الوزير يتم ضبطه في قضية ومعه نحو ٥٠ واحد بتهمة سرقة السلع، كدا بنسلم القط مفتاح الخزنة».

وقالت النائبة أمل سلامة، إن ارتفاع أسعار الغذاء غير مسبوق دون مراعاة لحق المواطن البسيط في الغذاء، لا بد من وضع حد لهذه الأزمة لكي لا تحدث ثورة جياع، لا يوجد سكر وبياع بـ ٥٠ جنيها للكيلو، حتى بعد تحديد سعر ٢٧ جنيها لا يوجد سوى كيلو سكر واحد للأسرة، الوزارة ليس لديها رؤية لحل هذه الأزمة، وما حدث للسكر ينطبق على سلع عديدة مثل الأرز والبصل وغيرها».

وقال النائب أحمد قورة: «ما تقوم به وزارة التموين من قرارات وجهود فى الأسعار ينصب مباشرة على الفقراء، هناك أزمات مصطنعة من قبل التجار، ويجب ضبط منظومة الخبز، هناك فساد ضمير لبعض أصحاب المخابز والرغيف قل وزنه وللأسف مايتكلش»

وتساءلت النائبة آمال رزق الله: «أين الأمن الغذائي للمواطن؟ المواطن النهاردة مش لاقي أي حاجة يعرف يشتريها، حضرتك نزلت في الوقائع المصرية أن هناك ٧ سلع لن يزيد سعرها، وأنا بقول لحضرتك كل شيء في زيادة مستمرة، البطاقات التموينية بدلا ما نزودها بنقصها، وتم إغلاق مخابز وهناك زيادة سكانية» ، فيما طالب عدد من النواب، بأهمية العودة إلى نظام التسعيرة الجبرية للمواد الغذائية، كما طالبوا بمواجهة السوق السوداء.

وقال النائب إيهاب عبد العظيم، لا أحد ينكر أن الوزير تخطى أزمات كثيرة، لكن كل النجوع والقري تعاني من زيادة الأسعار وخاصة قبل شهر رمضان، كما أن الأسر لا تستطيع شراء اللحوم والخضروات»، لذلك نطالب بتطبيق التسعيرة الجبرية علي المواد الغذائية والحد من السوق السوداء نظرا لأن المواطن يئن».

بدوره قال النائب أحمد يحيي: «الشعب صامد والمواطن يبحث عن الزيت والسكر والأرز.. نطالب بعودة التسعيرة الجبرية» ، وقالت النائبة جيهان البيومي، إن ٩٠٪ من طلبات الإحاطة المواجهة لوزير التموين تضم جميع المشكلات التى تهم المواطن المصرى، مؤكدة أن جميع الشعب المصرى ينتظر نتائج الجلسة العامة لوزير التموين».

وأضافت البيومي: «الأسرة المصرية وتحديدا الست المصرية لا تجد الأرز البلدي في السوق وبالتالي تجيب الأرز الهندي» ، وأوضحت أن الأوضاع التي يعاني منها المواطن هي أزمة من العام الماضي وليس العام الحالي، متسائلة أين إدارة الأزمات، مشيرة إلي أن جلسة اليوم من أهم الجلسات ويترقبها الشعب المصري وكل مواطن ينتظر نتائجها».

من جانبه قال النائب ضياء الدين داوود، إن وزير التموين كان عليه التقدم باستقالته بسبب الأزمات الاخيرة، بداية من إلقاء القبض على عدد من المسئولين فى الوزارة بتهمة الفساد، موجها حديثه لوزير التموين:» كان لازم تعلن مسئوليتك السياسية وإعلان استقالتك على الفور، بلد تنتج الأرز وعندها أزمة فى الأرز، ولكن برغم كل الأزمات وقضايا الفساد الوزير لم يتقدم باستقالته، وهذا يؤكد أن الوزير مع حكومة منتهية الصلاحية».

وقال النائب علاء جعفر، إن وزارة التموين منفصلة تماما عن الأسواق، وبعيدة كل البعد عن الواقع، وكل ما يعنى الوزارة التقاط الصورة في مجمع استهلاكي، متابعا:» شماعة الأزمة العالمية جاهزة لتبرير فشل الوزارة، الحكومة تتقد المواطن من خلال استهلاك المواطنين، وأن طريقة الاستهلاك من أسباب الأزمات، مجلس النواب شريك فى المسئولية مع الحكومة أمام الله والشعب طبقا للدستور، ولم تعد هناك رفاهية الوقت ولا يوجد سوى المصارحة والمكاشفة لحل المشاكل».

كما حمل أعضاء مجلس النواب وزارة التموين والتجارة الداخلية مسئولية ارتفاع الأسعار، ووجهوا انتقادات لأداء الوزارة بسبب ضعف الرقابة على السوق وترك المواطن فريسة للتجار.

وقال النائب يونس عبد الرازق: «لابد أن نعترف أن هناك أزمة حقيقية، الأسعار ترتفع كل ساعة مش كل يوم فقط، السكر ليه بـ٥٠ جنيها، وكيل وزارة التموين بكفر الشيخ أفسد مبادرة السكر التي أعلنتها الحكومة، ومناطق عديدة لم يصلها السكر، وعندي أنبوبة البوتاجاز النهاردة زاد ثمنها وقل وزنها».

وتحدثت النائبة غادة قنديل، قائلة: «كان نفسي أرحب بوزير التموين، لكن للأسف وزارة التموين تركت المواطن فريسة للتجار والصناع، في ظل احتكار وارتفاع الأسعار، نحن الآن في أزمة اقتصادية تتيح للدولة اتخاذ تدابير استثنائية، الوزارة لجأت لسمى الأسعار الاسترشادية، لا نريد أسعار استرشادية نريد أسعار إجبارية تضبط السوق، هل من المعقول سعر كيلو السكر يصل إلى ٥٠ جنيها، هل معقول أن تسمح الدولة بتصدير المنتجات دون وضع حد للكميات التي تصدر».

وأشار النائب علي العساس، مشكلات بطاقات التموين، وعدم قدرة العديد من المستحقين على الحصول على بطاقات التموين، كما طالب بحل مشكلات المخابز وتوفيرها فى القرى.

وقال النائب ناصر عطية: «الوزارة فشلت في توفير السلع وحل مشكلة نقص السلع وارتفاع الأسعار، أين دور وزارة التموين والرقابة على السوق؟ أين دور جهاز حماية المستهلك؟ نريد حلول واقعية ومنطقية تنفذ على أرض الواقع».

واستطرد «عطية»: «المفروض نسمى وزارة التموين وزارة السوق السوداء، فهى لا تسيطر على الأسواق وتضبط الأسعار، لا نرى سوى أزمات ومشكلات، الوزارة تفتعل الأزمات».

ردود الوزير

في المقابل ، أكد الدكتور على مصيلحي وزير التموين، أن المكون الأساسي في الزيوت ٩٧٪ مستورد والقمح ٥٣٪ مستورد، والذرة خاصة الصفراء ٥٥٪ مستورد والفول ٧٠٪ مستورد، متابعا: «العدس مش هقول كام، ننتج تقريبا ١٠٪، هذه حقائق وليست آراء، ويمكن أن نرى استهلاكنا كام، وهبعت للمجلس الموقر كل هذه التقارير».

وقال الوزير: "النائب فتحي قنديل اتكلم فى القصب ونواب اتكلموا فى سعر القمح، احنا كمنتجين عايزين نغلى الخامة المحلية دون نظر للتكلفة العالمية، وهذا حق، إنتاج السكر ١٠٪ من القصب، معناه خام السكر يطلع بـ٢٥ جنيه للكيلو، فنزعل ونحزن أن يكون بسعر ٣٠ جنيه، لابد من الاتزان، والتوازن مهم جدا بين تكلفة الخامات وتوازن الصناعة، ثم احترام شديد لحق المستهلك أن يأخذ سعر يحقق استمرار العملية الإنتاجية».

واستطرد مصيلحي: "النائب فتحي قنديل قال العصارات تأخذ بـ١٠٠ ألف جنيه إنتاج الفدان، والعصارات تأخذ ٣٣ طن، يبقى الطن حوالي ٣ آلاف جنيه، أنا لو أخذت القصب بـ٢٣٠٠ مش هقدر أنزل سكر فى السوق هيقف عليا الخامة بـ٢٥ جنيه».

وأكد وزير التموين أن كفاءة إنتاج السكر من البنجر اقتصاديا أعلى بكثير من كفاءة إنتاج السكر من القصب، قائلا: "هل مش عايزين سكر.. عايزين جدا لكن لابد من التوازن، والمشكلة الحاكمة فى مصر فى الأزمة الغذائية هى المياه، وهناك التنسيق مع وزارة الزراعة ازاى نوصل لعائد أعلى من وحدة المياه، ازاى يجيب المحصول ويعطينا اكبر عائد من وحدة المياه، وكان الأهم تقليل المساحة المنزرعة بقصب السكر فى الصعيد، إمكانية زراعة القصب، إنما مفيش زراعة تنفع فى أسوان والأقصر والصعيد، ومن يدعى أنه بتم إيقاف مصنع أبو قرقاص أقول إنه قد يكون خطأ جسيم، شركات السكر فى أغلب المحافظات تشتغل بنجر، والاستثمار الإماراتي فى مصنع القناة وإنتاجه ٦٠٠ ألف طن فى السنة زراعتها بنجر، بسبب اقتصاديات إنتاج السكر، البنجر انتاجياته أعلى وواضحة، إنما فى القصب مشكلات كثيرة، و هيدخلني في مزايدة لتحديد سعر الخامة، الحق يقال لن نكسب فيها بالعكس هنضطر نزود السعر».

ولفت وزير التموين إلى أنه تم اتخاذ قرار من وزير الصناعة والتجارة الخارجية بعدم تصدير العسل الأسود هذا العام ، كما أكد مصيلحي، على وجود عدد من العوامل الرئيسية التي أدت إلي ارتفاع أسعار بعض السلع، ومنها نقص المعروض ومضاعفة أسعار الشحن والتأمين، فضلا عن ارتفاع سعر الدولار وعدم استقراره أمام الجنية المصري في ظل التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة وفي القلب منها مصر، فضلا عن الأحداث والحروب العالمية، قائلا: «مش هنعلق أخطاءنا علي شماعة أحد وسوف نتحمل المسئولية كاملة، لكن لا يمكن أن تكون نتيجة الفعل منعزلة عن المناخ الذي يحدث فيه الفعل».

محمد محيي الدين

اتحاد الغرف التجارية يجتمع مع المدير الإقليمي لصندوق النقد الدولي وقيادات منظمات الأعمال

نظم اتحاد الغرف التجارية لقاء لقيادات منظمات الأعمال مع الدكتور جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، الذى يشرف على عمل الصندوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز، للتحاور حول الوضع الاقتصادي العالمى والإقليمي وثار المتغيرات والأزمات العالمية والإقليمية وآليات مجابهتها ودور الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية في ذلك.

وقد شارك بالاجتماع رؤساء اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الأعمال المصرين والغرفة الأمريكية وجميعة المصدرين المصريين وهيئة مكتب اتحاد الغرف والمستشارين الاقتصاديين للاتحاد ورئيس الاقتصاد والأعمال.

اسلام عبدالفتاح

جهاز تنمية المشروعات: وحدات تطوير الأعمال المتنقلة بالمحافظات الحدودية

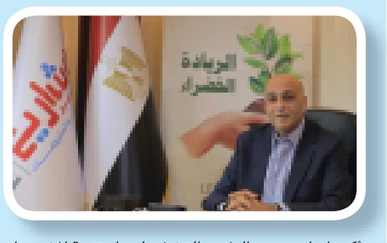

أكد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات حرص الجهاز على المساهمة بشكل فعال في استراتيجية الدولة الهادفة لتنمية التكتلات الإنتاجية والتجمعات الصناعية في المحافظات الحدودية والمناطق النائية في مختلف أنحاء الجمهورية، للتسهيل على المواطنين وأصحاب المشروعات في الحصول على الخدمات المالية والفنية التي تساعدهم في تطوير أعمالهم، وكذلك التعرف على التيسيرات والمميزات التي تتيحها الدولة لأصحاب المشروعات والعاملين بها، ما يعمل على تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة في تلك المناطق.

اشار رحمي في بيان له إلى أهمية رعاية ودعم التجمعات الإنتاجية في المحافظات الحدودية باعتبارها تشكل مصدر دخل رئيسي لأبناء تلك المناطق وتساهم بشكل فعال في تحسين مستوياتهم الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل لائقة ومستقرة، مؤكدا على أهمية تلك التجمعات في استغلالها الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بالمحافظات وقدرتها على توفير منتجات مطلوبة بالأسواق المحلية والخارجية خاصة بعد تعزيز قدرتها ورفع كفاءتها بتدريب أصحاب المشروعات وتأهيل تلك المنتجات للمنافسة والتصدير.

أوضح أن وحدة تطوير الأعمال المتنقلة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الجهاز للوصول لعملائه في تلك التجمعات خاصة في المناطق الحدودية والنائية موضحا أن جميع خدمات الوحدة يتم تقديمها بشكل مجاني للمواطنين من أصحاب المشروعات سواء الممولة من الجهاز أو من أي مصادر أخرى، خاصة السيدات اللاتي يجدن صعوبة في التنقل من الأماكن البعيدة والنائية، مشيرا إلى أن الوحدة تقدم عددا متنوعا من الخدمات الفنية التي يتم تقديمها بناء على الاحتياجات التي ترد من التجمعات الإنتاجية، والتي تساهم بشكل مباشر في رفع القدرات التسويقية للمشروعات ومن بينها التصوير الاحترافي للمنتجات وتصميم العلامات التجارية للمجموعات الإنتاجية النسائية واستشارات تنمية الأعمال والتوعية باستخدام منصات التواصل الاجتماعي في التسويق والتدريب والتعريف بأنشطة الجهاز المختلفة.

يذكر أن وحدة تطوير الأعمال المتنقلة بجهاز تنمية المشروعات قد أجرت عددا من الزيارات إلى التجمعات الإنتاجية بالصعيد والمحافظات الحدودية خلال ٢٠٢٣ حيث قدمت ما يزيد على ألفي خدمة لمئات العملاء بمحافظات مطروح والبحرالأحمروأسوان وسوهاج والمنيا والفيوم والوادي الجديد بخلاف ما تقدمه بمحافظات الوجه البحري ومدن القناة.

ڤاليو تبرم اتفاقية شراكة مع الغرفة التجارية بدمياط لدعم صناعة الأثاث

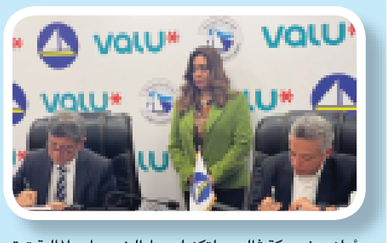

أعلنت شركة ڤاليو لتكنولوجيا الخدمات المالية توقيع اتفاقية شراكة مع الغرفة التجارية بدمياط لتعزيز صناعة الأثاث في دمياط، وذلك عبر توفير حلول الشراء والدفع.

جاء توقيع الاتفاقية بحضور منال عوض ميخائيل، محافظ دمياط، والأستاذ محمد عبد اللطيف فايد، رئيس مجلس الإدارة بالغرفة التجارية بدمياط، والأستاذ وليد حسونة الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو، بحسب بيان صحفي.

وتساهم الاتفاقية في تحسين النشاط التجاري مما له تأثير إيجابي المصنعين، وخلق فرص عمل، وتحسين حياة المجتمعات المحلية

وأكد وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو، الدور الحيوي الذي تلعبه الشراكات المثمرة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء البلاد.

وقال حسونة، إنه سيتم بإنشاء نقاط تفعيل خاصة داخل مقر الغرفة التجارية بدمياط، والتي ستتيح للعملاء التسجيل والتعرف على باقة الخدمات والمنتجات، إضافة إلى إنشاء نقطة تفعيل داخل مول دمياط بمحافظة القاهرة.

من ناحيته، أوضح محمد عبد اللطيف فايد، رئيس مجلس الإدارة بالغرفة التجارية بدمياط، أن المبادرة تهدف إلى تنمية صناعة الأثاث وتعزيز الاقتصاد المحلي في دمياط، مشيرًا إلى أن غرفة التجارة ملتزمة بمساعدة المصنعين المحليين في تعزيز حجم إنتاجهم، وهو ما سيساهم في تنمية أعمالهم وتحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي.

الإمارات دبي مصر وجي في يوقعان بروتوكولًا لتوفير تمويلات لمدينة طربول الصناعية

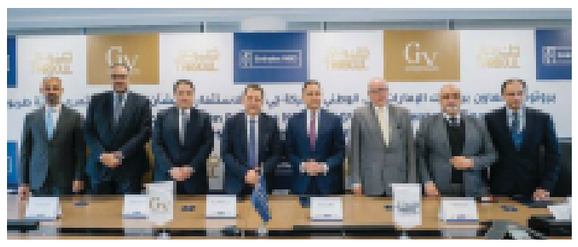

وقع بنك الإمارات دبي الوطني - مصر بروتوكول تعاون مع شركة جي في للتطوير العقاري - المطور لمدينة طربول الصناعية، بهدف تقديم تمويلات لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في المدينة، وبهذا التعاون، يكون بنك الإمارات دبي الوطني – مصر من أوائل البنوك التي تتعاون مع الشركة في هذا الإطار.

وفي إطار هذا البروتوكول، يدعم بنك الإمارات دبي الوطني - مصر الأعمال في مدينة طربول الصناعية من خلال إتاحة تسهيلات ميسرة وفقًا لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، بهدف تعزيز النمو في قطاع المصانع الجاهزة، كما يسعى البنك إلى مزيد من التعاون مع شركة جي في في مشروع طربول وفي مناطق أخرى.

ويتم التركيز حاليًا على ترفيق المرحلة الأولى من طربول على مساحة ١٠ ملايين متر، والتي من المخطط الانتهاء منها خلال النصف الأول من العام المقبل.

وتعد مبادرة صنع التي أطلقتها شركة جي في إحدى الركائز الخاصة بدعم الصناعات المصرية والتي تشهد إقبالًا كبيرًا في مدينة طربول؛ حيث تتضمن أكثر من ١٠٠٠ مصنع من المتوقع أن تبدأ عملها خلال عام، وتشمل صناعات مبتكرة في المجالات الهندسية والغذائية، مما يُظهر توجهًا نحو التنوع والابتكار في القطاع الصناعي المصري.

وأكد عمرو الشافعي الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني – مصر، أن توقيع بروتوكول التعاون لتطوير مدينة طربول يأتي في إطار اهتمام البنك بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجال الصناعي لزيادة الإنتاج، والعمل على توفير فرص عمل للشباب، وتخفيف الضغط على النقد الاجنبي عن طريق تقليل الاعتماد على المنتجات كاملة الصنع التي يتم استيرادها من الخارج.

وأضاف الشافعي، أن المبادرة جيدة جداً وتدعم مستقبل لتنمية ودعم الصناعة المصرية وتعزيز الابتكار.

ومن جانبه، قال شريف حمودة رئيس مجلس إدارة جي في للتطوير العقاري، أن مدينة طربول الصناعية، تمثل مستقبل الصناعة وتوفر فرصة ذهبية للمستثمرين في جميع المجالات، بفضل التركيز على التصنيع الذكي، وتوفير الخدمات اللوجستية المتطورة، والبنية التحتية الرقمية، مما يجعلها تحتل مكانة مميزة على الخريطة الصناعية العالمية، كما تضم المدينة مركز الابتكار Innovation Hub لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة.

تأتي مبادرة صُنع، التي تركز على توجيه التمويلات للمصنعين من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ضمن جهود شركة جي في للتطوير العقاري لجذب المستثمرين الصناعيين إلى مدينة طربول. وتعد المبادرة، التي أطلقتها الشركة مؤخرا، من أبرز المبادرات المخصصة للمصانع الجاهزة الموجهة لصغار ومتوسطي المصنعين، وتساهم في خلق فرص متميزة للشركات ورواد الأعمال، كما تتيح الاستثمار في أكبر مدينة صناعية في مصر بتسهيلات ميسرة.

سيد الجارحي

إكسبولينك تستعد لإطلاق أول أكاديمية متخصصة للتصدير من مصر

تستعد جمعية المصدرين المصريين – اكسبولينك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ممثلة في مركز تدريب التجارة الخارجية لإطلاق أول أكاديمية للتصدير بمصر والشرق الأوسط، بدعم مادي أولي من برنامج الأفتياس ٢,٠ – التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وذكرت جمعية المصدرين، في بيان، أنه تم التصديق على قرار إشهار الأكاديمية رسميا من وزارة التضامن الاجتماعي في شهر ديسمبر سنة ٢٠٢٣، لتصبح "أكاديمية التصدير" مؤسسة أهلية غير هادفة للربح تعمل وفقا لأحكام القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية لتنظيم ممارسة العمل الأهلي ويأتي ذلك بعد توقيع اتفاقية شراكة بين الأطراف المذكورة في شهر مايو ٢٠٢٣ بجدة - المملكة العربية السعودية.

وأضافت الجمعية، أن هذه الخطوة تأتي استكمالا لمسيرة التعاون المشترك بين الجمعية والمركز خلال السنوات الماضية في بناء القدرة التصديرية للمئات من رواد الأعمال، الخرجين الجدد، الشركات المبتكرة، المصنعين المحليين والشركات القائمة التي ترغب في التصدير باحترافية الي الأسواق العالمية من خلال برنامج حاضنة التصدير والذي ساهمت في انطلاقه الأول بشكل كبير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ، وهو برنامج أكاديمي عملي يوفر المعارف والمهارات اللازمة لبدء أعمال التصدير الخاصة بالمتدرب وادارتها واستدامتها وتنميتها بشكل فعال بما يحقق تنمية القدرة التصديرية

وأضافت، أن الأطراف المعنية بهذا المشروع حرصت على استقطاب مجموعة من الشخصيات البارزة في شتى المجالات التجارية والعلمية والاقتصادية لعضوية مجلس أمناء "أكاديمية التصدير" بهدف تحقيق خطوة ايجابية نحو مساندة التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية والمنطقة من خلال زيادة عدد المصدرين الجدد، فضلا عن تمكين رواد الأعمال من السيدات، عن طريق برامج تدريبية مصممة لرفع قدراتهن ومهارتهن لكي يصبحوا قادرات على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة تتماشي مع متطلبات الاسواق العالمية المستهدفة ، بالإضافة للمساهمة في زيادة درجة الوعي التسويقي لدي المصدرين الجدد ليتمكنوا من اختيار الإستراتيجيات المناسبة.

غرفة مواد البناء بالتعاون تبحث مع قومي الإسكان: إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الصناعة

عقد مجلس إدارة غرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات، برئاسة أحمد عبد الحميد اجتماعا موسعا مع الدكتور محمد مسعود رئيس المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، والدكتور طارق بهاء نائب رئيس المركز، بهدف استعراض اوجه التعاون المشترك في النهوض بالصناعة الوطنية.

وشارك في الاجتماع، عبدالحكيم أباظة نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس شعبة الرخام والجرانيت، والمهندس محمد خطاب وكيل المجلس ورئيس شعبة الزجاج، واعضاء مجلس الادارة المهندس اسماعيل لقمة والمهندس هشام أبو العز رئيس شعبة المواسير والمهندس علي سنجر رئيس شعبة الطوب الطفلي، والمهندس أمام عفيفي رئيس شعبة المنتجات الأسمنتية، والدكتور طارق الخضيري، والمهندس حاتم المنوفي المدير التنفيذي للغرفة.

وفي بداية اللقاء، أكد رئيس مجلس الإدارة أحمد عبد الحميد، حرص الغرفة على التعاون والشراكة مع المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء علي مختلف الاصعدة التي تؤدي إلى الربط بين الصناعة والبحوث والتطوير من أجل خدمة الصناعة الوطنية والارتقاء بالمنتج المصري وتنافسيته.

وأضاف عبد الحميد، أن الغرفة تؤكد استمرار دعمها لكافة المشروعات البحثية التي يقوم بها المركز في اطار التعاون في تنفيذ استراتيجية الدولة وتوجهات القيادة السياسية نحو الاقتصاد الأخضر والبناء المستدام والانتاج المتوافق بيئيًا، وعلى رأسها ايجاد بدائل للمكون الدولاري في مختلف أنواع خامات مواد البناء وحل مشاكل الصناعة وخفض البصمة الكربونية بهدف زيادة نسب المكون المحلي وتعميق الصناعة المحلية وزيادة الصادرات.

وزارتا التجارة والشباب توقعان بروتوكول تعاون لتنسيق ملفات رعاية الشباب وربطهم بأهداف التنمية الصناعية

وقعت وزارتا التجارة والصناعة والشباب والرياضة بروتوكول تعاون بشأن التنسيق ودعم التكامل بين الوزارتين في عدد من القضايا الخاصة ببناء الإنسان المصري وبصفة خاصة الشباب والنشء وربطهم بأهداف التنمية الصناعية، وقد وقع الاتفاق المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة والدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة.

وقال المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة إن توقيع هذا البروتوكول الذي يستمر لمدة ٣ سنوات يأتي في إطار رؤية الوزارة للنهوض بالتنمية الصناعية باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في مصر التي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتتبوأ مصر مكانة لائقة على خريطة الاقتصاد العالمي وتصبح قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية من خلال توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة للشباب وتوطين الصناعات الصغيرة.

ومن جانبه، أكد الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة أن هذا البروتوكول سيفتح آفاق التعاون المثمر مع وزارة التجارة والصناعة، وأهمها تمكين الشباب وتوطين الصناعات الصغيرة، مشيرًا أن وزارة الشباب والرياضة تستهدف خلال كافة أنشطتها تحقيق الريادة والتميز في الارتقاء بجودة حياة الشباب المصري وتطوير نمط حياتهم من خلال محاور التنمية الشاملة الشبابية والرياضية، بما يعزز من روح الإنتماء والفخر بالهوية المصرية، كما أن الوزارة تتولي وضع السياسات والخطط والبرامج اللازمة لإنجاز المهام المناطة بها وتنفيذها، وتجميع طاقات الشباب حول أهداف الدولة والمبادئ العامة لها وتكريس قيم الوحدة الوطنية ومفاهيمها.

وبموجب البروتوكول ستقوم الوزارتان بالتنسيق في تأسيس غرفة لصناعات الرياضة ، الى جانب التعاون في توفير الفرص المتاحة حاليا ومستقبلا من المجمعات الصناعية الصغيرة والورش الصناعية للشباب بمختلف محافظات الجمهورية وفق آلية عمل مشتركة بين الوزارتين، والتعاون في إدراج كافة الخدمات والأنشطة والبرامج التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها للشباب على المنصة الوطنية للشباب "كياني».

ويتضمن البرتوكول الاتفاق أيضا على دعم مركز تحديث الصناعة لتنفيذ برنامج تدريبي لإعداد مدربين لدعم القدرات التسويقية والتصديرية وزيادة القدرة التنافسية لأصحاب المنتجات اليدوية والحرفية والتراثية بمراكز الشباب، وقيام المركز بإعداد دراسة علمية حول المستوى الصناعي الحالي والمأمول حول ذلك، وكذا تنفيذ برنامج معايشة تبادلي لمدة اسبوع لعدد ٣٠ شاب وشابة من برنامج الدبلوماسية الشبابية بوزارة الشباب والرياضة، بكل من جهاز التمثيل التجاري وقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة.

سليمان علام

EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER
معاك طول الوقت
1717
الآن
إستمتع بجميع خدمات مركز خدمة عملاء مصر للطيران
على مدار ٢٤ ساعة يومياً
١٧١٧ من اي محمول و ٠٩٠٠٧٠٠٠٠ من أي خط أرضي
EGYPTAIR ADVERTISING

البنك الأهلي المصري
أقرب على الواتساب
من خلال 19623
أهلاً بك في خدمة الواتساب
من البنك الأهلي المصري
24hr.
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
احذر
19623
www.nbe.com.eg
تطبق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠

ريادة سوق التكنولوجيا المالية نحو مستقبل أخضر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات